



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

سورية...

واتجاهات التطور العالمي

يتعزز بشكل متسارع، اتجاه التراجع والانكفاء لدى القوى الغربية على العموم، ولدى الولايات المتحدة على الخصوص، وعلى المستويات كافة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، وهو الأمر الذي لطالما أكدته قاسيون، وبشكل استباقي، خلال خمسة وعشرين عاماً الماضية، وبات الآن واقعاً ملموساً تظهر آثاره بشكل متواتر، وما تزال الآثار الكبرى له على بعد خطوات قليلة بالمعنى التاريخي، والتي أثرت وستؤثر على وضعنا السوري بشكل كبير.

بين أهم مؤشرات التراجع الغربي/الأمريكي، ما يلي: أولاً: رسوم ترامب الجمركية، والتخبط بين رفع وتراجع وإيقاف مؤقت، كشفت من جهة عن حقيقة الأوزان الاقتصادية الفعلية في عالمنا اليوم، والتي باتت مركز الإنتاج الفعلي فيها، بما في ذلك التكنولوجي، بعيداً كل البعد عن الغرب. ومن جهة ثانية، فقد كشفت عن أن العولمة النيوليبرالية قد وصلت إلى نهايتها التاريخية، فاتحة المجال أمام إعادة تركيب شاملة للمنظومة الدولية، المالية والاقتصادية والسياسية.

ثانياً: الحرب الأوكرانية والمفاوضات حولها، تسير في اتجاه واحد ثابت هو تكريس انكسار مفصلي للناتو، وباتجاه وقف توسعه ودفعه نحو الانكفاء.

ثالثاً: انطلاق المفاوضات حول النووي الإيراني مجدداً، وتراجع احتمالات الحرب المباشرة، وتقييد غلاة الصهاينة وبيئهم ننتياهاو، يعني تكريس حقيقة تغير المنظومة الإقليمية في منطقتنا بما يتناسب مع توازن القوى الدولي الجديد، بما في ذلك عبر تعمق التفاهات السعودية الإيرانية، برعاية صينية-روسية، وارتفاع مستوى التعاون بين تركيا والسعودية ومصر وإيران بما يخص التوضعات تجاه الصراع الدولي.

إلى جانب هذه المؤشرات، يمكن لحظ عدد هائل من المؤشرات الأخرى على مستويات متفرقة حول العالم، من أفريقيا إلى شرق آسيا والتعاون «الصيني، الياباني، الكوري الجنوبي» غير المسبوق بما يخص رسوم ترامب، إلى أمريكا اللاتينية وتطوراتها السياسية.

هذا كله، سينعكس بأشكال مباشرة وغير مباشرة على وضعنا السوري. وينبغي أن يتم وضعه كأساس في صياغة السياسات التي ينبغي اتباعها، وفي القلب منها:

أولاً: ألعاب صندوق النقد والبنك الدوليين، هي في الاتجاه المعاكس للتطور التاريخي، والتعويل عليهما وعلى رفع العقوبات يضر البلاد وأهلها في الخانة الخاطئة تاريخياً، ويزيد مخاطر التفجير الداخلي ويقلل فرص إعادة توحيد السوق السورية وإعادة إقلاع الاقتصاد.

ثانياً: الظروف الدولية والإقليمية باتت ناضجة لكف يد الصهيوني عن سورية، ولكن بالاستناد إلى الداخل السوري بالدرجة الأولى، عبر الاستقواء بالشعب السوري، وبالشعب السوري كله لا بقسم منه على قسم، وعبر الاستناد إلى التوازنات الدولية الجديدة.

ثالثاً: كيفية تنضيج العامل الذاتي نحو توحيد البلاد وحفظ سلمها الأهلي، فإن الطريق الوحيد كان وما يزال هو طريق المؤتمر الوطني العام، الذي يؤمن منصة لحوار حقيقي بين السوريين، يقررون من خلاله مصيرهم بأنفسهم، وتنتج عنه حكومة وحدة وطنية شاملة ووازنة وذات تمثيل واسع، تقود البلاد خلال المرحلة الانتقالية نحو بر الأمان، بعيداً عن الاستتار وعن منطق الغلبة الذي لا يحقق إلا شيئاً واحداً فقط هو فتح الباب للتدخلات الخارجية المسلحة التي تريد دفع البلاد نحو مقتلة جديدة ونحو التقسيم والتفتيت النهائي...



ضريبة البرلة: سورية خسرت

نحو نصف عمالتها خلال 12 عاماً

[12]

شؤون عربية ودولية



كيف تتعامل الصين مع الحرب التجارية الشاملة؟

17

شؤون محلية



وزير الاتصالات يثير الجدل حول صلاحيات الهيئة الناظمة

09

ملف «سورية 2025»



لماذا نحن ضد الفيدرالية

08

شؤون عماليت



الطعن بقرارات تسريح الموظفين

02

الطعن بقرارات تسريح الموظفين



حرصاً من المشرع على تأمين الموظفين في وظائفهم وببُوح الطمانينة في نفوسهم حتى يتمكنوا من القيام بالأعباء الموكلة لهم، وتوطيداً لما يتمتعون به من سلطات دون مراعاة لغير أحكام القانون، فلا ينحرفون عنها خوفاً من بطش أو توكيلاً لانتقام، وتحقيقاً لهذه الحماية الواجبة للموظفين، ذهبت أحكام المادة الثامنة من القانون رقم 55 لعام 1959 إلى أن مجلس الدولة يختص بهيئة قضاء إداري دون غيره - ويكون له ولاية القضاء كاملة - بالفصل في مسائل سنصلها فيما يلي.

وعدها في حكم الفصل غير المشروع. وكذلك الشأن فيما يتعلق بطلب الإحالة على المعاش، إذ يجب أن يكون صادراً عن رغبة صحيحة ورضا مطلق، فإذا شابه عيب مما يعدم الرضا أو يفسده، كما لو أجب الموظف عليه تحت ضغط من الإدارة، عد غير مشروع وباطلاً وبمنازعة الفصل المخالف للقانون وجاز الطعن فيه وطلب إلغاءه. وفيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ بشأن المرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم، يباشر القضاء الإداري بشأنها ولاية القضاء الكامل حيث تكون له سلطة واسعة في هذه الحالة، إذ يحكم للموظف بحقوقه المالية التي يستمدها مباشرة من القانون، كما يحكم بإلغاء ما يطلب منه إلغاؤه من القرارات الصادرة بشأن المرتبات والمعاشات. وفيما يتعلق بطلبات إلغاء القرارات الإدارية الخاصة بالتعيين ومنح العلاوات والعقوبات التأديبية، يباشر القضاء بشأنها ولاية الإلغاء، أي أنه يحكم بإلغاء القرار الإداري إذا ثبت عدم مشروعيته، وألا فإنه يحكم برفض دعوى الإلغاء إذا اتضح بعد البحث أن القرار المطعون فيه مشروع.

ونص في المادة 14 على أنه تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في كل ما لا تختص به المحاكم الإدارية، وهذا يعني أن محكمة القضاء الإداري هي المحكمة الأصلية في الدعاوي الإدارية المذكورة في المادة الثامنة السابقة إلا ما جعلته المادة 13 من اختصاص المحاكم الإدارية. وبالنسبة للقرارات النهائية للسلطات التأديبية فقد عد القضاء الإداري نفسه مختصاً بالنظر في القرارات النهائية التي تنطوي في موضوعها على عقوبة تأديبية سواء أكان القرار صادراً عن سلطة رئاسية أم عن مجلس التأديب، وقد وسع القضاء الإداري اختصاصه بالنظر في القرارات التأديبية فشمّل قرارات النقل النوعي وقرارات النقل المكاني إذا كانت تحمل في طياتها جزاءً تأديبياً. وبالنسبة للقرارات الصادرة بالإحالة على المعاش والإحالة إلى الاستبعاد والفصل عن غير الطريق التأديبي، فقد سلك القضاء في هذا المجال طريق التوسع فلم يقتصر على قرارات الإحالة على المعاش أو قرارات الفصل الصريحة، ولكنه أدخل فيها الاستقالات التي يكره الموظفون على تقديمها،

■ ميلاد شوقي

– المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت.
– الطلبات التي يتقدم بها ذوو الشأن بالطنع في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح علاوات.
– الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية.
– الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم على المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي.
وقد حرص المشرع على توزيع الاختصاص في هذه المسائل داخل مجلس الدولة ما بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية، فنص في المادة 13 على أن المحاكم الإدارية تختص بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود «ثالثاً ورابعاً وخامساً» من المادة الثامنة منه عما ما يتعلق منها بموظفي الحلقة الأولى وما فوقها وفي طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



شروط المؤسسات المالية الغربية لمنح القروض

حددت المؤسسات المالية الإمبريالية شروطها الأساسية للتعامل مع الدول والحكومات التي تسعى لإدارة اقتصادها وفق معاييرها، وتتمثل هذه الشروط في:

1. الخصخصة الشاملة.
2. تقليص الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية.
3. إصدار تشريعات مرنة لسوق العمل، مع إلغاء الحد الأدنى للأجور أو تحديده بمستويات غير متناسبة مع تكاليف المعيشة، وعدم ربطه بالتضخم. يتركز تحليلنا على البند الثالث المتعلق بتشريعات سوق العمل «المرنة»، والتي أظهرت نتائجها الكارثية على القوى العاملة والاقتصاد الوطني خلال العقدين الماضيين. المقصود بهذه التشريعات تلك القوانين التي تتيح للأسر المالكة التحكم الكامل بقوة العمل، وإبقائها تحت رحمة الاستغلال والبطالة، حيث يتم تحديد قيمتها كأي سلعة أخرى وفقاً لآليات العرض والطلب.

يأتي هذا التحليل في سياق الجهود الدولية والعربية الحديثة، وخاصة تلك التي يقودها مهندس الليبرالية في سوريا عبد الله الدردي، لربط الاقتصاد السوري بالمؤسسات المالية الدولية، وإغراق البلاد في دوامة الديون التي ستزيد الأزمات تعقيداً، وتخضع الاقتصاد الوطني لشروط هذه المؤسسات وتوجهاتها السياسية. في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى التشريعات المرنة الصادرة في عهد النظام السابق والتي ما زالت سارية وإن لم تُطبق بالكامل، مثل قانون العاملين الموحد، وخاصة المادة «137» التي استخدمت كأداة لتصفية العمالة تحت ذريعة مكافحة الفساد، بينما ظل الفساد الحقيقي يمتد عن أي محاسبة. كما أن قانون العمل رقم «17» يتضمن مواد كافية تمنح أرباب العمل سيطرة مطلقة على العمال، سواء في تحديد مستويات الأجور، تحت شعار «العقد شريعة المتعاقدين»، أو في النهب من التزاماتهم تجاه حقوق العمال الأساسية، وفي مقدمتها التسجيل في الضمان الاجتماعي على أساس الحقيقية.

هذا بالإضافة إلى مجموعة المراسيم المتعلقة بالتشغيل المؤقت والموسمي والعقود المرتبطة بالمشاريع، والتي تم استخدامها كأداة لتصفية العمالة وتركيهم بلا حقوق أو تعويضات. هذه التشريعات التي أنتجها الفكر الحكومي السابق تهدف إلى تحويل العمل إلى علاقة مؤقتة غير مستقرة، تلبي حاجات المشاريع في القطاعين الزراعي والصناعي دون أي التزامات تجاه العمال. النتيجة كانت دفع القوى العاملة إما إلى ترك العمل والبحث عن مصادر رزق أخرى داخل البلاد، أو الهجرة خارجها، رغم الحاجة الفعلية لها في العملية الإنتاجية. هذه السياسة تستمر اليوم رغم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالبلاد، والتي تتطلب حلولاً حقيقية على المستويين السياسي والاقتصادي-الاجتماعي، تهدف إلى حماية الطبقات الفقيرة التي تتحمل العبء الأكبر من هذه الأزمة.

الحل الحقيقي يبدأ بالحفاظ على كرامة العامل، من خلال تأمين العمل الدائم الذي يكفل الدستور، وبأجور عادلة تضمن له حياة كريمة، بدلاً من إلقائه في أحضان سوق عمل متوحش تحكمه قوانين «مرنة» تتركس عدم الاستقرار وتبرر التخلي عن أي دور حكومي في تنظيم سوق العمل وحماية حقوق العمال.

التطورات القانونية للإضرابات العمالية

ظهرت الطبقة العاملة في مختلف بلدان العالم خلال مراحل وأوقات زمنية وظروف مختلفة عن بعضها بعضاً. حسب الظروف والخصائص الخاصة التي ساهمت بتطور الصناعة في هذا البلد أو ذاك. وتشابهت ظروف عمل العمال القاسية في كل البلدان، وخاصة في عدد ساعات العمل الطويلة وفقدانهم للطبقة، والأمن الصناعي، والأجور المنخفضة إلى ما دون متطلبات واحتياجات الوضع المعيشي للعامل وأسرته.

■ نيل عكام

منذ القرن التاسع عشر ظهر نضال العمال الطبقي، وأصبح ظاهرة عالمية، بعد أن كان ضمن الحدود المحلية بحسب ما كان يتطور اقتصاد الرأسمالية. وظهر تأثير الحركة العمالية العالمية، في كل البلدان الرأسمالية بما فيها دول الأطراف حتى اليوم. وبرزت كقوة أممية كبيرة موحدة، خلال نضال طويل. تعتبر الثورة الصناعية ذات أهمية خاصة بالنسبة للحركة العمالية العالمية، وارتبطت بها بشكل مباشر. وكونت الشكل الواضح لتلك الطبقة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي. أخذت الإضرابات العمالية زخمها وتزايدت أعدادها، وأصبحت سمة أساسية من المشهد العام في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، لبدء الإضراب الأكبر على مستوى بريطانيا، في مناجم الفحم بستانفوردشاير، وامتد ليضم بريطانيا بأكملها. قام بالإضراب آنذاك أكثر من 500 ألف عامل.

إن التطورات القانونية للإضرابات العمالية في الدول الرأسمالية في القرن 19، نلاحظ أن أغلب القوانين مرت بعدة مراحل...

المرحلة الأولى بداية القرن 19 صدرت القوانين التي تجرم الإضراب وتحرم كل أشكال التجمعات العمالية التي تطالب برفع الغبن والاستغلال عن العمال من قبل رأس المال. المرحلة الثانية، مع استمرار الطبقة العاملة بنضالاتها دون هوادة من أجل رفع الضيق والحد من الاستغلال



عنها العديد من الوثائق بين اتفاقيات عمل وتوصيات مختلفة تتعلق بحقوق العمال وشؤون العمل، وفرض حق الإضراب كتشريع دستوري على الصعيد الدولي من خلالها. وعندما عصفت الأزمة الرأسمالية في ثلاثينيات القرن العشرين، ووصول الفاشية والنازية كما في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا وحكومة فيشي الفرنسية، حاولت التخلي عنه لكن تمت العودة للاعتراف الدستوري بالحق في الإضراب وتحقيق مكتسبات تشريعية للحركة العمالية نتيجة نضالها الطبقي وتغيير موازين القوة لصالحها بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبح حق الإضراب مكسباً تاريخياً انتزعه الطبقة العاملة.

الطبقي ضد البرجوازية، وكانت المهمة الأساسية للنقابات الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة المعيشية، وحمايتها من الاستغلال، والضمان الاجتماعي، وبيئة عمل سليمة من خلال الصحة والسلامة المهنية، والأمن الصناعي، وغيرها من القضايا. مع بداية القرن العشرين ازدادت قوة الحركة العمالية والنقابية، خاصة بعد ثورة أكتوبر الروسية عام 1917 وانتهاء الحرب العالمية الأولى، فظهرت منظمة العمل الدولية عام 1919 جامعة أطراف الإنتاج الأساسية في العالم الممثلة للعمال وأصحاب العمل والحكومات، بهدف تطوير علاقات العمل وتحسين ظروف العمل وتحقيق العدل الاجتماعي. وصدر

من المراحل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للحركة العمالية العالمية، حيث كونت الشكل الواضح لتلك الطبقة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي، وأطلق على الطبقة العاملة في الأدبيات السياسية والاقتصادية الاجتماعية «البروليتاريا المعاصرة». ممّا فرض على الدول الأوروبية الرأسمالية إعادة النظر بتلك القوانين ومساائل الحريات النقابية. وتضمنت التشريعات والقوانين الاعتراف الدستوري للعمال بالحق بالإضراب عن العمل وتشريعه بقوانين العمل في إطار مواد خاصة أقل سطوة وقسوة وكان ذلك أواخر القرن 19. ارتبط نشوء النقابات العمالية بظهور البروليتاريا الصناعية، ونضالها

الوحشي، بالاحتجاجات المختلفة ومنها الإضرابات والمظاهرات. في أواسط القرن 19، ظهرت بعض القوانين التي تعترف بالإضراب لكن عملت على تكبيله والحد منه من خلال إجراءات معقدة، وعقوبات صارمة لأي خلل مهما كان بسيطاً. المرحلة الثالثة: الطبقة العاملة استمرت بنضالاتها وكانت تخوض إضرابات ومظاهرات ضخمة، هزت عروش السلطات الرأسمالية في تحد صارخ لكل الإجراءات القمعية من سجون واعتقالات، بما فيها التسريح من العمل، حتى بدأت هذه السلطات الرأسمالية تشعر بالخوف من قيام ثورات عمالية في العديد من الدول الأوروبية. وهي

الطبقة العاملة



إضراب الشركة الوطنية للسكك الحديدية الفرنسية

سيبدأ إضراب كبير لعمال السكك الحديدية في 5 أيار. يطالب قادة نقابات سي جي تي بمكافآت أعلى لسائقي القطارات ومكافآت أفضل لمفتشي التذاكر، مشيرين إلى تزايد أعباء العمل وعدم تغير الرواتب. ويقولون إن المكافآت لا تتناسب مع متطلبات العمل الحالية. ووصف نظام المكافآت الحالي بأنه قديم وغير عادل. يضيع العمال وقتهم الشخصي بسبب جداول العمل غير المنتظمة. وتقول نقابة سي جي تي إن هذا الإضراب يأتي أيضاً للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف عمل موظفي السكك الحديدية. تأمل النقابات أن يجبر هذا الإجراء البارز الإدارة على تقديم تغييرات حقيقية، ليس فقط في الأجور، ولكن في احترام وقت العاملين ورفاهيتهم أيضاً. وفي حال عدم التوصل إلى حل، قد تتصاعد الاحتجاجات مستقبلاً.



الولايات المتحدة: أعضاء نقابة عمال السيارات المتحدة يوافقون على الإضراب

يصوت أعضاء النقابة في شركة جنرال ديناميكس لصالح السماح بالإضراب، حسبما قالت نقابة عمال السيارات يوم الثلاثاء 15 نيسان. وتأتي هذه الخطوة في ظل نزاع عمالي مستمر بعد انتهاء عقد الأعضاء في الرابع من نيسان في وحدة القوارب الكهربائية التابعة لشركة جنرال ديناميكس، وهي جزء من قطاع الأنظمة البحرية للمقاول العسكري، والذي يجمع الغواصات التي تعمل بالطاقات النووية للبحرية الأمريكية. يمثل الاتحاد أكثر من 2400 من مصممي الغواصات في الوحدة، وهم يكافحون من أجل الفوز بتعديلات تكلف المعيشة لمواكبة التضخم، إلى جانب الرعاية الصحية بأسعار معقولة. ويسعى أعضاء النقابة أيضاً إلى استعادة المعاشات التقاعدية، وقالت نقابة عمال السيارات المتحدة إن التعويضات المتدنية في شركة جنرال ديناميكس تؤدي إلى نقص العمال وتأخير الإنتاج.



عمال النقل في نيو جيرسي يتجهون نحو الإضراب

صوت أعضاء عمال النقل، في نيو جيرسي، يوم الثلاثاء 15 نيسان على رفض اتفاقية زيادة الأجور مع سكك حديد الركاب، والإضراب عن العمل اليومى ابتداءً من 15 أيار. وصرح الرئيس العام لنقابة عمال سكك الحديدية في بيان: «أعضاؤنا غاضبون، حافظنا على سير القطارات، لكننا لم نحصل على أي زيادة منذ عام 2019، خلال فترة ارتفاع التضخم، وطوال فترة الجائحة التي أودت بحياة بعض زملائنا». وأضاف: «سنعود الآن إلى طاولة المفاوضات لمحاولة التوصل إلى اتفاق مقبول من أعضائنا. ولكننا نريد أيضاً التوصل إلى اتفاق عادل. إذا لم نتوصل إلى اتفاق خلال الشهر المقبل، فنحن مستعدون للإضراب». وتوسع النقابة إلى زيادة رواتبهم بنسبة 14% للسنة المالية 2028. واقترحت هيئة النقل في نيو جيرسي زيادة بنسبة 4%.



بلجيكا: شبكة القطارات تدخل في إضراب جديد

دعت خمس نقابات رئيسية، في قطاع السكك الحديدية الوطنية، إلى إضراب عام عن العمل لمدة 24 ساعة، يوم الثلاثاء 15 نيسان احتجاجاً على خطط الحكومة الفيدرالية الجديدة على نظام التقاعد، في وقت تستمر فيه تداعيات هذه القرارات على حياة المواطنين اليومية. وهذا الإضراب هو الحادي والعشرون منذ بداية العام الجاري. وفي بيان صحفي، أعرب اتحاد عمال السكك الحديدية عن أسفه لما وصفه غياب التقدم الحقيقي في المفاوضات، كما أعلنت النقابات عن نيّتها تنظيم إضرابين إضافيين يومي 22 و 29 نيسان. وسوف يتم في اليوم الأخير الإعلان عن إضراب عام جديد، قد يشمل قطاعات أخرى من الوظيفة العمومية. جوهر الخلاف بين النقابات والحكومة يتمثل في رفع سن التقاعد القانوني، حيث يتمتع عمال السكك الحديدية حالياً بحق التقاعد في سن 55.

لماذا تقف الطبقة العاملة ضد الدرديّة؟



هل تعلم يا أخي العامل أن عبد الله الدردي قام خلال الأيام الماضية بزيارته الثانية إلى البلاد متراًساً وفدأً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

■ هاشم العقوي

السوري من تحت الانقراض فتزدهر حياة السوريين أعظم ازدهاراً؟!

يشكل أصحاب الأجور في سورية الأغلبية الساحقة من السوريين، وتسميتهم بهذا المصطلح صحيحة ودقيقة كونها توضح تماماً ارتباط حياتهم الاجتماعية والمعيشية بالأجر الذي يحصلون عليه لا شيء سواه. وبالتالي فإن الأجر بالنسبة لهم هو المحدد الأساس لمصلحتهم الطبقية والمعيشية الذي يزنون به موقفهم من كامل القضايا والسياسات والبرامج الاقتصادية. فلا أجر بلا عمل، ولا عمل بلا نهج اقتصادي يؤمن الشواغر والوظائف والفرص كماً ونوعاً. وهذا ما يجعلهم حريصين على دور أساسي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ترسم السياسات العامة وتضع الخطط المدروسة والذكية المستمدة من خصوصية البلاد ومقوماتها الاقتصادية وضرورتها الوطنية والتي تحقق نمواً مستداماً ينعكس على زيادة فرص العمل من جهة وعلى أجورهم المباشرة وغير المباشرة من جهة أخرى. ونقص الأجر غير المباشر هو الذي يحصل عليه العامل عينيلاً لا نقدياً، من خلال الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة على المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات وخدمات قطاع الطاقة والنقل والاتصالات وكذلك مجانية التعليم والصحة ورعاية الأطفال والمسنين وغيرها. وهذا لن يتحقق إذا لم يكن النهج الاقتصادي المعمول به حكومياً واستراتيجياً مبنياً على مصالح الطبقات الاجتماعية ككل بشكل عادل وسوي، بعيداً عن نهج آخر يسمح للطبقة المالية المنتفذة باستغلال الطبقات الأخرى لتحقيق مصالحها

وكالعادة فإن الأسماء الجميلة والبراقة للصناديق والمنظمات والبرامج تعطي إحصاءات إيجابية المعنى والهدف، مما يجعل الكثيرين يتأملون خيراً بمجرد ورود اسم سورية ضمن تصريحات مسؤوليها والدول الراعية لها. فما بالك إن كان هناك زيارة طويلة عريضة لوفد من البرنامج الإنمائي برئاسة المدير الإقليمي ذاته القادم لمسقط رأسه ليسلم رأسنا لصندوق النقد الدولي، سواء من خلال قروض انتهازية ومشروطة أو من خلال مساعدات «تخديرية» الطابع لا تتعدى كونها حبة «سيتامول» لمريض في العناية المشددة. وهذه ليست مزحة بل هي الجد بعينه. فجوهر ما صرح به سيادته هو أهمية فتح التفاوض بين سورية والبنك الدولي كي تحظى بمساعدته، والتمهيد في الوقت ذاته الطريق لزيارة الوفد السوري المشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي ستعقد في واشنطن في وقت لاحق هذا الشهر. ولم ينس المذكور تزيين تصريحاته بأرقام تتضمن ملايين الدولارات الداعمة للمشاريع الصغيرة وأجور القطاع العام وغيرها. وقد يسأل أحدهم: أين الضير في ذلك؟ ولماذا نعتبر زيارة وتصريحات الدردي هي الشؤم بعينه كأنه تباطأ شراً ودخل علينا؟ وما سر عداء الطبقة العاملة والقابعين تحت خط الفقر للدردي وبرنامجه وصندوقه وبنكه الدوليين، في حين يسوق له داخلياً وخارجياً على أنه المخلص والمنقذ وحاصد المليارات التي ستنتشل الاقتصاد

ومكتسباتها الذاتية. كل ما سبق يمهد للإجابة على السؤال المطروح: لماذا نخشى الدرديّة الاقتصادية بصناديقها وبنوكها وبرامجها ونقف كطبقة عاملة على الطرف المقابل لها؟

أسأل المجرب الحكيم

ليس الأمر من الماضي البعيد حتى ننسى النتائج الكارثية الناتجة عن حقبة حكومة العطري - الدردي وما تبعها من حكومات النظام البائد والتي انتهجت السياسات الاقتصادية الليبرالية راضحة طوعاً لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتصبح هذه الشروط إماماً لها تحت شعارات ومسميات جذابة وخلاصة كالإصلاح الاقتصادي والتحديث والتطوير والسوق الاجتماعي والرفاه والانفتاح وغيرها من العناوين. وكانت كل تلك الشروط لا تلهث إلا وراء الشراكة الأوروبية والاندماج بالاقتصاد العالمي الحر، على قاعدة تقول: دع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو. وفعلاً عبر قطار الأغنياء بقاشرته الوحيدة ساحقاً الطبقات الفقيرة والكادحة، فارتفعت معدلات البطالة والفقر المدقع وازداد التضخم وضعفت القوة الشرائية ودخلت جموع من الناس خانة التهميش المقيت. وها هو عرابها يعود مروجاً لها حاملاً لبرنامج المؤسسات الدولية التي تنظر للبلاد كلقمة سائغة يستطيعون التهامها بالتقاسم مع قوى النهب الداخلية التي لا تمتن غير النهب ومراكمة ثرواتها على حساب منتجي البلاد وكادحيها، مخترقين الصفوف بوعود وترويح واستعراض، تارة تسديد دين يفتح لنا ديناً آخر أشد ثقلًا من الأول، وتارة بنصف مليار دولار أمريكي مجمدة يشرف على فكها ثم صرفها صندوق الدردي كي يذهب نصفها أجوراً لموظفيه ومصاريف إقامة فندقية ونقل ومصروف «جيب»، وأما النصف الثاني فسوف يصرف على مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر هنا أو هناك تذوب في بحر الخراب وطمع الفاسدين.

شروط الصناديق

والبنوك مطاحن عظم الكادحين

خلاصة القول: إذا ما نجح هذا المشروع بالمرور وتم تبني سياسات السوق الحر الممهورة بختم صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين والموقعة من عرابها الدردي، فإن ذلك يعني السير بشروط الاقتراض والمساعدات وإعادة الإعمار وقوانين الاستثمار، والتي تعني كف يد الدولة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتركها للسوق الذي يسيطر عليه كبار الناهيين والمتنفذين المدعومين من كبرى المؤسسات الغربية. وسيتم تفصيل النهج الاقتصادي على مقياس المؤسسات الدولية لا على الضرورات الوطنية والاقتصادية، وستجري الخصخصة على أوسع نطاق، وتتلشى مظلة الحماية الاجتماعية عن الأغلبية المجتمعية الطبقية، ويمنع الدعم الحكومي والذي يعني خسارة الأجر غير المباشر وتتبخر الخدمات المجانية في الصحة والتعليم، وتخضع قيمة الأجور وسعر السلع للعرض والطلب، وستهاجر رؤوس الأموال من القطاعات الإنتاجية للخدمة والمصرفية فتتراجع القطاعات الزراعية والصناعية وتنهار الورش والحرف المهنية تبعاً، وغيرها الكثير من النتائج الكارثية التي خبرناها في البلاد سابقاً وعلّمنا عنها في دول أخرى كمصر التي تعاني فيها الطبقات الضعيفة ما تعانيه وهي اليوم عاجزة عن تسديد فوائد قروضها فما بالك بالقروض نفسها. وعليه فإن جرننا كطبقة عاملة وكادحة إلى ذاك المسار سيكون بمثابة ضربة قاسية لن نقوم لنا قائمة بعدها، وستحول الفرصة التاريخية التي حصلنا عليها لمطحنة عظم نصيب ملايين السوريين العاملين والكادحين فنخسر ما لا طاقة لنا على احتماله أو تعويضه قط.

فلاشئ: ليس الأمر من الماضي البعيد حتى ننسى النتائج الكارثية الناتجة عن حقبة حكومة العطري - الدردي وما تبعها من حكومات النظام البائد والتي انتهجت السياسات الاقتصادية الليبرالية راضحة طوعاً لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

إذا اردنا التفكير

بالفيدرالية او

الكونفدرالية فلتكن

إذا كونفدرالية لدول

الشرق العظيم

مضادة للصهيوني

ومفتحة على

الدول الصاعدة التي

باتت تسهم بالقسط

الاساسي من الناتج

العالمي

الناموسيات المَبَطَّنة بالمبيدات... بين تفشي الليشمانيا وإغفال الحلول الجذرية



في سياق المساعي الرامية إلى الحد من انتشار داء الليشمانيا، قامت مديرية صحة حماة مؤخراً بتوزيع ناموسيات مشبعة بمبيدات حشرية على السكان العائدين إلى مدن حلفايا واللطامنة وكفرزيتا وبريف حماة الشمالي.

■ سلام السلحمان

أن الإصابات المسجلة خلال عام 2023 بكامله بلغت 14600 إصابة، ونحن الآن في منتصف العام ويتوقع أن يتزايد العدد». وبحسب منظمة «MENTOR Initiative» المتخصصة بمعالجة الليشمانيا، جرى تسجيل ما لا يقل عن 5500 إصابة، خلال شهر واحد، في مراكزها المنتشرة من جرابلس حتى جسر الشغور.

وقد رافق عملية التوزيع جلسات توعوية حول المرض وسبل الوقاية منه، فيما أكد المسؤولون الصحيون على أهمية استخدام الناموسيات كإحدى الوسائل الأساسية للوقاية، خصوصاً في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها السكان.

السياسات الرسمية... إسعافات عاجلة بدلاً من حلول مستدامة

إن التحدي لا يقتصر على نقص وسائل الوقاية الفردية، بل يتمثل في تدهور الواقع البيئي والصحي العام. حيث إن انتشار حشرات الماشية داخل الأحياء السكنية، وتراكم النفايات مع تأخر نقلها بشكل منتظم، وندرة حاويات القمامة في العديد من المناطق، وضعف بنية الصرف الصحي وانعدامها في معظم المناطق الريفية، جميعها عوامل محفزة لتفشي المرض. كما أن ندرة عمليات رش المبيدات في المناطق الأكثر عرضة للخطر تقاوم من حدة الأزمة.

في هذا الإطار، تظهر عملية توزيع الناموسيات - مع عدم التقليل من أهميتها - كحل ترقيعي لا يعالج الأسباب العميقة لانتشار الوباء. فحث السكان على اتباع إجراءات وقائية في النظافة المنزلية والمحيطية واستخدام

الوباء الخفي... إحصائيات تندر بكارثة

نظراً لعدم توفر إحصائيات رسمية دقيقة، ارتأينا استحضار بعض التصريحات التي نُشرت العام الماضي في أثر برس، تلفزيون سورية، ووكالة نورث برس:

نقل موقع «أثر برس» بتاريخ 2024/4/20 تصريحاً لرئيس مركز مكافحة الليشمانيا في مديرية صحة حماة، الدكتور باسل الإبراهيم، أفاد فيه بتسجيل 1503 إصابات جديدة خلال شهر آذار وحده، بينما بلغ مجموع الإصابات بالليشمانيا خلال الربع الأول من العام نحو 4500 حالة.

ونقلت نورث برس عن مسؤولة قسم الليشمانيا في المركز الطبي بعامودا، هيفين ميرزا، قولها: سجّل المركز خلال شهرين إصابة أكثر من 50 شخصاً بالمرض».

وكشف مدير مركز الرعاية الصحية في منج، قصي الشحادة: «تم تسجيل أكثر من 9007 إصابات بالليشمانيا منذ مطلع عام 2024، علماً

تكثيف حملات رش المبيدات في المناطق الموبوءة.

المطلوب تدخل سريع وفعال

الناموسيات المشبعة بالمبيدات حل أشبه «بإطفاء حريق بزجاجات ماء»، بينما تُغفل الجهات المعنية سبل مكافحة الأساسية، واستمرار هذا الوضع سيجعلنا نشهد سنوياً آلاف الضحايا من أهالي حماة، وغيرها من المحافظات السورية، المصابين بالليشمانيا وأمراض أخرى كالتهاب الكبد الوبائي، والتسمم والكوليرا... إلخ. التدخل السريع والفعال قد يحدد مصير آلاف المواطنين المعرضين للإصابة بهذا المرض الذي يخلف أثراً جسدياً ونفسية عميقة.

المبيدات الحشرية، والنوم تحت ناموسيات سليمة، رغم أهميته، يبقى غير كاف. ويبقى السؤال المطروح: هل تكفي هذه الإجراءات الجزئية لمواجهة هذا الوباء؟ أم إننا بحاجة لإصلاح بيئي شامل؟ فما جدوى كل هذه المحاولات في ظل واقع صحي وخدمي منهاري؟ وما نفعها إذا كانت القمامة مكدسة كالجبال في الشوارع وزوايا الأحياء وشبكات الصرف الصحي متهاكة ومكشوفة؟! فالوقاية الفعالة تستلزم تحسين الظروف البيئية من خلال تطهير مقالب النفايات، وإخلاء القمامة بشكل منتظم، وإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى توفير مياه نظيفة وكافية، علاوة على

الدروس الخصوصية عبء متزايد على الأسر في ظل تراجع التعليم المدرسي



ليرة في بعض الحالات، وهناك أجور مضاعفة عن ذلك ترتبط بسعة المدرس وخبرته.

أسباب اللجوء إلى الدروس الخصوصية

هذا الارتفاع لم يكن مفاجئاً في ظل استمرار تدهور الواقع التعليمي في المدارس الحكومية، وحتى الخاصة، حيث تعاني المؤسسات التعليمية من نقص كبير في الكوادر، وغياب الوسائل التعليمية الفعالة، وتراجع اهتمام الطلاب والمعلمين على حد سواء.

هذه الفجوات أجبرت أولياء الأمور على اللجوء إلى الدروس الخصوصية كحل بديل، رغم التكلفة الباهظة التي لا تتناسب مع دخل غالبية السوريين.

العبء المالي والحلول المطلوبة

أمام هذا الواقع، يجد الكثير من الأهل أنفسهم مضطرين للاقتراض أو التخلي عن حاجات أساسية لتوفير تكاليف الدروس الخاصة لأبنائهم،

الشهادة الثانوية «البيكالوريا» تتراوح بين 30 إلى 50 ألف ليرة سورية للساعة الواحدة، حسب المادة والمدرس.

فعلى سبيل المثال، بلغت أجرة الساعة لمادة الفيزياء أو الرياضيات أو الكيمياء نحو 30 ألف ليرة سورية، بينما كانت الساعة لمادة اللغة الإنكليزية 25 ألف ليرة، وللغربية 15 ألف ليرة. أما طلاب الصف التاسع، فقد تراوحت أجور الدروس بين 10 إلى 20 ألف ليرة للساعة، حسب المادة.

أما في العام الحالي فقد شهدت هذه الأجور ارتفاعاً ملحوظاً بفعل التضخم المستمر وتدهور القدرة الشرائية، ما جعل الدروس الخصوصية خارج قدرة الكثير من العائلات، خاصة تلك التي تصنف ضمن شريحة الأسر الفقيرة أو محدودة الدخل.

وفي بعض المناطق، وصلت أجرة الساعة الواحدة في مواد الرياضيات والفيزياء إلى أكثر من 50 ألف ليرة سورية، بينما تخطت أجور اللغة الإنكليزية والعربية حدود 30 ألف

مع اقتراب امتحانات الشهادة الإعدادية والثانوية في سورية، تواجه الأسر السورية تحديات متزايدة، أبرزها العبء المالي الكبير المرتبط بالدروس الخصوصية، والتي أصبحت، في ظل ضعف العملية التعليمية في المدارس، الخيار الوحيد أمام الطلاب الراغبين في تحقيق نتائج جيدة.

هذه التحديات ليست مستجدة، بل هي قديمة ومزمنة منذ عقود، وبلا حلول، لكنها تعمقت أكثر على مستوى تكاليفها المرهقة بالنسبة لذوي الطلاب هذا العام، بالإضافة إلى قلة الكوادر التدريسية التي عانت منها غالبية المدارس خلال الفترة الحالية بظروفها الحرجة، وخاصة لبعض المواد الأساسية كالرياضيات والفيزياء والكيمياء واللغات.

ارتفاع كبير في تكاليف الدروس الخصوصية

في العام الماضي كانت أجور الدروس الخصوصية لطلاب

حلول حقيقية للمشاكل المزمنة كافة، والخاصة بجملة السياسات التعليمية، بالتوازي مع غيرها من السياسات المؤثرة مباشرة في العملية التعليمية، وخاصة السياسات الأجرية وسياسات الإنفاق العام، بما يضمن تعليماً مجانياً وفعالاً وعادلاً للجميع.

والتي أصبحت تقدر بملايين الليرات لكل طالب، بعدد محدود من الساعات وبعض المواد الأساسية فقط، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول مستقبل التعليم في البلاد، وضرورة إعادة النظر في واقع التعليم في المدارس العامة «أساسي وثانوي ومهني وغيرها» وإيجاد

لماذا نحن ضد الفيدرالية «2/2»



نشرت قاسيون في إصدارها الخاص الأسبوعي يوم الخميس الماضي 17 نيسان، مقالة بعنوان «لماذا نحن ضد الفيدرالية»، وهنأ تمة الجزء الثاني من المقالة...

طائفي، ما يعني الذهاب بالمحصلة نحو التقسيم. وربما هنالك من يرى التقسيم حلاً، ولكن من يرى ذلك يتمتع بقصر نظر استثنائي؛ لأنه لم يجرب أن يخطو خطوة واحدة إضافية في التفكير بعد افتراض التقسيم... إذا حدث أن تم تقسيم سورية على أسس قومية وطائفية، ما هي الخطوة التالية؟ هل سنقوم بترسيم الحدود بين المناطق السورية؟ هل ستقبل «الدويلات الناشئة» بالحدود المفترضة؟ كم حرباً ومجزرة ستنشأ على «التخوم» و«الحدود» الجديدة؟ كم دولة ستسليح وتدعم إبادة السوريين لبعضهم البعض تحت المسميات القومية والطائفية والدينية؟

خامساً: من يحاول النظر إلى الاتجاه الذي تسير فيه الدول التي تحتل مواقع متقدمة اليوم في العالم، والتي تصعد وتزدهر، يرى أن الاتجاه هو التجميع لا التفريق، والبحث عن تحالفات أكبر وأوسع لا العكس... بالنسبة لسورية، فإن المخرج الفعلي يتطلب بطبيعة الحال توزيعاً منطقياً للصلاحيات بين المركز والأطراف، ضمن صياغة جديدة للعلاقة بين المركزية واللامركزية، ولكنه يتطلب أيضاً انخراطاً في المنظومة الإقليمية الجديدة التي بدأت بالتشكل قبل بضع سنوات، والتي جاءت معاكسة للشرق الأوسط الجديد «الإسرائيلي» وخرافة «الناتو العربي»، أي التي تضم كلاً من تركيا والسعودية وإيران ومصر، وبالتعاون مع الصين وروسيا، وعلى أساس سيادة البلاد واستقلالها... إذا أردنا التفكير بالفيدرالية أو الكونفدرالية، فلنكن إذاً كونفدرالية لدول الشرق العظيم، مضادة للصهيوني، ومنفتحة على الدول الصاعدة التي باتت تسهم بالقسط الأساسي من الناتج العالمي...

لأجزاء البلاد مع الدول المحيطة ودول العالم ككل، لن نقف عند حدود العلاقات الاقتصادية، ولكن البلاد ستكون محل تنافس واقتتال وصراع بين الدول الإقليمية، وبين الدول الكبرى بشكل مستمر، وهذا سيتجلى عبر استخدام أجزاء سورية ضد بعضها البعض كوكلاء للخارج... أي أن حالة الاقتتال يمكنها أن تتجدد وتضع كل السوريين في كل مناطق وجودهم تحت مقصلة الدم والحرب الواسعة مجدداً.

ثالثاً: من يعتقد بأنه يمكن أن يحمي نفسه أو «منطقته» عبر النأي بها عن بقية المناطق السورية، بحجة التخوف من «نظام إسلامي» أو ما شابه من حجج، فهو ببساطة: واهم... لأن النأي بالنفس عن مركز البلاد يعني أمرين معاً: - من يحاول أن ينأى بنفسه عن مركز البلاد، سيقع بالضرورة تحت سطوة وتأثير وسيطرة أقرب دولة لمنطقته، إضافة إلى تأثيرات دول عديدة مؤثرة، ولن يكون له من الاستقلالية إلا قشورها. ب- من يحاول النأي بمنطقة من مناطق سورية عن بقية البلاد، يؤكد بشكل علني أنه لا يؤمن بقدرة الشعب السوري، ولا يستقوي به وباجتماعه، وإنما يؤمن بقدرة الدول وتأثيرها وتحكمها بمصائر الشعوب، وهو حر يؤمن بما يريد، ولكن عليه أن يتوقف نهائياً عن الحديث باسم «الشعب» وحقوق الشعب وحرية الشعب، لأنه لا يؤمن بهذا الشعب، ولا يعتبره قادراً على تكريس النظام الذي يناسبه، وتغيير النظام الذي لا يناسبه، أيًا يكن ذلك النظام.

رابعاً: تضاف مشكلة أخرى لهذا التعقيد في مسألة الفيدرالية، هي أن البعض يطرحها على أساس جغرافي/قومي، أو على أساس جغرافي/

ونظامه الخاص، وقواته العسكرية الخاصة، ويرتبط بالمركز الفيدرالي ارتباطاً ضعيفاً. بالمقابل فإن الحديث عن اللامركزية يفترض وجود مركز يمسك بالأمور الأساسية من علاقات خارجية ودفاع وطباعة عملة، في حين تتوزع بقية الصلاحيات بشكل يسمح للأطراف بالتطور وبالتنمية بشكل حقيقي.

الجانب الأكثر خطورة في طرح الفيدرالية في سورية لا يقف عند حدود المساحة الصغيرة نسبياً للبلاد، أو أنها ناتجة عن عملية تقسيم لا عن عملية توحيد وتجميع، يتمثل بالأمور التالية:

أولاً: بين نتائج صغر المساحة، أنه لا توجد بقعة في سورية، إلا وهي «حدودية» مع دولة أو أكثر؛ فلننظر إلى المحافظات السورية واحدة واحدة، لا توجد أي منها لا تملك حدوداً مع دولة من دول الجوار. هذا يعني بالملحوس ما رأيناه خلال 14 عاماً من حالة تقسيم الأمر الواقع؛ فقد تحول كل جزء من البلاد إلى تابع اقتصادي وأحياناً سياسي للجوار، وباتت علاقات أجزاء البلاد مع الدول المحيطة بسورية أكبر وأعمق من علاقاتها مع بقية أجزاء البلد، وعلى كل المناحي... ما يعني أن الفدرلة في سورية تعني بالجوهر الخطوة قبل الأخيرة نحو التهامها بشكل كامل من الدول المحيطة بها.

ثانياً: نتيجة الوضع الجيوسياسي الفريد لسورية، ودرجة أهميتها، فإن علاقات منفردة

في الجزء الأول، طرحنا فكرتين أساسيتين؛ الأولى: هي أن النموذج الفيدرالي في حكم الدول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمساحة تلك الدول، والمؤشر الأساسي على ذلك هو أن الغالبية العظمى من الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي هي دول ذات مساحات كبيرة، تتجاوز بمعظمها 1 مليون كم مربع. الثانية: هي أن الغالبية العظمى من الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي/الاتحادي، هي دول نشأت عن توحيد مجموعة من الإمارات/الدوقيات/الممالك/الإقطاعات... إلخ، كما هو الأمر في ألمانيا مثلاً، أو سويسرا أو روسيا أو الولايات المتحدة أو حتى إثيوبيا وغيرها الكثير من الأمثلة، وذلك على العكس ممن يطرح الفيدرالية في دول منطقتنا، التي لم تنشأ عن عملية توحيد، بل على العكس عن عملية تقسيم وتفتيت، كما هو الحال في العراق مثلاً، التي يشكل فيها النظام الفيدرالي نقطة ضعف دائمة تخفف وزن العراق الإجمالي، وتجعله عرضة لنشأ أنواع التخللات والتأثيرات الخارجية، ناهيك عن غياب حالة الاستقرار المستدامة؛ حيث يتفجر الوضع السياسي، وأحياناً الأمني بمعدل مرة على الأقل كل 4 سنوات.

بين اللامركزية والفيدرالية؟

ينبغي التفريق بين الحديث عن اللامركزية وعن الفيدرالية؛ الفيدرالية توازي الحديث عن حكم ذاتي يمتلك علاقاته الخارجية الخاصة،

إذا أردنا التفكير
بالفيدرالية أو
الكونفدرالية فلنكن
إذاً كونفدرالية لدول
الشرق العظيم
مضادة للصهيوني
ومنفتحة على
الدول الصاعدة التي
باتت تسهم بالقسط
الأساسي من الناتج
العالمي

بين رقم النمو ومؤشر توزيع الثروة...

تركز الصحافة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، على بعض المؤشرات الاقتصادية بوصفها الأداة الأساسية في قياس الوضع الاقتصادي لأي دولة من الدول.

■ عماد طحان

بين المؤشرات التي تحوز عادة أكبر قدر من الاهتمام، رقم الناتج المحلي الإجمالي GDP ويتم على أساسه ترتيب الدول من الأغنى إلى الأفقر، وذلك بالرغم من أن هذا المؤشر مخادع إلى حد بعيد، إذا ما تمت مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتبادل القوة الشرائية GDP (PPP)، والذي ينتج ترتيباً آخر مختلفاً كلياً عن الأول، وهو ترتيب أقرب إلى الواقع لأنه يستند إلى حسابات مرتبطة بالبضائع الملموسة، وليس بالأرقام التي في البنوك. وطبعاً هنالك مئات المؤشرات الأخرى في الاقتصاد، بينها معدل النمو، الفقر عند الخط الأعلى والأدنى، توزيع الثروة بين أجور وأرباح، ومعدل البطالة، ومعدل التهميش، وطريقة تركيب الناتج المحلي بين الخدمي وغير الخدمي، والخ والخ...

حين يتم وضع خطة اقتصادية، عادة ما يكون أبرز رقم فيها هو رقم النمو المنشود، ويكون أداة في محاسبة الحكومات في نهاية العام أو وقت الخطة. وحين ينظر الناس إلى رقم النمو الذي تعد به الحكومات، فإنها تتعامل معه تعاملًا بسيطاً على أساس أكبر من وأصغر من؛ أي كلما كان الرقم الذي تعد به الحكومة أكبر فهذا أمر أفضل، والعكس بالعكس... وهذا الفهم صحيح إلى حد ما، ولكنه غير كاف.

رقم النمو ليس هدفاً بذاته، بل ينبغي أن يوضع على أساس المشاكل التي ينبغي حلها في مجتمع من المجتمعات، وعلى أساس معدل النمو السكاني في ذلك المجتمع.

على سبيل المثال: في بلد مثل سورية، معدل النمو السكاني السنوي فيها هو بحدود 2,5% بالحد الأدنى، فإن تحقيق نمو بالاقتصاد بمقدار 2,5% خلال عام يعني أن حصة الفرد في الاقتصاد قد نمت خلال سنة بمقدار صفر مكعب، أي لم يحدث أي نمو، أي أن صفر نمونا هو معدل النمو السكاني... ولذا حين يعدنا وزير اقتصاد بأننا سنحقق نمواً قدره 1% فهذا يعني أننا سنحقق انكماشاً أو تراجعاً بنسبة 1,5%.

هذا جانب في المسألة، أما الجانب الثاني فيتعلق بحل المهام المطروحة أمامنا على المدى المتوسط والبعيد، ودور رقم النمو فيها.

إذا وضعنا أمامنا مهمة إعادة سورية من حيث رقم الناتج المحلي إلى عام 2011، أي من 19 مليار حالياً وفق تقديرات إسكوا «مع عدم وجود موثوقية كافية بهذا الرقم»، إلى حدود 60 مليار دولار كما كان في 2011. ووضعنا مهمة أبعد هي الصعود نحو 90 مليار دولار،

فإن اللوحة تكون بالشكل التالي:

ما تأثير ذلك على الفقر والبطالة؟

هنالك خطأ كبيران يتم ارتكابهما بشكل مستمر حين النظر إلى أرقام النمو وإلى رقم الناتج المحلي الإجمالي؛ الأول: هو افتراض أن مجرد ارتفاع الرقم يعني حل مشكلات الفقر والبطالة. الثاني: هو افتراض أنه يمكن أن ترتفع أرقام الناتج المحلي الإجمالي بشكل حقيقي دون حل متواز لمشاكل الفقر والبطالة... ولنتناقش كلاً من الفكرتين على حدة.

أولاً: في حال ارتفع رقم الناتج المحلي الإجمالي في سورية من 19 مليار، ليس إلى 60 مليار دولار سنوياً، أو 90 مليار، بل وحتى 180 مليار دولار، وليس بعد عشر سنوات بل بعد سنة واحدة، فإن ذلك لا يعني حل مشكلات الفقر والبطالة بشكل الي... لأن هنالك عاملاً آخر شديد الأهمية، هو عامل توزيع الثروة بين الأجور والأرباح... في سورية حالياً، يحصل أصحاب الأجور الذين يشكلون 90% من السوريين، على 9,2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. فإذا كان هذا الناتج هو 180 مليار دولار، وبقي التوزيع على حاله، فإنهم سيحصلون على 16,56 مليار دولار، «أي أن

كل فرد منهم سيحصل يومياً على 2 دولار» ما يعني أنهم سيبقون جميعهم تحت خط الفقر! فلنعد صياغة المسألة بشكل مكثف: حتى إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في سورية بشكل خيالي بحت، من 19 مليار إلى 180 مليار، وخلال سنة واحدة، فإن 90 بالمئة من السوريين سيبقون تحت خط الفقر في حال بقي توزيع الثروة، توزيع الدخل الوطني، على حاله... ما يعني أن إعادة توزيع الثروة شرط لازم للتعامل مع الفقر في سورية.

ثانياً: إذا نزلنا من الواقع التخيلي إلى الحقيقي، وجربنا التفكير بكيف يمكن تحقيق أرقام نمو عالية، فإن أول مسألة سنصطدم بها هي «كيف نغلق الدورة الاقتصادية؟» ببساطة، لكي يتمكن أي اقتصاد من السير، فإنه يحتاج أن تدور عجلته على ثلاث محطات بشكل متواصل ومتعاقب، وأي تعثر في أي منها يعني وقوف العجلة ووقوف الاقتصاد ككل والدخول في أزمت. هذه المحطات هي «1- الإنتاج، 2- توزيع/تبادل، 3- استهلاك». وكي لا نطيل في الكلام، في سورية الشعب السوري غير قادر على الاستهلاك لأنه لا يحصل من الجمل، ولا حتى على أدنى، فكيف يمكنه أن يستهلك؟ ما يعني أن العجلة ستتوقف بالضرورة. قد يقدم البعض حلاً «إبداعياً»، ويقول: «إن شاء

الله الشعب السوري ستين عمره ما يستهلك... سنصدر إلى الخارج». حتى هذا الحل غير ممكن، لأن تكاليف الإنتاج في سورية هي الأعلى في الإقليم، في ظل دمار البنية التحتية وعدم الاستقرار والخ، وربما تكون بين الأعلى في العالم، ولذا فإن إمكانيات تصدير الإنتاج محدودة جداً، ولا يمكن التعويل عليها، على الأقل حالياً. من جهة أخرى، فإن كل الدول التي صعدت اقتصادياً، وخاصة في المثال الصيني، وقبله في المثال الأوروبي، اعتمدت بالدرجة الأولى على رفع الاستهلاك المحلي، وعلى ما أسمته الصين سياسة إحلال الواردات... استطاعت الصين خلال 25 عاماً أن تنتشل 900 مليون صيني من تحت خط الفقر، وأن تصبح الاقتصاد الأول عالمياً. وكيف قامت بذلك؟ أعادت توزيع الثروة بشكل جزئي لمصلحة عامة الناس، ما سمح بارتفاع الاستهلاك المحلي، وبالتالي ارتفاع الإنتاج... بكلمة بسيطة، فإن المؤشر الأهم الذي على أي سلطة أو حكومة أن تقدمه للناس قبل رقم النمو، هو مؤشر توزيع الثروة بين الأجور والأرباح، لأنه الأساس ليس فقط في حل مشاكل الفقر والبطالة والتهميش، ولكن لأنه أيضاً الأساس في تحقيق أرقام النمو العالية...

المؤشر الأهم الذي على أي سلطة أو حكومة أن تقدمه للناس قبل رقم النمو هو مؤشر توزيع الثروة بين الأجور والأرباح

نسبة النمو %	عدد السنوات للعودة لـ 2011	عدد السنوات اللازم لبلوغ 90 مليار
10	12	16
11	11	15
12	10	14
13	9,4	13
14	8,7	12
15	8,2	11
20	6,3	8,5
25	5	7
30	4,3	6

نسبة النمو %	عدد السنوات للعودة لـ 2011	عدد السنوات اللازم لبلوغ 90 مليار
1	115	156
2	58	79
3	39	53
4	29	40
5	23,5	32
6	20	27
7	17	23
8	15	20
9	13	18

طريق الموت... دير الزور - دمشق وبالعكس!



بات أهالي دير الزور والجزيرة يطلقون على طريق دير الزور دمشق وبالعكس اسم «طريق الموت» حيث لا يمر أسبوع دون حادث على الأقل، وينجم عنه وفيات وإصابات عديدة!

■ مراسل قاسيون

طريق داخلي ودولي

يعتبر طريق دير الزور دمشق طريقاً داخلياً يربط المحافظات الشرقية بمحافظة الداخل كحمص وحماة والساحل، إضافة إلى العاصمة دمشق، كذلك طريقاً دولياً يربط العراق بسورية، عبر معبر البوكمال.

وله أهميته الداخلية والدولية اقتصادياً وتجارياً حيث يتم عبره نقل محاصيل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والنفط وكذلك تبادل السلع التجارية والغذائية بين أسواق الداخل وأسواق المنطقة الشرقية، وكذلك مع العراق، لعبور صهاريج نقل النفط والشاحنات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لنقل المنتجات والسلع تصديراً واستيراداً، بالإضافة إلى أهميته الاجتماعية والخدمية لانتقال الأهالي بين المحافظات للزيارة وللدراسة والعمل والعلاج.

الإهمال والتهميش!

رغم أهمية هذا الطريق إلا أنه مهمل، وهذا الإهمال ليس جديداً، فإهماله جزء من تهميش المنطقة الشرقية ككل، والمستمر منذ عقود. فالطريق يفتقد لأبسط الخدمات المرورية، كالتشخيصات والمنصافات والعبارات، وكذلك قلة أو انعدام الصيانة المستمرة له، وقلة مراكز ونقاط المرور، وما وجد منها كانت عبارة عن مراكز نهب وتشليح، كذلك يفتقد الخدمات الصحية الإسعافية، وإنارة المفارق، والمراقبة المستمرة.

فاكتشاف النفط وإنتاجه في دير الزور في بداية الثمانينات، ودخول الشركات الأجنبية

في استثماره، لم ينعكس إيجاباً على الطريق أو المنطقة كما يفترض، بل زادت الطين بلة، باستخدامها للبنية التحتية دون مقابل، وبما سببته من تلوث وتشويه في البيئة انعكس على حياة المواطنين، في التربة والماء والهواء وبالتالي الصحة والغذاء. ومع ازدياد حركة الذهاب والإياب على هذا الطريق، ارتفعت نسبة حوادث السير، والتي تسببت بوفيات وإصابات كبيرة.

جشع الشركات سبب إضافي للحوادث

لعل من الأسباب المهمة لارتفاع نسبة الحوادث المرورية، وبالتالي الوفيات والإصابات، ليس الإهمال المتراكم والازدحام الكبير من الشاحنات وسيارات النقل العامة والخاصة فقط، وإنما جشع شركات النقل أيضاً، من الحسكة ودير الزور إلى دمشق وبالعكس، وسعيها إلى زيادة الربح على حساب حياة المواطنين بسبب السرعة الزائدة للسائقين لتحقيق أكبر عدد من السفرات.

يضاف إلى ذلك إهمال الصيانة للباصات، والتي تؤدي إلى كثرة الأعطال، رغم ارتفاع أسعار أجور النقل، وكذلك تشغيلها لسائقين ضعيفي الخبرة ومرافقين أحداث، مع انعدام المراقبة لهم.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تحولت بعض هذه الشركات وبعض سائقي باصات إلى تجارة النفط وتهريبه من المنطقة الشرقية إلى الداخل، وهذا النفط مكرر بدايلاً وليس بمصاف رسمية وتقنية، لكن هوامش أرباحه عالية، مما شجع على زيادة عدد السفرات من أجل الحصول على هذه المرباح من خلال

زيادة السرعة لكسب الوقت، وهو ما رفع من نسبة الأعطال والحوادث معاً.

تفاقم الأمور وآخر الحوادث

تفاقمت الأمور أكثر بعد هروب السائق، واستلام السلطات الجديدة، حيث باتت الفوضى عنواناً، وآخر حادث جرى يوم الإثنين في الأسبوع الماضي، في منطقة «كبابج» التي تبعد عن دير الزور باتجاه تدمر نحو 70 كم، بين باص لشركة «نور الفرات» وشاحنة أنتر، وذهب ضحيته السائقون واثنان آخران، منهنما شابة بعمر الورد، إضافة إلى إصابة نحو عشرة من ركاب الباص بإصابات مختلفة.

ما العمل؟

لا شك أن توسعة الطريق وتحويله إلى أوتوستراد وطريق «دولي حقيقي»

بمتطلباته كافة لن يتم بين يوم وليلة، فذلك سيكون مرتبطاً بمشاريع إعادة الإعمار التنموية والضرورية للمنطقة.

لكن من الضروري والممكن مرحلياً، وبتكاليف محدودة نسبياً، إجراء صيانة سريعة للطريق، ووضع شاخصات مرورية كافية، وفرض رقابة حازمة على شركات النقل والشحن، وتسيير دوريات مراقبة مرورية للسرعات، وتسيير سيارات إسعاف، ليلاً ونهاراً، مع نقاط طبية ثابتة، بما يخفف من نسبة الحوادث، ويزيد من إمكانات تقديم الإسعافات الأولية للمصابين وإنقاذ حياتهم.

فهل سنشهد استجابة سريعة من الحكومة الحالية للتقليل من الحوادث على هذا الطريق وتفايدها، أم ستبقى الأمور كما يقول المثل الشعبي «تيتي... تيتي».

كورونا الأمعاء... واقع جديد بين غياب التوعية وضعف المناعة



عاد الحديث عن متحورات فيروس كورونا إلى الواجهة مع تسجيل إصابات بما بات يعرف طبياً وإعلامياً «بـكورونا الأمعاء»، وهو أحد أشكال الفيروس التي برزت منذ مطلع عام 2025، مثيراً موجة من القلق بين المواطنين، ولا سيما في ظل غياب أي تحرك فعلي من وزارة الصحة على مستوى التوعية والإرشاد.

وبحسب ما أوضحه الدكتور نبوغ العوا، اختصاصي أمراض الأنف والأذن والحنجرة، عبر إحدى وسائل الإعلام المحلية، فإن المتحور الحالي من كورونا يظهر بنمطين، الأول تنفسي تقليدي بأعراض معروفة كالسعال والحرارة، أما الثاني، وهو ما يثير الانتباه، فينتقل سريعاً إلى الجهاز الهضمي، مسبباً أعراضاً مؤلمة كالمغص، الغثيان، الإسهال، وآلم المعدة، وقد تظهر هذه الأعراض مباشرة دون أعراض تنفسية مسبقة.

يرى الدكتور العوا أن هذا النمط المعوي ربما كان موجوداً منذ بداية الجائحة، لكنه لم يكن واضحاً أو مستمراً بهذا الشكل إلا أن ضعف مناعة الناس اليوم، نتيجة الفقر وسوء

التغذية ونقص الرعاية، جعل الأعراض أكثر شدة واستمرارية، حيث يمكن أن تمتد لأكثر من أسبوع وتؤدي إلى اختلال في توازن الشوارد بالجسم، ما يستدعي أحياناً دخول المستشفى. وفي ظل هذه التحديات، لا يبدو أن وزارة الصحة تواكب الأمر كما يجب، لا عبر حملات توعية، ولا عبر تقديم إرشادات واضحة للمواطنين، مما يجعل التعامل مع المتحور الجديد يقتصر على الاجتهادات الفردية للأطباء والمصابين.

العلاج، بحسب العوا، لا يتضمن دواءً موحداً، بل يبنى على الأعراض الظاهرة، وأغلب الأدوية المستخدمة حالياً تهدف إلى تخفيف الأعراض لا القضاء على الفيروس، خاصة وأن بعض الأدوية «كالإيزيثرومايسين»

من الجهات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصحة، ليس في مراقبة انتشار المرض فقط، بل في بناء وعي صحي لدى الناس، يوازي حجم التحديات الصحية التي لا تلبث أن تتجدد، مع التأكيد طبعاً على المسؤولية الحكومية على مستوى معالجة مسببات الفقر وسوء التغذية والجوع جدياً.

حملات رسمية توعوية. الخطر الحقيقي لا يكمن في شدة المتحور بحد ذاته، بقدر ما يكمن في هشاشة الواقع الصحي والاجتماعي الذي يعيشه الناس، إذ إن الفقر والجوع ونقص الرعاية الصحية كلها عوامل تجعل الجسم أكثر عرضة للأمراض وأكثر تأثراً بها. على ذلك تبدو الحاجة ماسة لتحرك

لم تعد فعالة وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية. من جهة أخرى، يشير العوا إلى أن المتحور الجديد معد كغيره من سلالات كورونا، وينتقل عبر التنفس، السعال، اللمس، ما يجعل إجراءات الوقاية الفردية كارتداء الكمامة والنظافة الشخصية ضرورة ملحة، خصوصاً في ظل عدم وجود

الاتصالات في سورية من العصور الحجرية إلى... العصور الحجرية!



في عالم يتحدث عن الـ 5G والمدن الذكية، نكتشف أننا نعيش في مختبر خاص لتجربة «كيفية العودة إلى عصر الطين الرقمي». فشركتنا الاتصالات «سيرياتل» و«إم تي إن» تتنافسان بشراسة... لكن على من يقدم أسوأ خدمة، في مشهد يلخص مفارقات الواقع، حيث تتربع شركتنا الاتصالات على عرش احتكار الخدمة، لتقدماً للمواطن نموذجاً فريداً في التخلف التقني!

جدد، والسيرفر الخاص بالشركة - على حد تعبيرها - لم يعد يسمح بأحمال إضافية. إذن الحل ليس تحديث وصيانة السيرفر، بل إعادة المواطن قسراً إلى عصر الـ 3G البائد، تحت شعار «لماذا نغير عندما يمكننا أن نتراجع؟»

هذا كله دون إشعار مسبق أو تفسير منطقي، وكان المواطن لا يستحق حتى حق المعرفة، ناهيك عن حق الحصول على خدمة لائقة.

أما الذريعة المسوقة بعبارة «السيرفر ما يحتمل» فقد أصبحت النكتة اليومية التي يرددونها المواطنون بسخرية مريرة! فبينما يتجه العالم نحو المستقبل، اكتشفت شركات الاتصالات أن الماضي أكثر راحة، فلماذا تقدم 4G عندما يمكنها العودة إلى 2G؟ ولماذا تطور الخدمة عندما يمكنها تطوير أعضائها؟

والغريب أن هذه الشركات تتعامل مع المشتركين وكأنهم أسرى لدى نظام اتصالات بدائي. فالشكاوى تذهب أدراج الرياح، والتحسينات تبقى وعوداً في عالم الخيال، بينما الفواتير تأتي بانتظام كالقضاء والقدر، وكأننا أمام معادلة غريبة: كلما تقدم الزمن، تراجعت الخدمات، وارتفعت الأسعار، وضعفت الرقابة!

وليبقى المواطن السوري الحلقة الأضعف في هذه المعادلة الجائرة. فبين مطرقة الاحتكار

لنشرب من كأس التفاؤل!

بعد التطورات السياسية الأخيرة، شهدت البلاد انفتاحاً وتحرراً في الأسواق، حيث أصبحت عمليات الاستيراد أسهل، والتكاليف الجمركية أقل، وسعر الدولار انخفض واستقر نسبياً. لكن يبدو أن هذه المعادلة لا تنطبق على قطاع الاتصالات، حيث تتحول كل ميزة إلى نقمة.

فموضاً عن تحسين الخدمات، شهدنا تراجعاً مذهلاً في جودة الاتصالات والإنترنت، وكأننا في سباق عكسي نحو الماضي! وبدلاً من قيام الشركتين المعنيتين بتحسين جودة الشبكة، بدأ المشتركون يعانون من سوء تغطية كبير، وانعدامها في الكثير من الأحياء، بالإضافة إلى ضعف اتصال الإنترنت، وانعدام سرعته، ففي أحسن الأحوال تعادل 1 ميغابايت، وكان شركتي «سيرياتل» و«إم تي إن» قررتا تطوير مفهوم «الخدمة الرديئة» إلى مستوى أسطوري بدلاً من تحسين وتطوير الشبكة!

إنجازات نفتخر بها «لو كنا مجانيين»

في الأونة الأخيرة، اشتكى العديد من المواطنين من انقطاع خدمة الـ 4G، لنتكشف لاحقاً أن شركة «سيرياتل» قامت بإلغاء الخدمة عن شريحة من المشتركين بحجة أنهم لا يستخدمون الإنترنت كثيراً أو أنهم مشتركون

وَسندنا غياب الرقابة، لم يعد أمامه سوى الصبر على خدمة تنكرنا بأن التطور التقني قد يكون في كل مكان... إلا في سورية!

أهم مسرحية كوميدية ساخرة! فمن يحتاج إلى اتصالات جيدة عندما يمكننا الضحك على أنفسنا؟ يبقى أن نذكر أن أي محاولة للاتصال على خدمة العملاء لتقديم شكوى... ستنتهي بوصولك إلى الجواب الذي يقول: «السيرفر تعبان، حاول لاحقاً!»

كلمة أخيرة للمواطن الصبور

عزيزي المواطن، نعلم أنك تدفع مقابل خدمة لا تحصل عليها، لكن فكر بها هكذا: أنت تمول

وزير الاتصالات يثير الجدل حول صلاحيات الهيئة الناظمة ومخاطر الفوضى الرقمية



في خطوة مفاجئة، أعلن وزير الاتصالات وتقانة المعلومات في الحكومة السورية، عبد السلام هيكل، عن إلغاء التراخيص والتصاريح والرسوم المفروضة على تقديم الخدمات عبر التطبيقات الإلكترونية، وذلك ضمن ما وصفه «بتوجه الحكومة بقيادة السيد الرئيس أحمد الشرع إلى توفير بيئة داعمة وممكنة للتكنولوجيا والابتكار».

التراخيص - مراقبة جودة الخدمات - وحماية أمن المعلومات وحقوق المستخدمين. إن الإلغاء الكامل للتراخيص والتصاريح والرسوم، دون بدائل تنظيمية واضحة، قد يؤدي إلى فوضى رقمية تنعكس سلباً على ثقة المستخدمين، وتهدد خصوصية بياناتهم وأمنهم الرقمي.

إذ إن «التنظيم اللاحق» الذي أشار إليه الوزير لا يعد كافياً لاستدراك اختراقات أمنية أو سوء استخدام البيانات بعد وقوعها.

ورغم أهمية تشجيع رواد الأعمال وفتح المجال أمام المشاريع الناشئة، إلا أن إطلاق الطاقات لا يعني بالضرورة التساهل أو التهاون في المعايير القانونية والتنظيمية.

الوزير اعتبر أن هذا القرار يمثل انتقالاً نحو «نموذج حديث» يشجع المبادرة ويعتمد على الثقة والمسؤولية، ويهدف إلى تحفيز رواد الأعمال وجذب السوريين في المهجر للعودة والاستثمار في السوق الرقمية المحلية. كما أكد أن لدى الوزارة مبادرات أخرى قيد الإطلاق لتعزيز ريادة الأعمال في البلاد.

لكن على الرغم من النوايا المعلنة، يثير هذا القرار تساؤلات جوهرية حول تجاوزه لصلاحيات الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، وهي الجهة المخولة بموجب القانون بتنظيم قطاع التطبيقات الإلكترونية. فالهيئة مسؤولة وفقاً للقانون عن وضع الضوابط - إصدار

استناداً إلى كل ما سبق يبدو من الضروري إعادة النظر في آلية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحويل الرقمي، وضمان أن تكون الهيئة الناظمة للاتصالات شريكاً فاعلاً وفقاً لمهامها وواجباتها القانونية، لا متجاوزاً في هذه العملية، حتى لا يتحول الحماس للتجديد إلى مدخل للفوضى الرقمية.

على ذلك فإن تجاوز الهيئة الناظمة للاتصالات في قرارات كهذه لا يضعف بنية التنظيم المؤسسي فقط، بل يفتح الباب أمام تضارب الصلاحيات وغياب المعايير الموحدة، ما يعرض السوق الرقمية المحلية لمخاطر قانونية وتقنية وأمنية يصعب تداركها لاحقاً.

فالتراخيص ليست عقبة بيروقراطية بقدر ما هي أداة قانونية لضمان السلامة، والمتابعة والمساءلة عند اللزوم، والجودة في الخدمات الإلكترونية واستدامتها. إن البيئة الرقمية السورية بحاجة إلى مزيج من الدعم والتشجيع من جهة، والانضباط والرقابة من جهة أخرى.

سوريا في مواجهة العطش... أزمة الجفاف وتحديات إدارة الموارد المائية



تشهد سورية واحدة من أخطر أزماتها البيئية في العقود الأخيرة، تتمثل في تصاعد حدة الجفاف وتراجع الموارد المائية بشكل يهدد الأمن المائي والغذائي معاً.

فقد أصدرت المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في دمشق، في نيسان الحالي، تحذيراً رسمياً بشأن ضعف المخزون المائي نتيجة قلة الأمطار هذا العام. وأعلنت أنها ستقوم بتعديل برنامج تزويد المياه للعاصمة وريفها، مشددة على ضرورة ترشيد الاستهلاك من قبل السكان.

واقع الجفاف في سورية ظاهرة تكرر بوتيرة متسارعة

كان الجفاف في السابق يحدث كل 27 عاماً، أما اليوم فقد بات ظاهرة شبه سنوية. تشير البيانات إلى أن العجز السنوي في المياه بسورية يبلغ نحو 3 مليارات متر مكعب، إذ تحتاج البلاد إلى نحو 16 مليار متر مكعب سنوياً، بينما لا يتوفر فعلياً سوى 13 ملياراً من خلال الأنهار والينابيع والمياه الجوفية، وأحياناً أقل من ذلك.

فعلى سبيل المثال في محافظة اللاذقية، لم تتجاوز نسبة امتلاء السدود 65% من سعتها، ما يهدد الموسم الزراعي، أما في حمص وحماة، فقد تراجع مخزون سد الرستن إلى 54 مليون متر مكعب فقط، مقارنة بـ 114 مليون متر مكعب في الفترة نفسها من العام الماضي، مما يندرج بخطر على مياه الشرب والزراعة خلال الصيف.

الأثر المائي على الزراعة والأمن الغذائي

إن شح المياه لا يقتصر على الاستخدامات المنزلية، بل يمتد تأثيره إلى الزراعة التي تعتمد على 88% من الموارد المائية في سورية. تشير الإحصاءات إلى تراجع نسبة الأراضي

المزروعة إلى 53%، كما تقلصت الثروة الحيوانية بنسبة 39% بين عامي 2008 و2020.

إضافة إلى ذلك، تراجعت قدرة إنتاج الطاقة الكهرومائية بنسبة تزيد على 66% بسبب انخفاض منسوب نهر الفرات.

وفي منطقة الجزيرة شمال شرق البلاد، انخفضت معدلات هطول الأمطار بنسبة 60% عن المعدل الطبيعي، ما أدى إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية، بالتوازي مع تفاقم أزمة الفرات، الذي تقلصت نسبة تدفقه إلى أكثر من 40% مقارنة بعام 1972.

موارد مائية مهدورة وسوء إدارة

رغم امتلاك سورية موارد مائية طبيعية متعددة، إلا أن سوء الإدارة المزمن ساهم في تفاقم الأزمة.

فالمياه الجوفية تعاني من الإفراط في الضخ دون رقابة، وهناك ضعف في الاستفادة من مياه الأمطار نتيجة غياب أنظمة فعالة لحصاد المياه.

كما أن البنية التحتية الخاصة بمحطات المعالجة ضعيفة ومتهالكة، رغم إمكانية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة أو الصناعة.

نحو إدارة مستدامة وشاملة

للخروج من هذه الأزمة، تقترح بعض الدراسات من قبل المختصين مجموعة من الإجراءات العاجلة، تتمثل بالآتي:

تحديث تقنيات الري بالاعتماد على الري بالتنقيط والرش بدل الطرق التقليدية، لرفع كفاءة استخدام المياه من 40% إلى ما يزيد عن 70%.

ضبط استنزاف المياه الجوفية عبر تنظيم الآبار وحظر الحفر العشوائي، وربط الضخ بأنظمة ذكية.

إنشاء بنى تحتية جديدة مثل السدود الصغيرة، وخزانات لحصاد مياه الأمطار، ومحطات حديثة لمعالجة المياه والصرف الصحي.

تعزيز التعاون الإقليمي، خصوصاً مع

دول المنبع كتركيا والعراق لضمان حصة عادلة من المياه المشتركة كنهج الفرات.

التوعية والتثقيف من خلال نشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه على مستوى الأفراد والقطاعات، وربطها بتشريعات ملزمة.

التخطيط السليم والاستثمار الفعال

تقف سورية اليوم أمام تحدٍ مصيري يتطلب من صانعي القرار الرسمي، والمجتمع المحلي والدولي، العمل المشترك والسريع لإنقاذ ما تبقى من مواردها المائية.

فالجفاف ليس قدراً محتوماً، بل نتيجة لتغير المناخ وسوء الإدارة، ويمكن مواجهته بالتخطيط السليم واستثمار كل قطرة ماء بشكل فعال.

محصول القمح في سورية... تراجع مقلق يهدد الأمن الغذائي



محدود لحشرة «السونة»، وإن كانت دون العتبة الاقتصادية.

وبحسب القاسم فإن الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب تتابع هذه الإصابات عبر جولات فنية دورية، وتوجه الفلاحين لاستخدام المبيدات المناسبة للحد من تأثيرها.

الأمن الغذائي في مهيب الريح

في بلد كان يعرف سابقاً بسلة غذاء تغطي حاجات الاستهلاك المحلي مع فائض تصديري، فإن استمرار تراجع إنتاج القمح يضع السوريين أمام واقع غذائي خطير.

فالبلاد تعاني منذ سنوات من نقص في الطحين وزيادة الاعتماد على الاستيراد، وهو خيار باهظ التكاليف ويثقل كاهل الاقتصاد السوري المنهك بالعقوبات والحصار.

وقد دفع هذا الوضع إلى تقنين توزيع الخبز، مما أثار قلقاً شعبياً واسعاً.

الحلول المقترحة

للخروج من هذا الخفق، يفترض اتخاذ حزمة من الإجراءات السريعة والاستراتيجية الضرورية على المستوى الحكومي الرسمي، منها: دعم الفلاحين بشكل مباشر، من خلال تقديم البذار والأسمدة والمحروقات بأسعار مدعومة.

والأسمدة والمحروقات، دوراً كبيراً في عزوف بعض المزارعين عن زراعة القمح، مفضلين محاصيل أخرى أقل كلفة وتحقق هامش ربح أكبر، مثل الشعير أو الخضروات الصيفية.

كل هذه العوامل تضاعفت لتقلص المساحة المزروعة إلى 52541 هكتاراً من أصل 63555 هكتاراً مخططاً، أي بنسبة تنفيذ بلغت 83%، مع خروج العديد من الأراضي البعلية من الخدمة الإنتاجية نتيجة الجفاف.

الإنتاج دون التوقعات

التقديرات الأولية للإنتاج تشير إلى متوسط إنتاج 115 كغ للدونم الواحد في الأراضي المروية، و75 كغ في الأراضي البعلية، وهي أرقام متواضعة مقارنة بالسنوات السابقة. وقد أرجع القاسم هذا الانخفاض إلى تقزم النبات وضعف النمو وقلة الإسطوانات نتيجة انحباس الأمطار، ما يهدد بتراجع كبير في الإنتاج الوطني من القمح لهذا الموسم.

تحديات إضافية...

الآفات الزراعية لم يقتصر التحدي على الظروف المناخية، بل زاد الأمر سوءاً ظهور آفات حشرية مثل «النطاطات» و«دودة الزرع»، إضافة إلى ظهور

يشكل محصول القمح في سورية ركيزة أساسية في منظومة الأمن الغذائي، إذ يعتمد عليه ملايين السوريين كمصدر رئيسي للغذاء، ولا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية المتفاقمة التي تعيشها البلاد.

غير أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً مستمراً في إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي، وسط تحديات مركبة طبيعية وبشرية، ما يدق ناقوس الخطر حول مستقبل الأمن الغذائي في سورية.

أسباب تراجع زراعة القمح

بحسب المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، عبد العزيز القاسم، فإن خطة زراعة القمح في مناطق الغاب لم تُنفذ كما كان مخططاً، لأسباب موضوعية متعددة.

في مقدمة هذه الأسباب جاء تأخر هطول الأمطار، ما أعاق تحضير الأراضي في الوقت المناسب، إضافة إلى سرقة معدات الآبار وتهجير الفلاحين من أراضيهم نتيجة الأعمال العدائية لعصابات النظام البائد، ما حرم الكثيرين من ممارسة نشاطهم الزراعي.

إلى جانب ذلك، لعب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مثل البذار

الحاجة لخطط استراتيجية رسمية وجادة

محصول القمح في سورية لا يعد مجرد قضية زراعية، بل هو مسألة أمن قومي تمس لقمة عيش المواطن.

فبين تقلبات المناخ وتحديات الواقع، باتت الحاجة ملحة لخطط استراتيجية رسمية تتفهم جدية الحفاظ على هذا المحصول الحيوي، وضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة.

تأهيل شبكات الري المتضررة، وتوفير المعدات الزراعية الأساسية، مع تأمين الحماية لممتلكات الفلاحين.

تحفيز الزراعة التعاقدية لضمان تسويق القمح بأسعار مناسبة ومجزية.

التوسع في الزراعة الذكية عبر استخدام تقنيات حديثة لمواجهة التغيرات المناخية.

إطلاق حملات توعية وإرشاد زراعي بشكل مستمر، لمساعدة المزارعين على زيادة الإنتاج وتحسين جودة المحصول.

تقرير صادم جديد... أكثر من 400 ألف طفل في دائرة الخطر

كشفت منظمة «أنقذوا الأطفال» في تقرير حديث صدر بتاريخ 15 نيسان 2025 عن أزمة إنسانية متفاقمة تهدد حياة مئات الآلاف من الأطفال في سورية، وذلك نتيجة خفض مفاجئ في المساعدات الأجنبية، ما تسبب في توقف عدد كبير من البرامج التغذوية المنقذة للحياة.

أرقام صادمة

416,000 طفل في سورية معرضون حالياً لخطر سوء التغذية الحاد الشديد. 50% من الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الشديد في نصف مناطق البلاد لا يتلقون العلاج اللازم. 20 من أصل 50 برنامجاً تغذوياً تديرها المنظمة أجبر على الإغلاق، مما أدى إلى حرمان أكثر من 40,500 طفل دون سن الخامسة من الرعاية. هناك أكثر من 650,000 طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن «التقرم»، ما قد يؤدي إلى أضرار دائمة في النمو البدني والذهني.

أثر التمويل المنقطع

نتج عن وقف التمويل إغلاق ثلث مراكز التغذية التابعة للمنظمة، والتي كانت توفر أغذية علاجية مثل معجون الفول السوداني المدعم، والبان خاصة للأطفال، بالإضافة إلى خدمات طبية حيوية. وقد أوضح التقرير أن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يكون جهازهم المناعي أضعف، ما يجعلهم أكثر عرضة لأمراض قاتلة

كالإسهال والالتهاب الرئوي. وفي حال غياب التدخل العلاجي، يمكن أن يؤدي «الهزال» إلى الوفاة السريعة.

نداء إنساني

قال بوجار هوكشا، مدير المنظمة في سورية: «هذه ليست أرقاماً فحسب، إنها حياة أطفال حقيقية يتم التخلي عنهم للموت. المجتمع الدولي مطالب بالتحرك فوراً لسد الفجوة في التمويل، فلا يمكن أن تترك حياة الأطفال

رهينة لقرارات سياسية تتخذ بعيداً عنهم»

الوضع العام في سورية

بحسب التقرير بعد 14 عاماً من الصراع، أصبح النظام الصحي والاقتصاد السوري على وشك الانهيار، حيث لا تستطيع غالبية العائلات تحمل تكاليف الغذاء أو الرعاية الطبية - 7,5 ملايين طفل في سورية بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، في أعلى رقم يسجل منذ بدء الأزمة. ويؤكد التقرير أنه حتى العيادات التي لا تزال

عاملة أصبحت تعاني من ضغط هائل، مع تزايد عدد الحالات وعدم كفاية الموارد لتقديم الرعاية.

ناقوس خطر

تقرير «أنقذوا الأطفال» يسلط الضوء على أزمة إنسانية متفاقمة تهدد حياة مئات الآلاف من الأطفال السوريين، ويقرع ناقوس الخطر بشأن تبعات خفض التمويل الدولي. فالأطفال في سورية لا يستطيعون الانتظار، والعالم مطالب بالتحرك العاجل.

فوضى تسعيرة النقل العام... الأجرة لا تقاس بعدد المسافة!

في الوقت الذي يعيش فيه المواطن السوري تحت وطأة غلاء الأسعار وتقلبات الأوضاع الاقتصادية، تتبدى مشكلة أخرى لا تقل تأثيراً على حياته اليومية وهي الاختلاف غير المبرر في تسعيرة خطوط النقل الداخلي، حيث لا يبدو أن المسافة المقطوعة هي المعيار الحقيقي لتحديد الأجر، ولا حتى عدد الركاب أو المحطات.

الأحيان نصف أو حتى كل راتبه، وخاصة للطلاب والموظفين الذين يتنقلون يومياً لمسافات طويلة. فكلما زاد المسافة، زادت الأجرة، وهي كافية لتغطية مواد غذائية أساسية أو فواتير خدمات أو حتى نفقات تعليمية، مما يضع المواطن أمام خيارات قاسية بين نقله وعائلته ومعيشته.

المطلوب اليوم هو إعادة دراسة شاملة لأجور النقل على جميع خطوط النقل الداخلي في دمشق والخارجي في الريف، بحيث تكون عادلة للطرفين، السائق من جهة، والمواطن من جهة أخرى. فالأجرة العادلة بالنسبة للسائق لا تعني ظلم المواطن تحت حجة «غلاء المعيشة والتكاليف»، بل تستند إلى دراسات دقيقة تأخذ بعين الاعتبار المسافة الحقيقية، وعدد الركاب، والكلفة التشغيلية، والمردود المعقول.

إن ما نراه اليوم من تفاوتات، لا يعكس خللاً في التسعير فقط، بل هو وجه آخر من أوجه الفوضى الاقتصادية التي يدفع ثمنها المواطن البسيط كل يوم، في طريقه إلى العمل أو الجامعة أو المستشفى أو السوق.



مناسبة دون أن يلوح في الأفق أي تدخل تنظيمي فعلي يعيد الأمور إلى نصابها. وما يزيد الطين بلّة هو الواقع المعيشي الصعب الذي يعيشه المواطن، حيث تتجاوز تكاليف المواصلات الشهرية في كثير من

نسبياً بين جميع الخطوط، وبالتالي لا يمكن تبرير هذه الفروقات الكبيرة في الأسعار إلا بانعدام العدالة في التسعير، وغياب المعايير الموحدة. وبالنتيجة هي ظلم واضح للمواطن الذي يضطر لدفع مبالغ غير منطقية مقابل تنقله اليومي، فيما تستمر

واستهلاك الوقود، أو عدد المحطات؟ أم إن الأمر متروك لتقدير سائقي السرافيس دون رقابة فعلية؟ من الواضح أن تكاليف المحركات والصيانة وقطع الغيار متقاربة

فعلى سبيل المثال، خط صحنايا- دمشق الذي يقطع نحو 13 كم، يكلف الراكب 7000 ليرة سورية، في حين أن خط جديدة عرطوز- دمشق، والذي تبلغ مسافته أطول بقليل «16 كم»، يكلف فقط 6000 ليرة. بل ونجد أن خط باب توما- جرمانا الذي لا يتجاوز 6 كم، يحتسب بأجرة 4000 ليرة! في المقابل، خط المهاجرين- الصناعة «9,7 كم» يكلف 3000 ليرة فقط، أي أقل من أجرة خط أقصر بكثير.

هذا التفاوت يطرح تساؤلات حقيقية حول الآلية التي تحدد بموجبها أجور النقل. فهل هناك دراسة فعلية مبنية على المسافة، والكثافة السكانية،

ضريبة البرلة: سورية خسرت نحو



على النقيض من ذلك، شهدت القوى العاملة النسائية نمواً ملحوظاً خلال الفترة ذاتها. ففي عام 2010، كان عدد الإناث العاملات في سورية يبلغ 650,876 امرأة، وكان وجودهن في سوق العمل محدوداً إلى حد كبير مقارنة بالذكور، لكن بحلول 2022، ارتفع عدد النساء العاملات إلى 801,583 امرأة، وهو ما يمثل زيادة واضحة بنسبة 23,1%. وخلافاً لكليشيهات الجمعيات غير الحكومية والشعاعات الزائفة حول «تمكين المرأة»، فإن هذه الزيادة في عدد النساء العاملات ليست دليلاً على تحسن أوضاعهن الاقتصادية، فالعديدات منهن يواجهن ظروف عمل صعبة وغير مستقرة، مع تدنٍ واضح في الأجور وغياب الحماية الاجتماعية.

اعتماد على الخدمات وإهمال للإنتاج الحقيقي

تظهر البيانات الخاصة بالتوزيع القطاعي للعاملين في القطاع الحكومي في سورية بين عامي 2010 و2022 تبايناً واضحاً بين القطاعات المختلفة، مما يكشف عن ميل كبير للاعتماد على قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة. فعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في عدد العاملين في القطاع الزراعي، إلا أن أعداد العاملين في هذا القطاع تبقى محدودة جداً. في عام 2010، كان عدد العاملين في القطاع الزراعي الحكومي 15,719 شخصاً فقط، وبحلول عام 2022 ارتفع إلى 19,588 شخصاً. ورغم ذلك، يظل هذا العدد ضئيلاً بالمقارنة مع بقية القطاعات، مما يشير إلى تراجع

شهدت هذه الأرقام تغيرات كبيرة في عام 2022. حيث انخفض مجموع العاملين بشكل ملحوظ ليصل إلى 2,845,242 شخص فقط، وهو ما يمثل تراجعاً كبيراً بنسبة 43,71% مقارنة بعام 2010.

وفي حين شهد عدد العاملين في القطاع الحكومي زيادة طفيفة في عام 2022، حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 1,447,895 شخصاً، أي بزيادة قدرها 6,46% عن عام 2010. تعرض القطاع الخاص لضربة قاسية، حيث انخفض عدد العاملين فيه بشكل حاد ليصل إلى 1,385,285 شخص في عام 2022، وهذا ما يمثل انخفاضاً بنسبة 62,38% مقارنة بعدد العاملين في عام 2010. في حين حافظ القطاع المشترك على استقرار نسبي في عدد العاملين فيه القليل أصلاً، حيث بلغ عددهم في عام 2022 حوالي 12,062 شخصاً، بزيادة طفيفة قدرها 0,79% مقارنة بعام 2010.

ومن حيث التوزيع الجنسي للعاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد السورية، تظهر البيانات تحولات واضحة بين عامي 2010 و2022، إذ شهدت تركيبة القوة العاملة تغيرات ملموسة على مستوى الجنس. فبينما كانت النسبة الأكبر من العاملين في مختلف القطاعات خلال عام 2010 تتألف من الذكور (87,1%)، حدثت تراجعاً كبيرة في عدد الذكور العاملين، في مقابل زيادة ملحوظة في عدد الإناث العاملات: في عام 2010، بلغ عدد الذكور العاملين 4,403,580 شخصاً، أما في عام 2022، فقد انخفض عددهم إلى 2,043,659 شخصاً، وهو ما يمثل تراجعاً حاداً تصل نسبته إلى 53,5% مقارنة بعام 2010.

شهدت سورية منذ ما قبل عام 2011 سلسلة من التداعيات الكارثية التي ضربت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكانت قوة العمل السورية إحدى أكبر الضحايا التي تلقت ضربات موجعة نتيجة تلك الأزمة المتفاقمة. حيث عانت البلاد من تراجع حاد في هذا القطاع بفعل تضافر عوامل الحرب من جهة، والسياسات الاقتصادية الليبرالية التي استمرت في تقويض دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وتقديم الرعاية الاجتماعية من جهة أخرى. وعلى هذه الأرضية، يغدو من الضروري الوقوف عند التحولات التي أصابت سوق العمل وتأثيراتها على شرائح المجتمع المختلفة.

أحمد الرز

التراجع الذي شهدته قوة العمل في سورية على مدار سنوات الأزمة فحسب، بل يشكل مرآة لواقع اقتصادي يعاني أزمة بنيوية وغياباً لمحاولات الإصلاح.

تراجع عدد العاملين بـ43,71% خلال 12 عاماً

شهدت سوق العمل السورية تغيرات جوهرية بين عامي 2010 و2022. ويظهر التغير في توزيع العاملين فوق 15 عاماً بين القطاعات المختلفة بشكل واضح عند مقارنة الأرقام الرسمية المتاحة من عام 2010 مع بيانات عام 2022. ففي عام 2010، بلغ مجموع العاملين في سورية ممن تتجاوزت أعمارهم 15 عاماً نحو 5,054,456 شخصاً. وفي ذلك الحين، كان من اللافت أن أكثر من 72,8% من هؤلاء هم من عمال القطاع الخاص «3,682,467 عاملاً»، بينما لم تتجاوز نسبة عمال القطاع الحكومي عتبة 26,9% «1,360,021 عاملاً»، في حين كان القطاع المشترك، الذي يجمع بين الاستثمارات الحكومية والخاصة، لا يستوعب أكثر من 11,968 عاملاً فقط. لكن بعد أكثر من عقد على انفجار الأزمة،

شرحنا العديد من التقارير الاقتصادية كيف أن تدمير البنية التحتية وخسارة ملايين السوريين لوظائفهم شكّل عموداً أساسياً في انهيار قوة العمل. ومع استمرار تفاقم الأزمة، بات واضحاً أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطة السابقة، بدلاً من معالجة الجذور العميقة لهذه الأزمة، كانت تسهم في تفاقمها من خلال تفكيك نظام الرعاية الاجتماعية وتهميش دور الدولة الاقتصادي، ما زاد من حجم الفقر والتفاوت الطبقي ووضع قوة العمل السورية في موقف كارثي. وفي آخر إصدار لمجموعته السنوية، أفصح المكتب المركزي للإحصاء في سورية مجموعة من البيانات التي تغطي أوضاع سوق العمل حتى عام 2022. ورغم الانتقادات الكبيرة التي يمكن الحديث عنها حول دقة هذه البيانات ومدى حداقتها، إلا أن هذه الأرقام تعكس بشكل أو بآخر جزءاً بسيطاً من الصورة القائمة التي عاشتها سوق العمل السورية ولا تزال تعيشها حتى اليوم. تحليل هذه البيانات لا يكشف لنا عمق



**انخفض
مجموع
العاملين ليصل
إلى 2,845,242
شخصاً فقط
وهو ما يمثل
تراجعاً كبيراً
بنسبة 43,71%
مقارنة بعام
2010**

نصف عمالتها خلال 12 عاماً



يساهم في زيادة الفقر وتفاقم سوء توزيع الثروة الوطنية. وكذلك، تعكس هذه الأرقام فقدان الأمل بين العديد من العمال في العثور على وظائف ملائمة تتناسب مع مؤهلاتهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على المساعدات أو الهجرة للخارج.

وفي ظل هذه المؤشرات يصبح من الواضح أن سوق العمل السوري يواجه تحديات هائلة تحتاج إلى معالجة جذرية. لا يتعلق الأمر فقط بإيجاد فرص عمل جديدة، بل بتغيير جذري في البلاد بحيث تصبح قادرة على توفير وظائف حقيقية ومثمرة للعمال، وتقليل الاعتماد على القطاعات غير الرسمية والوظائف المؤقتة التي لا توفر دخلاً كافياً أو استقراراً طويل الأمد.

أن نسبة البطالة المقنعة تجاوزت 85% في مختلف القطاعات. والبطالة المقنعة تعني وجود عدد كبير من العاملين الذين يشغلون وظائف غير منتجة أو وظائف لا تتطلب مؤهلاتهم، حيث يعمل هؤلاء في ظروف تتسم بانخفاض الأجور أو ساعات العمل المحدودة، وقد اضطر العديد من السوريين إلى قبول أي نوع من العمل المتاحة، حتى لو كان ذلك في ظروف غير مناسبة أو غير مثمرة.

وفي جميع دول العالم، تعد البطالة المقنعة مؤشراً خطيراً على تدهور سوق العمل، حيث يشير هذا الوضع إلى أن القطاعات الاقتصادية لم تعد قادرة على استيعاب العمال بشكل منتج. بل إن جزءاً كبيراً من العمال قد تحول إلى وظائف مؤقتة أو منخفضة القيمة المضافة، مما

حاد ليصل إلى 1,413,661 شخصاً في عام 2022. حيث يشير هذا الرقم الضخم إلى أزمة بطالة حادة، خصوصاً عندما نأخذ في الاعتبار أن عدد المعطلين عن العمل يمثل 23,7% من إجمالي قوة العمل البالغة 5,964,458 شخصاً وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ومن حيث التوزيع الجنسي للمعطلين عن العمل في عام 2022، تشير البيانات إلى أن 661,246 من المعطلين هم من الذكور، في حين يبلغ عدد الإناث المعطلات عن العمل 752,415 امرأة. وتنعكس هذه الأرقام تغييراً في تركيبة المعطلين عن العمل، حيث يبدو أن الأزمة لم تميز بين الجنسين في التأثيرات السلبية، مع وجود ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة بين النساء.

لكن رغم ذلك، يجب التعامل مع هذه الأرقام بحذر، حيث تشكل العديد من المصادر في دقتها. فرغم أن البيانات الرسمية تشير إلى أن نسبة البطالة في سورية تبلغ نحو 23,7%، إلا أن العديد من التقديرات تشير إلى أن الوضع أكثر سوءاً. ووفقاً لهذه التقديرات، فإن نسبة البطالة الفعلية تتجاوز 37%، وهو ما يعكس انهياراً أكبر في سوق العمل نتيجة العوامل المعقدة التي صاحبت الأزمة، بما في ذلك تدمير البنية التحتية وتوقف العديد من القطاعات الاقتصادية عن العمل في ظل استمرار السياسات الاقتصادية التي تحد من التوظيف.

وإلى جانب البطالة الظاهرة، هناك مشكلة أخرى أكثر تعقيداً تتمثل في البطالة المقنعة. إذ تشير بعض التقديرات إلى

الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الإنتاج الحكومي، رغم أهميته الكبيرة للأمن الغذائي.

أما قطاع الصناعة، الذي يفترض أن يكون دعامة رئيسية للاقتصاد الحقيقي، فقد شهد تراجعاً ملحوظاً. في عام 2010، كان عدد العاملين في الصناعة 161,025 شخصاً، لكن هذا العدد انخفض بشكل كبير إلى 80,604 عامل في عام 2022، أي بانخفاض قدره 49,94%. ويعكس هذا التراجع الضخم الأزمة التي مرت بها الصناعة السورية، حيث تعرضت المنشآت الصناعية الحكومية للتصفية الفعلية.

على النقيض من ذلك، يظهر الاعتماد الكبير على قطاع الخدمات في التوظيف الحكومي. فقد شهد هذا القطاع زيادة ملحوظة في عدد العاملين، حيث ارتفع عددهم من 1,022,061 شخصاً في عام 2010 إلى 1,233,665 شخصاً في عام 2022، بزيادة نسبتها 20,7%. وقد عكس هذا التركيز الكبير على قطاع الخدمات اتجاهها لدى السلطة السابقة نحو تعزيز الاعتماد على هذا القطاع وإهمال القطاعات الحقيقية كالزراعة والصناعة.

تفاقم البطالة السورية وأرقام مشكوك بصحتها

تكشف بيانات البطالة المعلنة في سورية تحولاً كبيراً في عدد المعطلين عن العمل بين عامي 2010 و2022. ففي عام 2010، بلغ عدد المعطلين عن العمل حوالي 476,346 شخصاً، لكن مع تفاقم الأزمة وتراجع الوضع الاقتصادي الاجتماعي، ارتفع عدد المعطلين عن العمل بشكل

عكس التركيز الكبير على قطاع الخدمات اتجاهاً نحو الاعتماد على هذا القطاع وإهمال القطاعات الحقيقية كالزراعة والصناعة



ترامب و«النهضة الصناعية» الكاذبة: بين الحلم الحمائي والواقع النيوليبرالي

حين أعلن دونالد ترامب عن سياساته الجمركية المثيرة للجدل، بدا وكأنه يحيي ماضياً صناعياً مجيداً للولايات المتحدة. كان يتحدث عن الحماية، وعن الضرائب الجمركية، وعن إعادة المصانع إلى أمريكا، وكأنه يستدعي روح العصر الذهبي في نهايات القرن التاسع عشر. لكن خلف هذه الواجهة الشعبية، كان هناك مشروع مختلف تماماً: مشروع نيوليبرالي متخف في عباءة قومية اقتصادية، لا هدف له سوى خفض الضرائب على الأغنياء وتمكين الطبقة الريعانية المالية من الاستحواذ الكامل على مفاصل الدولة والاقتصاد.

■ مايك هيدست
ترجمة: قاسيون

من الحماية إلى الامتياز الطبقي

للوهلة الأولى، قد يبدو أن ترامب يحيي تقليداً أمريكياً قديماً: تمويل الدولة من الرسوم الجمركية، لا من الضرائب على الدخل. بالفعل، هذا ما حدث في القرن التاسع عشر، قبل إقرار ضريبة الدخل التصاعدية عام 1913. لكن ما يتجاهله ترامب في روايته، أن الرسوم الجمركية آنذاك لم تكن سياسة قائمة بذاتها، بل كانت جزءاً من مشروع شامل للتنمية الصناعية بقيادة الدولة، هدفه خلق بيئة إنتاجية تنافسية، عبر دعم البنية التحتية، وتمويل التعليم، وضبط الأسعار، وتنظيم الأسواق.

أما في مشروع ترامب، فقد جرى تجريد الرسوم الجمركية من أي محتوى تنموي، وتحويلها إلى أداة تمويل بديلة لإلغاء ضريبة الدخل على الأثرياء. لقد قَدّم مشروع كنعون من «العودة إلى الجذور»، لكنه في الحقيقة لم يكن سوى قناع لإعادة توزيع الثروة صعوداً إلى طبقة المانحين السياسيين الذين ينتمون إلى قطاع المال والعقارات والاحتكارات.

خرافة إعادة التصنيع

يرجّح ترامب لفكرة أن الرسوم الجمركية كفيلة بإعادة المصانع إلى الولايات المتحدة، لكن هذا مجرد تبسيط ساذج أو مخادع. فالتصنيع لا يعود فقط عبر الحواجز الجمركية، بل يتطلب بيئة إنتاجية متكاملة تشمل أجوراً قابلة للعيش، وسكناً حديدياً، وطاقة رخيصة، وتعليماً عاماً، ونظاماً صحياً يضمن إنتاجية العمل. أما ترامب، فقد اتخذ مساراً معاكساً تماماً: ألغى الإنفاق على البنية التحتية، وقصّ المساعدات الاجتماعية، وواصل خصخصة القطاعات العامة، ودافع عن تخفيضات هائلة للضرائب المفروضة على الأغنياء.

الأدهى من ذلك أن هذه السياسات لم تؤدّ إلى عودة أي صناعة تُذكر، بل سبّبت تسريحات واسعة للعمال، وارتفاعاً حاداً في الأسعار، واضطراباً في سلاسل التوريد، دون أن تحسّن الميزان التجاري أو تُعزّز الطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة.

تكاليف المعيشة

تقضي على «أمريكا الصناعية»

كان من أهم مبادئ السياسات الصناعية الأمريكية في القرن التاسع عشر فكرة أن مستوى معيشة العمال لا يعتمد فقط على الأجور، بل على تكلفة الحياة أيضاً. لذلك أنشأت الدولة مدارس عامة، ومستشفيات عامة، واستثمرت في البنية التحتية لتخفيض كلفة المعيشة والإنتاج. أما في عهد ترامب، فقد شهدت البلاد انفجاراً في تكاليف السكن والرعاية الصحية والتعليم، وهو ما جعل العامل الأمريكي -رغم دخله الأعلى نسبياً- غير قادر على المنافسة في السوق العالمية،

وغير قادر على الادخار أو الاستهلاك بما يكفي لدعم الصناعة المحلية. والنتيجة؟ دخول 60 بالمئة من الأسر الأمريكية في دائرة الديون، وتراجع معدلات تملك المنازل، وارتفاع تكلفة المعيشة إلى مستويات غير مسبوقة، في الوقت الذي حافظت فيه الصين -منافس أمريكا الأول- على نظام إنتاجي منخفض التكلفة بفضل الاستثمار العام والدعم الحكومي المباشر.

«المانحون» أولاً... ثم الاقتصاد

من يتأمل السياسات الاقتصادية لترامب، لا بد أن يلحظ هذا التناقض الصارخ: من جهة، يتحدث عن إعادة التصنيع، ومن جهة أخرى، يحرص على تخفيض الضرائب المفروضة على الريعيين. فبينما كان الصناعيون في القرن التاسع عشر يطالبون الدولة بمصارف وطنية وتمويلات عامة للبنية التحتية، حرص ترامب على تقليص الدولة وتفكيك وظائفها وتحويلها إلى القطاع الخاص - لصالح طبقة صغيرة من المستثمرين ومدبري الصناديق المالية. ومن المفارقات أن ترامب، رغم كراهيته الظاهرة للنخب التقليدية، أعاد إنتاج هيمنة الطبقة الريعانية التي تملك العقارات، والبنوك، والاحتكارات، وجعلها تتحكم ليس فقط بالسياسة، بل بجميع وظائف الاقتصاد. فقد تمّ تحويل المرافق العامة إلى أدوات للربح، وفرضت رسوم احتكارية على الكهرباء والماء والإنترنت والمواصلات، بينما جرى تفكيك خدمات البريد، والتأمين الصحي، والرعاية الاجتماعية، تحت شعار «الكفاءة».

الإمبراطورية التي تاكل نفسها

على الصعيد الدولي، تحولت سياسات ترامب الحمائية إلى سلاح اقتصادي لابتزاز السياسي. لقد فرض تعرفه جمركية بنسبة 145% على الصين، وبنسبة 10% على بقية دول العالم، متوعداً بخفضها فقط لمن يُقدّم تنازلات. كانت هذه محاولة لإعادة تعريف التجارة العالمية على أساس القوة لا القانون. لكن ما

حدث هو العكس: بدأت الدول بالابتعاد عن السوق الأمريكية، والتفكير ببدائل من خارج النظام المالي الذي تهيمن عليه واشنطن. بدأت دول آسيا وأمريكا اللاتينية تتحدث عن أسواق تجارية بديلة، وظهر تحول عالمي نحو «فك الارتباط بالدولار dollarization-de»، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً للهيمنة المالية الأمريكية. والأسوأ أن سلاسل التوريد الأمريكية تأثرت سلباً، مما تسبب ببطالة متزايدة، وركود صناعي، وارتفاع في أسعار السلع المستوردة التي لم تعد تأتي بسهولة من الخارج.

وعد ترامب بعصر ذهبي جديد، لكنه قدّم سياسات تقود إلى العكس تماماً. لم تخلق سياساته وظائف، بل سرّحت العمال. لم تُنفذ الصناعة، بل حُمّت الصناعات العاجزة. لم تُعدّ التوازن إلى التجارة، بل أدخلت أمريكا في حروب تجارية خاسرة. وفي النهاية، لم تؤدّ سياساته إلا إلى تسريع الاستقطاب الطبقي والمالي في الداخل، وإضعاف الثقة الدولية في الاقتصاد الأمريكي.

إن إعادة التصنيع الحقيقي لا يمكن أن تتمّ من دون استثمار عام في البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والتنظيم العادل للأسواق، وفرض ضرائب على الربح والمضاربة. وهذه بالضبط السياسات التي حاربها ترامب، والتي لا تزال تتعرض للهجوم من قبل اللوبي النيوليبرالي الذي يمثله.

ربما كان ترامب يؤمن فعلاً أن الرسوم الجمركية قادرة على إعادة «عظمة» أمريكا، لكن السياسات التي تبناها كانت موجهة لخدمة الأغنياء، لا الطبقة العاملة. وقد أثبتت السنوات الماضية أن الحماية الاقتصادية لا تساوي شيئاً إذا لم تُرفق بسياسات اجتماعية واستثمارية تخفّف كلفة المعيشة وتعيد توزيع الثروة بعدالة.

المفارقة التي تضعف سردية ترامب بشكل خاص هي أن النموذج الذي يدعي إحياءه - أي نموذج النهضة الصناعية الحمائية - لم يعد يُمارس في الولايات المتحدة، بل في الصين.

فالحكومة الصينية، في السنوات الأخيرة، لم تكتف بدعم الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا المتقدمة، بل حافظت على سيطرتها على النظام المصرفي، ومولت مشاريع عملاقة للبنية التحتية، وقدمت خدمات عامة مثل النقل والتعليم والرعاية الصحية بأسعار رمزية.

هذا تماماً ما فعلته الولايات المتحدة خلال نهضتها الصناعية: أبقت المرافق العامة في متناول الجميع، ووجّهت السوق لخدمة الإنتاج وليس الربح المالي فقط. أما ترامب، فقد فعل العكس تماماً: حرّر السوق لصالح الربح، وترك العامل الأمريكي يدفع تكلفة السكن والطب والتعليم والفائدة، بينما ارتفعت ثروات كبار المستثمرين.

ولعلّ الفارق الأهم هو أن الصين لم تسمح بظهور «طبقة مانحين» تتحكم بالحكم والسياسة، كما حدث في الولايات المتحدة. لقد حدثت من التأثير السياسي للأثرياء، وفرضت ضوابط صارمة على استخدام الثروة في التأثير على الرأي العام أو التشريع. أما في أمريكا، فقد أصبحت الثروة طريقاً للسلطة، والسلطة وسيلة لتكديس الثروة، في حلقة مفرغة من الإفساد المتبادل.

يبدو أن ترامب، في جوهر مشروع، لم يكن يطمح إلى قيادة انطلاقة إنتاجية جديدة بقدر ما أراد إدارة مرحلة من الاستهلاك المفرط والسيطرة السياسية الخارجية عبر أدوات القوة الاقتصادية. وهذا واضح في أسلوبه التفاوضي مع الدول الأخرى: التهديد بالرسوم، المطالبة بالتنازلات، فرض العقوبات... دون أي محاولة لبناء شراكات استراتيجية أو تنمية صناعية طويلة الأمد.

إنه نمط من «الإمبريالية التجارية» التي لا تصنع قواعد جديدة، بل تفكك النظام القائم وتحوّله إلى ساحة صفقات مؤقتة، يخسر فيها الجميع على المدى الطويل - بما فيهم الولايات المتحدة نفسها. فالمستثمرون الأجانب يترددون في التعامل مع أمريكا، وسلاسل التوريد تتجه شرقاً، وثقة العالم بالدولار بدأت تتآكل تدريجياً.

ترامب يحارب
بالضبط
مستلزمات
إعادة تصنيع
حقيقي
كلاستثمار
العام في
البنية التحتية
والتعليم
والصحة
والتنظيم
العادل للسوق
والحد من
المضاربة

جدلية علم البيئة والحضارة البيئية... من منظور ماركسي



■ تشين يي وين ، بتصرف عن موقع: review Monthly

1. الأسس الجدلية لفهم الأزمة البيئية

تشكل الجدلية المادية لماركس وإنجلز إطاراً تحليلياً حيوياً لفهم التفاعل المعقد بين النظام الرأسمالي والأزمات البيئية. في عصر الأنثروبوسين، حيث أصبحت الأنشطة البشرية القوة المهيمنة على النظام الأرضي، تبرز الرأسمالية تناقضاً جوهرياً، فهي من جهة تعتمد على استغلال الطبيعة لكونها مصدراً غير محدود للموارد، ومن جهة أخرى تنتج أزمات بيئية تهدد وجودها نفسه. يشير مصطلح «الصدع الأنثروبوسيني» إلى الانزياح الخطر عن التوازن البيئي، مثل تغير المناخ وانقراض الأنواع، الذي يتزامن مع تفاقم اللامساواة الاجتماعية.

لكن الرأسمالية، بدلاً من مواجهة هذه الأزمة، تحولها إلى فرصة لـ«التبرير الأخضر» (Greenwashing)، عبر تسليع الحلول البيئية (مثل أسواق الكربون) وخصخصة الموارد الطبيعية (كالسياحة والغابات). هذا النهج لا يعالج الجذور البنيوية للأزمة، بل يزيدها تعقيداً. هنا تكمن أهمية إحياء المنهج الجدلي الماركسي، الذي يربط بين استغلال الطبقة العاملة واستغلال الطبيعة، مقدماً رؤية لـ«حضارة إيكولوجية» تعيد بناء العلاقة بين الإنسان والبيئة.

2- نقد الاتهامات الموجهة لجدلية الطبيعة عند إنجلز: دفاعاً عن التراث الماركسي

تعرض فريدريك إنجلز لانتقادات حادة من مفكرين مثل جورج لوكاتش، الذي اتهم «جدلية الطبيعة» بالانفصال عن الممارسة الإنسانية وتحويل الجدلية إلى قوانين ميتافيزيقية مجردة. لكن هذه الانتقادات تتجاهل السياق التاريخي لفكر إنجلز، الذي رأى في العلم الطبيعي تعبيراً عن التفاعل الجدلي بين الإنسان والطبيعة. ففي كتابه «ديالكتيك الطبيعة»، أكد إنجلز أن قوانين الجدلية (مثل وحدة الأضداد وتحويل الكم

إلى كيف» لا تنطبق فقط على المجتمع، بل على العمليات الطبيعية أيضاً، كتطور النجوم وظهور الحياة.

لكن هذا لا يعني - كما يفترض خطأ - أن إنجلز تجاهل الدور البشري. بل على العكس، شدد على أن الممارسة العملية (مثل الزراعة والصناعة) هي التي تسمح للإنسان بفهم قوانين الطبيعة وتسخيرها، شرط أن تخضع هذه الممارسة لقوانين الطبيعة ذاتها، وألا تحولت إلى تدمير ذاتي. هذا الموقف يظهر أن إنجلز لم يكن «ميكانيكياً»، بل قدم رؤية متوازنة تدمج بين التحرر البشري واحترام الحدود البيئية.

3- الطبيعة والمجتمع في فكر ماركس:

من «الاستقلاب» إلى «الصدع الاستقلابي» اعتبر ماركس أن العمل هو الوسيط الأساسي بين المجتمع والطبيعة، حيث يحول الإنسان المواد الخام إلى سلع عبر عملية أطلق عليها اسم «الاستقلاب الاجتماعي» (Social Metabolism). لكن الرأسمالية، بنهها للبرج السريع، أحدثت «صدعاً استقلابياً» (Rift Metabolic) في هذه العلاقة. على سبيل المثال، استنزاف التربة الزراعية في أوروبا في القرن التاسع عشر بسبب الزراعة المكثفة دفع إلى استيراد الأسمدة من أمريكا الجنوبية، مما دمر النظم البيئية هناك.

هذا الصدع ليس تقنياً فحسب، بل هو نتاج العلاقات الاجتماعية للإنتاج، حيث تعامل الطبيعة والعمالة كسلع قابلة للاستبدال. أشار ماركس إلى أن حل هذه الأزمة يتطلب إعادة تنظيم جذرية للمجتمع عبر النظام الشيوعي، الذي يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويخطط للاقتصاد بشكل عقلاني، مع مراعاة القدرة الاستيعابية للطبيعة. هذه الرؤية تشكل أساس مفهوم «الحضارة البيئية»، الذي يدمج بين العدالة الاجتماعية والاستدامة.

4- من الأنثروبوسين إلى الحضارة البيئية... نقد التفسيرات الليبرالية
رغم أن مصطلح «الأنثروبوسين» يسلط

الضوء على الدور البشري في التغير البيئي، إلا أنه غالباً ما يُقدّم بصيغة محايدة، وكأن «البشرية جمعاء» مسؤولة عن الأزمة. لكن الماركسيين مثل جيسون ديليو مور وإيان أنغوس يرفضون هذه التعميمات، مؤكدين أن المسؤولية الحقيقية تقع على الرأسمالية العالمية كنظام تاريخي. فمنذ القرن السادس عشر، ارتبط التوسع الرأسمالي باستعمار الأراضي ونهب موارد الجنوب العالمي، مما خلق تفاوتات بيئية هائلة، فالدول الغنية تنتج معظم الانبعاثات، بينما تتحمل الدول الفقيرة تبعات الكوارث المناخية.

الحل المطروح هنا ليس إصلاحات تدريجية، بل ثورة اشتراكية تنهي هيمنة رأس المال، وتؤسس لاقتصاد دائري (Circular Economy) يعيد تدوير الموارد ويقلل النفايات. هذا التحول يتطلب إعادة تعريف مفهوم التقدم ذاته، فبدلاً من قياسه بالنمو الاقتصادي المجرد، يجب أن يعكس تحسين جودة الحياة والانسجام مع الطبيعة.

5. التحديات والانتقادات: هل الماركسية قادرة على استيعاب التعقيد البيئي؟

واجهت الماركسية البيئية انتقادات من عدة جهات:

- الاختزالية الاقتصادية: اتهامها بالتركيز على علاقات الإنتاج وتجاهل العوامل الثقافية أو التقنية.
- التاريخ السوفييتي: يُشار إلى أن التجارب الاشتراكية السابقة (مثل الاتحاد السوفييتي) تسببت في كوارث بيئية، كتجفيف بحر آرال.
- الجدلية والطبيعة: شكوك حول إمكانية تطبيق الجدلية الماركسية على النظم البيئية غير البشرية.

لكن المدافعين عن الماركسية البيئية يردون بأن:

- النقد الماركسي لا ينفصل عن تحليل البنى الثقافية (مثل ثقافة الاستهلاك)، التي تشكلها الرأسمالية.
- الكوارث البيئية في الأنظمة الاشتراكية نتجت عن انحرافات عن المبادئ الماركسية، وليس عن النظرية ذاتها.

- الجدلية الماركسية قادرة على تفسير التفاعل بين الضرورة الطبيعية (محدودية الموارد) والحرية البشرية (القدرة على التغيير).

6- نحو حضارة بيئية: المبادئ والرؤية

تشمل ملامح «الحضارة البيئية» المقترحة:

- إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ لضمان توزيع الموارد بعدالة.
- التخطيط الديمقراطي: حيث تُحدد الأولويات البيئية عبر مشاركة المجتمعات المحلية.
- إعادة تعريف الثروة: ليس بالتراكم المادي، بل بتحقيق الرفاهية الإنسانية وحماية التنوع الحيوي.
- العدالة البيئية العالمية: تعويض الدول الفقيرة عن الأضرار التاريخية، وتمكينها من تقنيات مستدامة.
- هذه الرؤية لا تعني العودة إلى حياة بدائية، بل تبني تكنولوجيا متوافقة مع البيئة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة العضوية، مع ضمان سيادة الشعوب على مواردها.

الخلاصة

تكشف الجدلية الماركسية أن الأزمة البيئية ليست قدراً محتوماً، بل نتيجة لتناقضات النظام الرأسمالي، الذي يعامل الطبيعة كـ«بئر بلا قاع» للبرج. يتطلب الخلاص تحولاً جذرياً نحو نظام يعيد توحيد التحرر الاجتماعي مع التحرر البيئي، عبر ثورة تُنهي هيمنة رأس المال وتؤسس لعلاقة جديدة بين الإنسان والطبيعة، قائمة على التعاون بدلاً من الاستغلال.

تشين يي وين: أستاذ مساعد في كلية الماركسية بجامعة تسينغهاوا في بكين، جمهورية الصين الشعبية. دعم هذا البحث من قبل الصندوق الوطني الصيني للعلوم الاجتماعية (24CKS010).

فلاشة: رغم أن مصطلح «الأنثروبوسين» يسلط الضوء على الدور البشري في التغير البيئي إلا أنه غالباً ما يُقدّم بصيغة محايدة وكأن «البشرية جمعاء» مسؤولة عن الأزمة

صدام بين «الترامبيين» والعولميين بشأن تمويل البحث العلمي في أمريكا

أعلنت مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية (NSF) في 18 نيسان الجاري أنها ستبدأ بإنهاء منح الأبحاث النشطة، وتم بالفعل تجميد جميع منح البحث الجديدة في المؤسسة، فيما يبدو أنه بأوامر من وزارة كفاءة الحكومة (DOGE) التي أنشأها دونالد ترامب في مطلع العام الجاري بقيادة إيلون ماسك لخفض الإنفاق وتقليص عدد العمال في جميع القطاعات الحكومية الأمريكية.

مجلة الطبيعة تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

في تحديث لأولويات الوكالة، كتب مدير مؤسسة العلم الأمريكية NSF، سيثورمان باننشانتان، أن الجهود المبذولة لتوسيع المشاركة في البحث «يجب ألا تُفضل مجموعات معينة على حساب مجموعات أخرى». كما تراجع وزارة كفاءة الحكومة قائمة بمنح البحث النشطة، التي قيمتها مؤسسة العلوم الوطنية في شباط، لشروط مرتبطة بالتنوع والمساواة والشمول (DEI). وتدرس المؤسسة إنهاء أكثر من 200 منها، وفقاً لما ذكره موظفو المؤسسة لمجلة Nature.

تخفيض جوائز زمالة الدكتوراه المرموقة إلى النصف

يقول موظفو مؤسسة العلم الوطنية الأمريكية إن البرنامج وجه مئات المقترحات البحثية التي تمت الموافقة عليها خلال عملية مراجعة متعددة الخطوات - ولكن لم تستكمل بعد - لإعادة إرسالها إلى مسؤولي برامج المؤسسة، الذين طلب منهم القيام بـ«أعمال تخفيفية» دون أي تفاصيل أخرى. وكانت مجلة ساينس أول من أعلن عن وصول برنامج DOGE إلى المؤسسة هذا الأسبوع.

بميزانية قدرها 9 مليارات دولار أمريكي، تعد مؤسسة العلوم الوطنية واحدة من أكبر ممولي البحوث الأساسية في العالم. منذ بداية رئاسة دونالد ترامب الثانية للولايات المتحدة، شهدت الوكالة تغييرات جذرية؛ فقد جمدت جميع مدفوعات المنح ثم رفعت تجميدها في شباط بناءً على أوامر قضائية، وفصلت موظفيها الذين كانوا تحت الاختبار في شباط، ثم أعادت توظيف نصفهم بعد أسابيع. وفي وقت سابق من هذا الشهر، خفضت الوكالة برنامج زمالة الدراسات العليا إلى النصف، حيث لم تُقدّم سوى 1000 وظيفة بدلاً من 2000 وظيفة المعتادة.

وخضعت مؤسسة العلوم الوطنية (NSF) لتدقيق مكثف عقب إصدار مكتب تيد كروز، السيناتور الجمهوري عن ولاية تكساس والذي يرأس حالياً لجنة العلوم بمجلس الشيوخ، تقريراً في أكتوبر 2024. واتهم التقرير 3483 منحة بحثية منحت بين كانون الثاني 2021 ونيسان 2024 من قبل مؤسسة العلوم الوطنية خلال إدارة سلف ترامب، جو بايدن، بأنها «ذهبت إلى مشاريع مشبوهة عززت مبادئ التنوع والمساواة والشمول (DEI)»، مما أدى إلى «إهدار» ملياري دولار، بحسب التقرير. وحديثاً أصدر الديمقراطيون في لجنة العلوم والفضاء والتكنولوجيا بمجلس النواب الأمريكي تحليلاً لتقرير كروز. ويزعم التحليل وجود عيوب رئيسية في التقرير، مشيراً إلى أنه «يهدد الأمن الاقتصادي والوطني للولايات المتحدة» من خلال «تقويض العمل المهم للباحثين العلميين والمعلمين والمؤسسات».

وقال المتحدث باسم مؤسسة العلوم الوطنية (NSF) إنها «تواصل منح الجوائز» ورفض



وجد التحليل أن معظم المنح قد أُشير إليها لاحتوائها على عبارات تشير إلى «التأثيرات الأوسع» للبحث على المجتمع، وهو شرط إلزامي أقره مجلس الشيوخ بالإجماع عام 2010، قبل أن يصبح كروز عضواً في المجلس، ثم أقر مرة أخرى عام 2017 بعد أن أصبح عضواً فيه.

أشار تقرير كروز إلى منحة أنتوني جيتز، عالم الأحياء الحاسوبية في جامعة ويسكونسن-ماديسون، لاستخدام التعلم العميق في نمذجة البروتينات. وتضمنت المنحة جملة واحدة حول توفير فرص بحث صيفية للأقليات غير الممثلة تمثيلاً كافياً كجزء من بيان التأثير الأوسع. ويقول جيتز إن تقرير كروز «يدعم الرواية القائلة بأن الجامعات هي أماكن نخوية تؤوي أكاديميين منعزلين عن الواقع، لم يعودوا يمارسون العلوم. لكنها منفصلة عن البيانات».

تعقيب من المغرب

يمكن أن يأتي تقرير مجلة الطبيعة حول هذه التغييرات في سياسة تمويل البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية التي تجرّبها إدارة ترامب، ضمن سياق صراع بين اتجاهاين رأسماليين: اتجاه لمزيد من التقشف في الإنفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة المازومة اقتصادياً وجيوسياسياً، واتجاه آخر من خصوم ترامب العولميين ليس بالضرورة أنه ليس «تقشفاً» عموماً أيضاً ولو بدرجة أقل ربما، ولكن يبدو أنه يختلف بالأولويات حيث يحاول أنصاره التركيز ليس على تقليص التمويل بحد ذاته، بقدر ما هي نوعية الأبحاث، مستخدماً ذراع «أيدولوجية» تتعلق بأفكار العولمة الأمريكية الدارجة المتعلقة بسياسة ما يعرف بالـ«أقلية» المرتبطة باتجاه تنزيرة المجتمع على أسس هويات ثنوية جنسية وعرقية وغيرها، ولو بمظهر «الدفاع عن التنوع» والاتجار بقضية «المثلية» وتمثيل «الأقليات». وبكل الأحوال فإنّ الاتجاهاين يلتقيان في أنهما تعبيران عن أزمة مركبة اقتصادية وعلمية وثقافية للمركز الإمبريالي نفسه.

وتباطأت منح الأبحاث الجديدة في الوكالة بمقدار النصف، مقارنةً بالعالم الماضي، وفقاً لما ذكرته مجلة ساينس. وفي 16 نيسان توقفت تماماً.

تقرير تحت النقد

في شباط، بدأت الوكالة مراجعة جميع منحها للتأكد من أنها لا تخالف الأوامر التنفيذية الصادرة عن ترامب بشأن برامج التنوع والإنصاف والشمول، التي صنفتها إدارة ترامب على أنها «متطرفة ومبذرة» في ذلك الوقت، كانت تشير إلى المنح التي تحتوي على مئات الكلمات التي ادعى تقرير كروز أنها تشير إلى أيدولوجيات يسارية وليست علمية بحتة - مثل «النساء» و«الرجال السود» و«عدم المساواة». منذ عام 1980، فرض الكونغرس الأمريكي على مؤسسة العلوم الوطنية، كجزء من مهمتها، توسيع نطاق مشاركة الفئات غير الممثلة تمثيلاً كافياً في العلوم.

خلص تحليل مجلس النواب إلى أن التقرير أشار بشكل غير ملائم إلى منح في مؤسسات تخدم «الأقليات»، لأنّ المنح أشارت إلى وضع الأقليات في المؤسسة. كما وجد التقرير أن تقرير كروز تضمن «سلسلة من الأخطاء المرحجة»، بما في ذلك إشارته إلى منح لا علاقة لها إطلاقاً بمبادرات التنوع والإنصاف والشمول، مثل التنوع الجيني لنبات الأرز وإنث فقامت النمر. إضافة إلى ذلك، كانت 14% من أصل 3483 منحة مكررة، لذا تم احتسابها مرتين.

أرسلت زوي لوفغرين، النائبة الأمريكية عن ولاية كاليفورنيا والديمقراطية البارزة في لجنة مجلس النواب للعلوم والفضاء والتكنولوجيا، التحليل إلى مؤسسة العلوم الوطنية في وقت سابق. وكتبت لوفغرين في رسالة إلى مدير مؤسسة العلوم الوطنية، سيثورمان باننشانتان: «من الضروري ألا تُرغم مؤسسة العلوم الوطنية على قبول هذه النتائج الفارغة وتقويض عملية مراجعة الجدارة لديها من خلال استبدال افتراءات تقرير كروز برأي الخبراء».

الإجابة على أسئلة مجلة Nature. يقول كوش ديساي، المتحدث باسم البيت الأبيض، إن «إدارة ترامب ملتزمة بضمان توافق الإنفاق البحثي الفيدرالي مع أولويات المواطنين الأمريكيين». ولفهم الوضع في مؤسسة العلوم الوطنية بشكل أفضل، تحدثت مجلة نيتشر مع خمسة من موظفيها، بشرط عدم الكشف عن هويتهم لأنهم غير مخولين بالتحدث إلى الصحافة.

وصول فريق عمل برنامج إدارة المنح

بينما زار فريق عمل برنامج إدارة المنح وكالات أمريكية أخرى خلال الشهرين الماضيين - وقام في بعض الحالات بتفكيكها بالكامل - حبس موظفو مؤسسة العلوم الوطنية أنفسهم جميعاً.

لكن يوم الأربعاء الماضي، حول فريق عمل برنامج إدارة المنح انتباهه إلى منح مؤسسة العلوم الوطنية، وهي محور مهمة الوكالة. تُظهر وثائق اطلعت عليها مجلة نيتشر أن اثنين من أعضاء فريق عمل برنامج إدارة المنح، هما لوك فاريثور وزاكاري تيريل، منحا حق الوصول إلى أنظمة إدارة المنح، واستخدام هذا الحق لمنع حصول منح على تمويل مُعتمد بالفعل ولكنه في انتظار الموافقة النهائية. يقول أحد مسؤولي برامج مؤسسة العلوم الوطنية: «هذا، بالطبع، يثير قلقنا».

تمر مشاريع البحث في مؤسسة العلوم الوطنية بعدة خطوات قبل الموافقة عليها. تُقدّم المقترحات أولاً إلى مسؤولي برامج المؤسسة ذوي الخبرة في المجال العلمي الذي تركز عليه المشاريع، إذا اجتازت المقترحات موافقة المسؤولين، يكلف هؤلاء الموظفون خبراء مستقلين من خارج الوكالة بإجراء مراجعة. فقط أقوى الطلبات تجتاز هذه الخطوة - معدل النجاح النموذجي يتراوح بين 20% و30%. ثم يعطي مديرو الأقسام في مؤسسة العلوم الوطنية الموافقة النهائية ويرسلون المنح إلى قسم المنح والاتفاقيات للبت فيها. هذا هو المكان الذي تُعاد منه المنح حالياً.

يقول الموظفون إن المقترحات التي تحصل على الموافقة النهائية تُمول دائماً - حتى الآن.

تتصاعد الخلافات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية حول كمية ونوعية البحث العلمي في ظلّ تفاقم ازمتها الاقتصادية والحضارية

كيف تتعامل الصين مع الحرب التجارية الشاملة؟

منذ أعلن الرئيس الأمريكي عن فرض رسوم جمركية مرتفعة على عدد كبير من دول العالم، بدأنا نشهد ردود فعل سريعة من المشمولين بهذه الرسوم، ولكن استراتيجية تلك الدول لا تزال غامضة إلى حد كبير، وخصوصاً الولايات المتحدة لم تكشف كل أوراقها بعد، ما يجعلنا أمام حرب تجارية عالمية شاملة، يحرص جميع اللاعبين فيها على ضبط سلوكهم وإخفاء نواياهم وخطواتهم اللاحقة، نظراً لحساسية اللحظة، لكن ما سبق لا يمنعنا من توضيح كيف تتعامل الصين مثلاً مع هذه الحرب التجارية.

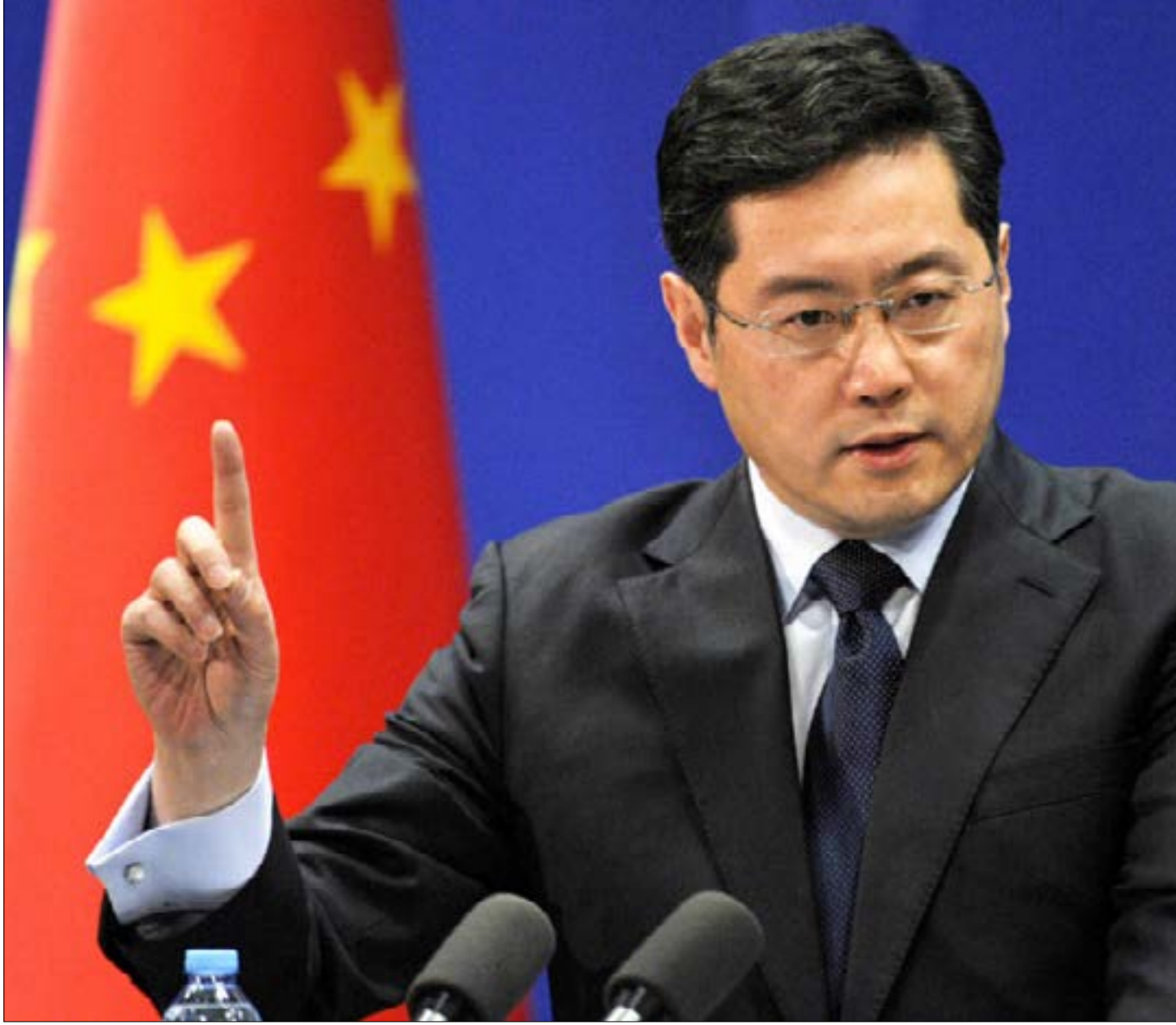
■ علاء ابوفراج

قبل عرض ما نعرفه عن «الرد الصيني» ينبغي الإشارة إلى أن الدول المتضررة من الرسوم الجمركية وجدت نفسها في خندق واحد، وهي أولى النتائج السلبية للخطوة الأمريكية، فالولايات المتحدة عملت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على ربط العالم الغربي، عبر شبكة من علاقات المصلحة المتبادلة، والتي أدت دوراً لا يمكن إنكاره في رفع المؤشرات الاقتصادية ضمن التكتل الغربي، أي أن حشر هذه الدول في هذا التكتل لم يكن قائماً على الإكراه، بل كانت الدول الغربية مستفيدة من قواعد التجارة العالمية، ما دفعها لقبول الوضع السابق، حتى بالرغم من إدراكهم أن المنفعة الأكبر كان للولايات المتحدة، لكن ومع سلسلة الأزمات التي تعاني منها هذه الأخيرة، بدأنا نشهد ردود فعل موضوعية، عنوانها العريض: البحث عن المصالح، حتى وإن كانت بعيدة عن الولايات المتحدة.

فن التفاوض!

الحقيقة الأولى التي بدت واضحة لجميع اللاعبين، هي أن واشنطن منفتحة للتفاوض، وقد تكون الخطوة الأولى محاولة لرفع سقفها في التفاوض مع الأطراف الأخرى، وهو ما دفع هذه الدول للتريث قبل عقد اتفاقات ثنائية، فالقاعدة العامة تقول: إن أي صفقة تعقدتها الولايات المتحدة مع أي طرف، يمكن أن تتحول إلى مؤشر لمدى استعداد واشنطن لتقديم تنازلات، وعلى هذا الأساس ترى الدول التي لا تملك أوراق ضغط كثيرة، أن فرصتها في الوصول إلى صفقة جيدة تتطلب التريث قليلاً، وانتظار النتائج الأولى للاشتباك الصيني الأمريكي بوصفهما اللاعبين الأكبر في هذه الحرب. ومع أن الضربة الأمريكية الأولى كانت قاسية، إلا أن الصين بدلاً من أن تسارع لعقد اتفاق، أعلنت استعدادها للقتال حتى النهاية، وذلك بحسب المتحدث باسم الخارجية الصينية لين جيان الذي أضاف في حديثه لوكالات الأنباء يوم 8 نيسان الجاري: إن «الرسوم الجمركية الأمريكية نموذج مثالي على الأحادية والحمائية والظلم الاقتصادي».

على هذا الأساس، وبدلاً من الخوض في المفاوضات، أخذت الصين إجراءات شاملة في وجه الخطوة الأمريكية، ورأينا في الأيام التالية للإعلان الأمريكي جولات متتالية من رفع متبادل للرسوم وصلت الرسوم الصينية على البضائع الأمريكية إلى 125% في مقابل 145% من الرسوم على البضائع الصينية، وتهدد الإدارة الأمريكية أن الرسوم يمكن أن



السوق، منذ أن أعلن ترامب عن فرض الرسوم الجمركية، ولكن يكمن تعمل بحذر شديد، نظراً لأن أي عرض كبير لهذه السندات في الأسواق، سيؤدي حتماً إلى انخفاض سعرها، ما يعني خسارة لجزء من قيمة السندات التي تملكها، ومع ذلك رصد المختصون عدداً من المؤشرات تؤكد قيام الصين بطرح سندات في الأسواق، والتي سيتضح حجمها قريباً، لكن ما ينبغي ذكره في هذا السياق، أن الصين ليست صاحبة الحصة الأكبر من هذه السندات كما كانت سابقاً، فبعد أن وصلت قيمة السندات التي تملكها بكين عند عتبة 1,32 ألف مليار عام 2013 تخلصت بكين خلال عشرة أعوام من 560 مليار تقريباً، واستثمرت هذه الأموال بأصول أخرى، مثل: الذهب أو عملات احتياطية أخرى، وتلك اليابان اليوم الحصة الأكبر من سندات الخزينة الأمريكية. حصر كامل الإجراءات الصينية مسألة صعبة، لكنها تشمل أيضاً مجالات أخرى عديدة، منها مثلاً: تقييد وصول أفلام هوليوود إلى السوق الصينية، والتي يصعب حساب آثار ذلك على صناعة السينما الأمريكية، لكننا نعرف أن الصين تملك اليوم ما يقارب 100 ألف شاشة عرض أفلام، وتشكل السوق الصينية حوالي 25% من إجمالي السوق العالمي، وبالرغم من أن الإنتاج السينمائي الصيني يهيمن إلى حد كبير على السوق المحلية، إلا أن 17% من إيرادات الأفلام الأمريكية في عام 2023 جاءت من الصين.

لكن نسبة الولايات المتحدة بالتحديد تشهد إنخفاضاً ملموساً، فبعد أن وصلت في سنوات سابقة إلى 20% من حجم الصادرات الصينية إلى الخارج، لا تتجاوز النسبة اليوم 12% أي إن حصانة الصين ضد تقلبات السوق الأمريكية أصبحت أكبر، وإذا ما أخذنا التقلبات الكبرى التي تشهدها أسواق التجارة العالمية اليوم، فمن البديهي الاستنتاج أن الصين ستجد شركاء جدد لشراء هذه البضائع.

بعض من الإجراءات الأخرى

رأينا خطوات صينية في ميدان حساس، وهو عناصر الأرض النادرة، إذ فرضت الصين في نيسان الجاري تقييداً على تصدير سبعة عناصر نادرة، والتي تعد أساسية في تصنيع أنظمة عسكرية أمريكية، مثل: مقاتلات F-35 والفواصات والأسلحة الذكية، وتدخل أيضاً في صناعة السيارات الكهربائية، بل إن أحد الخبراء يقول: إن «معادن الأرض النادرة تدخل في تصنيع كل ما يمكن تشغيله أو إطفائه من أجهزة» ويمكن فهم المأزق الأمريكي أكثر إذا ما علمنا أن الصين تنتج اليوم أكثر من 60% من هذه المعادن، وتقوم بتنقية 92% من إجمالي الإنتاج العالمي، ما يجعلها مهيمنة بدرجة كبيرة على هذا الإنتاج وبيعه. من جانب آخر، تملك الصين ورقة أخرى مؤثرة وهي ما يعادل 760 مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية، وهناك مؤشرات على أن الصين بدأت تطرح جزءاً من هذه السندات في

تصل إلى 245% إذا لم تتراجع الصين، وهذا ما لم نر مؤشرات عليه حتى اللحظة. في هذا السياق، تدرك بكين أن الولايات المتحدة لا تستهدف التجارة فحسب، بل تحاول استخدام الرسوم كأداة للضغط والابتزاز، وعلى هذا الأساس لا تتعامل مع الخطوة الأمريكية على أنها أحادية الجانب، بل تسعى الصين لتوجيه ضربات في مجالات متعددة، وبشكل متزامن، وهذا بالتحديد ما نحاول عرضه في هذه المادة، ففضلاً عن الرسوم الجمركية الجوابية يمكننا حصر ما نعرفه من الإجراءات الأخرى التي قد تكون أكثر إيلاًماً للولايات المتحدة.

سوق محلية واعدة

إن آثار الرسوم الجمركية على البضائع الصينية ستؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض في قدرة الصين على تصدير إنتاجها إلى الولايات المتحدة، وفي المقابل تؤثر الرسوم الصينية على البضائع الأمريكية على كل السلع التي تستوردها الصين، والتي تدخل في العملية الإنتاجية، لكن ما يميز الصين عن غيرها من البلدان، هو أن السوق المحلي هو المستهلك الأكبر للإنتاج الصيني، ففي حين كانت السوق المحلية تستهلك 49% من الإنتاج الصيني في عام 2010 وصلت النسبة في 2023 إلى ما يقارب 56%، مع الإشارة إلى أن المنحنى العام يتجه إلى الصعود، وهو ما يمكن تفسيره إلى حد كبير بارتفاع القدرة الشرائية للصينيين بشكل هائل، إذ كانت حصة الفرد من الناتج الإجمالي تقارب 5 آلاف دولار في 2015 ومن المتوقع أن تصل في 2025 إلى 12,7 ألف دولار! ما يعني أن الصين تعمل على استراتيجية «التوجه للداخل» ما يمكن أن يقلل الآثار المترتبة على الاضطرابات في التجارة العالمية.

وعلى الرغم من حصة السوق الداخلية من الإنتاج الصيني تظل حصة الخارج كبيرة،

نعرف ان الصين تملك اليوم ما يقارب 100 الف شاشة عرض افلام وتشكل السوق الصينية حوالي 25% من إجمالي السوق العالمي

الصين اليوم أمام فرصة تاريخية، إذ بإمكانها قلب السحر على الساحر، فمراقبة الإجراءات الجوابية الصينية تؤكد أن الصين لم تتفاجأ من الخطوة الأمريكية، بل تعمل بوتيرة ثابتة منذ سنوات طويلة على تقليل تأثيرها من خطوات كهذه، وذلك نظراً لوجود قناعة في الصين أن المواجهة قائمة، وينبغي عليهم الاستعداد لها، ويمكننا القول: إن التطورات الجارية منذ إعلان ترامب عن الرسوم تسرع إلى درجة كبيرة اتجاه عالمي موضوعي تُبنى فيه شركات جديدة بعيداً عن الهيمنة الأمريكية.

جنوب السودان... إنها طبول الحرب!



تتجدد المخاوف من اندلاع حرب أهلية جديدة في جنوب السودان، الدولة التي لم تعرف سوى القليل من السلام منذ استقلالها عن السودان في عام 2011. تشهد تصاعداً خطيراً بين الرئيس سلفاً كبير ونائبه ريك مشار، مما يهدد اتفاق السلام الموقع عام 2018 الذي أنهى حرباً أهلية دامية خلفت 400 ألف قتيل.

■ كنان دويصر

الجهود التي بذلت لإنهاء الحرب الأهلية. وبدون حل سياسي شامل، يبدو أن البلاد قد تعود إلى دائرة العنف التي أنهكتها لسنوات.

تدخل إقليمي ودولي

وسط هذا التصعيد، دخلت القوات الأوغندية إلى جوبا عاصمة جنوب السودان لدعم الجيش الحكومي، في خطوة وصفتها السلطات الأوغندية بأنها تهدف إلى «تأمين» جوبا، ومنع انزلاق البلاد إلى الفوضى. كما أرسل الاتحاد الأفريقي وفداً رفيع المستوى برئاسة مجموعة الحكماء، التي تضم شخصيات بارزة، مثل: الرئيس البوروندي السابق دوميتيان ندايزيبي، في محاولة للتوسط بين الأطراف المتنازعة.

ومع ذلك، فإن الجهود الدبلوماسية تواجه تحديات كبيرة. فقد أثار تأجيل زيارة وزراء خارجية دول الهيئة الحكومية للتنمية «إيغاد» إلى جوبا، تساؤلات حول جدية الحكومة في التعاون مع المجتمع الدولي لحل الأزمة. وأعرب رئيس البعثة الدولية في جنوب السودان عن «خيبة أملة» بسبب هذا التأجيل، خاصة في وقت يتطلب فيه التواصل الدبلوماسي أكثر من أي وقت مضى.

الوضع الإنساني الكارثي

لا يعد التصعيد العسكري تهديداً للسلام والاستقرار السياسي فحسب، بل يفاقم أيضاً الوضع الإنساني الكارثي في البلاد. منذ بداية آذار الماضي، فر نحو 125 ألف شخص من مناطقهم بحثاً عن الأمان، مما زاد الضغوط على المخيمات الإنسانية والمنظمات الدولية العاملة في البلاد.

والى جانب النزوح الجماعي، يواجه جنوب

في تطورات مقلقة، حاصرت القوات المسلحة منزل نائب الرئيس ريك مشار، واعتقلت عدداً من وزرائه وقادة الجيش المواليين له، بينهم وزير النفط بوت كانج شول، دون إعلان أسباب واضحة. الحكومة تتهم مشار بمحاولة إثارة انتفاضة جديدة، بينما يحذر حزبه «الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة» من انهيار السلام.

أزمة سياسية تُوَجِّح التوترات

في قلب الأزمة الحالية يقف الخلاف بين الرئيس سلفاً كبير ونائبه الأول ريك مشار، اللذين كانا طرفي الصراع الرئيسي في الحرب الأهلية التي اندلعت عام 2013. على الرغم من توقيع اتفاق السلام في عام 2018 وإعادة مشار إلى منصب نائب الرئيس، إلا أن التوترات السياسية ظلت قائمة. وفي الأسابيع الأخيرة، تصاعدت هذه التوترات بشكل خطير بعد اعتقال عدد من الوزراء والقادة العسكريين المواليين لمشار، بما في ذلك وزير النفط بوت كانج شول، ومحاصرة منزل مشار نفسه في العاصمة جوبا، ووضعه تحت الإقامة الجبرية. جاء ذلك بعد اتهام الحكومة لـ «الجيش الأبيض»، وهي ميليشيا مرتبطة بمشار، بالتآمر ضد النظام. وقد أدت الاشتباكات المسلحة بين القوات الحكومية والميليشيا في ولاية أعالي النيل إلى مقتل وإصابة العشرات، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي والأمني. التطورات الأخيرة تضع اتفاق السلام المبرم في عام 2018 على المحك. فقد طالبت المعارضة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن مشار، محذرة من أن الأحداث الأخيرة تهدد بنسف

خاتمة

جنوب السودان، الذي أنشئ لإنهاء صراعات الماضي، واستمرت معاناته مع الفقر والأمراض والأزمات السياسية والصراعات، يواجه اليوم خطر الانزلاق مجدداً نحو حرب أهلية مدمرة قد تتجاوز حدوده. هذا التصعيد ليس مجرد أزمة داخلية، بل ينذر بتداعيات إقليمية خطيرة من انتشار النزاعات إلى موجات النزوح الجماعي، مما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي، وتهدد استقرار دول الجوار.

السودان أسوأ تفش للكوليرا منذ 20 عاماً، حيث تم تسجيل 694 حالة وفاة من بين 40 ألف إصابة، خلال ستة أشهر فقط. هذا التفشي يأتي في ظل نظام صحي هش يعاني من نقص الموارد والإمدادات الأساسية، وهو ما أدى إلى تعطيل الخدمات الطبية في العديد من المناطق. وتؤكد منظمة أطباء بلا حدود تعرض أحد مستشفياتها لهجوم مسلح، مما أجبر الطاقم الطبي على الانسحاب وترك المرضى دون رعاية.

في غزة... واشنطن تفاوض بدلاً عن «إسرائيل»!



كما أن مضمون الرسالة فيما يتعلق بـ «المرحلة الثانية» يتوافق مع موقف المقاومة الفلسطينية برفضها أي اتفاقات مؤقتة، والمضي نحو وقف شامل لإطلاق النار وانسحاب قوات الكيان من غزة وغيرها من الأمور المتضمنة في مراحل الاتفاق الثلاث بطبيعة الحال.

تدل هذه المؤشرات، وخاصة ما يتعلق بالتدخل الأمريكي المباشر و«ضماناته»، عن تزايد احتمال بدء مرحلة ثانية من الضغط الأمريكي على الكيان لاستكمال المفاوضات بعد فشله مرة أخرى بتحقيق أهدافه، ومنها جولته الحربية الأخيرة.

المقاومة في غزة، عبر الوطاء، مفادها، أنها مستعدة لضمان دخول الحكومة «الإسرائيلية» مفاوضات المرحلة الثانية لإنهاء الحرب، بحال تم إطلاق سراح أكثر من 8 أسرى «إسرائيليين» أحياء.

يعد هذا تطوراً أمريكياً آخر، فبالإضافة للتواصل مباشرة مع المقاومة متجاوزين بذلك الإرادة «الإسرائيلية» - والذي يبدو أنه بات اعتيادياً - باتت واشنطن تضمن «إسرائيل» كتحصيل حاصل بحال التزمت المقاومة باتفاق مع واشنطن.

قصف صهيوني مباشر استهدف أماكن تواجدهم، وقال: «تمكنا من انتشال شهيد كان مكلفاً بتأمين الأسير عيدان ألكسندر، ولا يزال مصير الأسير وبقية المجاهدين الأسيرين مجهولاً»، مضيفاً: «تقديرنا أن جيش الاحتلال يحاول عمداً التخلص من ضغط ملف الأسرى مزدوجي الجنسية، بهدف مواصلة حرب الإبادة على شعبنا».

ضمان أمريكي بدخول «إسرائيل» المرحلة الثانية

نقلت واشنطن رسالة إلى

الإعمار، والشروع بتطبيق المقترح المصري بإنشاء لجنة خاصة لإدارة القطاع من قبل مستقلين، مقابل وقف شامل لإطلاق النار والحرب عموماً، والانسحاب الكامل لجيش الاحتلال من قطاع غزة، ورفع الحصار عنه.

وحول نزع السلاح، أكدت المقاومة في بيان لها: أنه «خط أحمر» لا يمكن مناقشته، كما قال الحية: إن «المقاومة وسلاحها مرتبطان بوجود الاحتلال، وهو حق طبيعي لشعبنا، ولن نقبل أي نقاش حول نزع سلاح المقاومة».

الكسندر عيدان.. ورقة مساومة

بات يتردد اسم الأسير ألكسندر عيدان، حامل الجنسية الأمريكية، كثيراً مؤخراً، ويبدو أنه ورقة مساومة بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، لتفعل الأخيرة ما بوسعها كي لا يخرج عيدان، مما يبقى واشنطن منخرطة أكثر في النزاع من جهة، فضلاً عن أن إطلاق سراحه مقابل بقاء الأسرى «الإسرائيليين» يسبب ضغطاً داخلياً أكثر على حكومة نتنياهو.

ومن ذلك، أعلن الناطق باسم كتائب المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عن فقدان الاتصال مع المجموعة العسكرية التي تحتجز عيدان، بعد

قدم العدو الصهيوني عرضاً آخر للمقاومة الفلسطينية، الذي لا يفي بدوره رفضاً آخر، بينما شرعت واشنطن بخطوة ثانية جديدة بضمان سلوك «إسرائيل» أمام المقاومة، وهي خطوة لا تناسب الكيان وتطاعته بطبيعة الحال.

■ ملاذ سعد

عرض «إسرائيلي» جديد

قدمت «إسرائيل» خلال الأسبوع الماضي عرضاً جديداً للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، عبر الوسيط المصري، يتضمن وقف إطلاق نار مؤقت لمدة 45 يوماً بمقابل الإفراج عن 10 رهائن «إسرائيليين» من بينهم حامل الجنسية الأمريكية ألكسندر عيدان، ودخول المقاومة مفاوضات حول نزع سلاحها.

وقد ردت المقاومة في غزة على لسان رئيسها خليل الحية، أن المقاومة ترفض أي مقترح لاتفاق يقضي بـ «وقف جزئي» لإطلاق النار، معتبراً أن الحكومة «الإسرائيلية» تعتمد هذا النوع من الاتفاقات لمواصلة حربها على القطاع، واستخدام التجويع عبر الحصار كوسيلة ضغط.

وقال الحية: إنهم مستعدون لدخول مفاوضات فورية وإطلاق سراح جميع الرهائن، والبدء بإعادة

ما هي الرسائل الفرنسية من تكرار الحديث عن مظلته النووية؟



لم تمض عدة شهور على قدوم «المسيح الثاني» كما يصفه أنصاره «دونالد ترامب» حتى ترك خلفه بالفعل عدة اتجاهات واضحة: سياسة الحماية المفرطة الشرسية، الإنكفاء الداخلي، تدمير الشراكات السياسية والاقتصادية التي أصبحت من الماضي، وبناء شبكة علاقات دولية جديدة. بالنسبة للرئيس الأمريكي شركاء أمس أصبحوا أعداء، الجميع أصبحوا بالنسبة له مدينين له بحياتهم، أو على الأقل بالمال، وقد حان الوقت لتسوية الحسابات.

عماد بيضون

ماذا يجري خاصة في فرنسا؟

هناك بشكل خاص ما يميز فرنسا عن الدول الغربية الأخرى، غير أنها قد فقدت مكانتها الدولية، وتقلص حجم ناتجها الصناعي الإجمالي، وغير أنها تلاقى منافسة شديدة في الأسواق العالمية، لكن لا تشكل هذه العوامل المشتركة في الاتحاد الأوروبي نقطة الانطلاق الرئيسية لفهم التوحش لدى البرجوازية الفرنسية، نقطة الانطلاق الأساسية هي: أن فرنسا لديها أقل معدل ربح في غرب القارة، ما يجعلها خاصة رخوة اقتصادياً، ومكاناً طارداً لرؤوس الأموال.

فرنسا: أدنى معدل ربح في أوروبا

في عام 2023، بلغ معدل الربح في فرنسا 32.7% من القيمة المضافة الإجمالية، وهو الأدنى بين دول الاتحاد الأوروبي الكبرى، وأقل بكثير من المتوسط الأوروبي البالغ 41.3% وفي الربع الأول من عام 2023، سجلت الشركات الفرنسية «باستثناء قطاعات الطاقة والنقل» أدنى هامش ربح منذ منتصف الثمانينيات، خاصة في قطاع الخدمات الاستهلاكية. والوضع لا يختلف كثيراً في القطاع المصرفي الفرنسي، ففي الربع الثاني من عام 2024، سجلت البنوك الفرنسية أدنى هامش صافي فائدة (NIM) بين الدول الأوروبية الكبرى، بنسبة 0.9% مقارنة بـ 1.2% في ألمانيا و 4.4% في كل من بولندا والمجر. تشير هذه الأرقام إلى حجم الاستنزاف الذي تتعرض له فرنسا، ففي هذا المستوى المتدني من الربحية، سيكون هناك مع الوقت إنزياح للرساميل منها إلى الدول الأعلى ربحية، مما

ويأتي الحديث الفرنسي عن المظلة النووية البديلة لأوروبا ضمن هذا السياق؛ فالأوروبيون يفضلون دخول سوق البازار الأمريكي، وفي جمعيتهم بعض نقاط القوة.

سباق الفرنسيين مع الزمن

في أوروبا نقف أمام منظومتين مختلفتين متناقضتين، يجمعهما الاتحاد الأوروبي الأولي: غرب القارة «ألمانيا وفرنسا وبريطانيا». الثانية: شرق القارة، حيث تشكل أسواق شرق القارة مصدراً أساسياً للاستغلال من قبل غربها، بينما تلعب تلك الأسواق دوراً ثانوياً مع أمريكا، ومن هنا يأتي إصرار غربي القارة على الامتداد شرقاً، لقد كان مفهوماً أن الغرب الجماعي سعى بكل قوته للحصول على الجائزة الكبرى، وهي روسيا، فروسيا كانت ستشكل له مصدراً من الطاقة والقوى المنتجة ما يكفي للخروج من الأزمة الاقتصادية الأوروبية الغربية لعقود قادمة، لكن بعد المعركة في أوكرانيا ونتائجها والانسحاب الأمريكي القادم المرتقب، أصبح الحلم الأوروبي الغربي هو بقاء الكتلة الشرقية بمواردها وأسواقها تحت الهيمنة الغربية، عليها تستطيع تحمل مفاعيل الانهيار كضحايا لأزمة الاقتصاد العالمي، من خلال الحديث عن إمكانية خلق آلية جديدة بديلة للردع النووي. والحديث عن المظلة النووية في محاولة من جهة لتخفيف الابتزاز الأمريكي، ومن جانب آخر لمنع حدوث تصدعات في موازين القوى في شرق أوروبا.

يعني انكماشاً اقتصادياً وأزمة اجتماعية. أي أن فرنسا تشكل حلقة أضعف في المركز الغربي، يضاف إليها تناقضات حادة سياسياً واجتماعياً، فهناك برلمان منقسم بشدة، ولدى قوى اليسار والقوى الثورية تمثيل شعبي وبرلماني واسع يعكس حجم التناقضات الاجتماعية، وعدم قدرة البرجوازية على السيطرة الشاملة.

هذا يفسر بشكل واضح الإصرار الفرنسي على استمرار المعركة مع الروس حتى في حال الانسحاب الأمريكي، فماركس يقول: إن ميل معدل الربح للانخفاض تدريجي، ويتأثر بما يسميه العوامل المقاومة التي تحاول فرنسا العمل عليها رغم تقلص إمكانيتها التي قد تعوض الانخفاض لفترة، مثل: رفع معدل الاستغلال (زيادة ساعات العمل أو تقليل الأجور) ويجري من خلال التضخم، لكنه خطير اجتماعياً، قد يفجر الوضع السياسي

الفرنسي القلق جداً. خفض كلفة المواد الخام، وتتم إعاقته من خلال نزعة دول الجنوب لبناء علاقات اقتصادية متوازنة. فتح أسواق جديدة غير ممكن، بحكم انخفاض الإنتاجية الفرنسية قياسياً للإنتاجية في آسيا. الثورة التكنولوجية المؤقتة: انتقل مركز صناعة التكنولوجيا شرقاً.

إذا لم يبق لدى الفرنسيين والغرب الأوروبي عموماً سوى أسواق وموارد شرق أوروبا، التي تضع أمريكا عينها على الموارد الأوكرانية. وحين تظهر نتائج الحرب سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ستكون أوروبا الغربية عامة والفرنسيين خاصة قد خسروا أسواقهم، وتبدأ مفاعيل الأزمة الشاملة، وتتوسع الإمكانيات الثورية، ويصبح وجود البرجوازية وسلطتها على المحك، حينها لن تتفهم لا الأسلحة التقليدية، ولا النووية.

مذكرة «نهب» المعادن الأوكرانية

بعد توريط زيلينسكي والغرب للأوكرانيين بحرب خاسرة راح ضحيتها مئات الآلاف فضلاً عن التدمير الواسع، جاءت مذكرة تفاهم، أو مذكرة «إعلان نوايا»، لتفرض على الأوكرانيين شروطاً اقتصادية فاسية من نهب مباشر لمعادنها الثمينة، بذريعة التعويض عن الدعم العسكري الأمريكي، وتحكم خارجي/أمريكي بعملية إعادة الإعمار والمشاريع فيها، مما سيجعل أوكرانيا منهوبة ومنهكة لوقت طويل، حتى وإن توقفت الحرب تماماً الآن.



يرن بوظو

الأوكراني

وقالت وزيرة الاقتصاد ونائبة الرئيس الأوكراني الأولى، يوليا سفيريدينكو: «يسرنا أن نشرككم توقيع مذكرة تفاهم مع شركائنا الأمريكيين، تضع الأساس لاتفاقية شراكة اقتصادية، وإنشاء صندوق استثماري يهدف لإعادة إعمار أوكرانيا».

أما أمريكياً، قال الرئيس دونالد ترامب: «بات لدينا اتفاقية معادن الأسبوع المقبل.. أتوقع أن تحافظ أوكرانيا على التزامها بموجب الاتفاقية، وسنرى»، وقال وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيستنت: «ما زلنا نضع اللمسات الأخيرة... إنها تنسجم مع ما اتفقنا عليه سابقاً... أنشأنا مذكرة تفاهم، وتقدمنا مباشرة نحو اتفاقية شاملة، أعتقد أنها من حوالي 80 صفحة، وهي ما سنوقعه».

وقعت واشنطن وكيف يوم الخميس 17 نيسان مذكرة تفاهم، تعد الخطوة الرسمية الأولى في إطار ما يعرف بـ «اتفاق المعادن»، وتمهيد نحو اتفاق شامل من المزمع توقيعه نهاية الأسبوع الجاري، يتضمن شراكة اقتصادية واسعة، وإنشاء صندوق استثماري لإعادة إعمار أوكرانيا، ومن المتوقع وفقاً للمسودة والتسريبات، أن يمنح الاتفاق النهائي الولايات المتحدة حق الوصول إلى المعادن الأساسية في أوكرانيا، كالنيتانيوم والليثيوم واليورانيوم، ونفوذاً على مشاريع الموارد في أوكرانيا.

قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي: «هذه مذكرة تفاهم تعكس نوايانا الإيجابية والبناءة» مشيراً إلى أن الولايات المتحدة اقترحت توقيع المذكرة قبل الاتفاق الكامل الذي يتطلب تصديق البرلمان

غياب الحديث الذي برز الأسبوع الماضي والمتعلق بالسيطرة الأمريكية على أنبوب الغاز الروسي - الأوروبي، الذي يعبر ضمن الأراضي الأوكرانية، فيما يبدو أنه كان تصعيداً وتحذيراً أمريكياً سريعاً كييف لتمضي قدماً باتفاق المعادن التقليدي.

على أي حال، فإن هذا الاتفاق بمثابة تشريع «نهب» وصك عبودية للأوكرانيين والسيطرة على اقتصادهم، لصالح كل من الولايات المتحدة والأوليغارشيا الأوكرانية، دون التناسي أن الحرب نفسها

ومن المتوقع أن تمتلك الولايات المتحدة عبر الصندوق الاستثماري حق الفيتو على أي مشاريع تخص المعادن والبنية التحتية الرئيسية، الممولة من خلال الصندوق الجديد وتحكمه، وفي العموم ستحصل الولايات المتحدة على أرباح وعائد سنوي بنسبة 4% إلى أن يتم سداد قيمة مساعداتها العسكرية والمالية لأوكرانيا خلال فترة الحرب.

من المبكر الحديث حول الاتفاق النهائي ومضمونه وألياته، أو حتى عن مدى جدية توقيعه نهاية الأسبوع الجاري، إلا أن الجديد كان

أساساً - الذي يأتي هذا الاتفاق في سياق التذرع بتعويض الـ «مساعدات» الأمريكية لأوكرانيا خلالها - كانت من صنعة الغربيين وتحريضهم وعلى رأسهم واشنطن، وما كانت المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية لأوكرانيا إلا مساعدات واستثمار لمصلحتها هي بالتحديد، بمواجهة روسيا، قبل أن تبدأ الهزائم بالظهور، بينما دفع الشعب الأوكراني ثمنها من دمائه، وسيدفع بذريعتها الآن من اقتصاده وجيوبه لسنوات طويلة مقبلة، إذا ما وقع الاتفاق وبقي سارياً ومفعلاً.

الترابط كأداة استراتيجية: قراءة



في ظل الواقع الحالي، تواجه القوى الكبرى ضغوطاً متزايدة لتحقيق توازن دقيق بين العولمة والتكامل الإقليمي والمصالح الوطنية ضمن سياساتها الخارجية، حفاظاً على تنافسيتها. فقيادة الطريق نحو عالم متعدد الأقطاب تتطلب هيكلة مادية وايدولوجية للبيئة المحيطة، إذ إن مفهوم «القطب» نفسه يفترض قدراً من الاكتفاء الذاتي، ورؤية واضحة حول سبب وكيفية ترابطه.

عدد من الكتاب ترجمة: قاسيون

عنصراً مستقلاً في أجندتها للسياسة الخارجية. وهناك اختلاف جوهري في النظرة إلى هذا المفهوم بين موسكو ونيودلهي.

ففي حين تتبنى موسكو رؤية خارجية وشاملة للترابط، تسعى من خلالها إلى تنظيم الفضاء الواسع المحيط بها، وموازنة المصالح في أوراسيا مع كل من الهند والصين، فإن المفهوم بالنسبة للهند يحمل بعدين متساويين: خارجي وداخلي.

تشير وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية لعام 2023 إلى الموقع الجغرافي الفريد لروسيا وإمكانياتها كدولة عبور، كوسيلة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين ترابط النقل والبنى التحتية في المنطقة. لكنها تُعطي أهمية أكبر لكيفية مساهمة هذا الترابط في بناء فضاء مشترك للسلام والاستقرار والازدهار من خلال شراكة أوراسية كبرى.

تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء منصة شاملة للتعاون، وتنسيق الفضاء الاقتصادي من الأطلسي إلى الهادئ، وإرساء منظومة أمنية قارية من جاكارتا إلى لشبونة، وبناء هوية أوراسية جماعية. وتشمل المبادرة حتى الآن مناطق تجارة حرة، ومشاريع ثنائية ومتعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا، مما يمنح موسكو هامشاً من المرونة في تحديد الأطر ومقاييس النجاح.

في المقابل، تترك الهند أن الترابط لا يعني مجرد الربط الجغرافي، بل يشمل المنافسة والتبعية أيضاً. لذلك، تروج لمبادئ معينة في مشروعات الترابط، مثل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والانفتاح، والشفافية، والمساواة، وهي رؤى تتقاطع جزئياً مع مواقف أوروبية.

منذ عام 2021، أطلقت الهند شراكة ترابطية مع الاتحاد الأوروبي، ساعية إلى استقطاب استثمارات في البنى التحتية ودعم تكنولوجي. كما تصر على أن تكون مشاريع الترابط خالية

يُعد مفهوم الترابط الإقليمي مفتاحاً للحفاظ على البنية الإقليمية. ففي البداية، اعتبر هذا المفهوم وسيلة لربط أماكن إنتاج السلع بمواقع استهلاكها، وتم تجسيده عملياً من خلال عدد الطرق ووسائل النقل وجودة البنية التحتية الداعمة. لكن سرعان ما اكتسب بُعداً اقتصادياً أوسع، بوصفه عملية لتقريب الدول والمجتمعات من بعضها بعضاً، من خلال تسهيل الوصول عبر شبكات النقل، والمؤسسات، والبنى التحتية، والتعاون المالي والمعلوماتي، والطاقة والتعليم، والبحث العلمي وغيرها.

وانطلاقاً من هذا الفهم، أطلقت كل من الصين والاتحاد الأوروبي، وروسيا والهند، والولايات المتحدة، مبادراتها الخاصة بالترابط خلال أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ومطلع العقد الثالث.

بالنسبة لكل من روسيا والهند، تُعد أوراسيا هي الساحة الرئيسية التي ينبغي تنظيمها. وبغض النظر عن كثرة الأطراف ذات المصالح المتشابكة في هذه المنطقة، فإن الجغرافيا والموارد والروابط التاريخية تجعل تقسيم المنطقة إلى أقطاب عدة خطوة غير منتجة. وعوضاً عن تطوير مشاريع منفصلة، فإن موسكو ونيودلهي، وطهران وبكين، يمكنهم الاستفادة من تعزيز الترابط الإقليمي من زوايا مختلفة، لما فيه مصلحة اقتصادية متبادلة.

ربط أوراسيا: روسيا والهند

تبنّت الهند سرياً مفهوم الترابط كأداة لتعزيز موقعها في النظام العالمي متعدد الأقطاب. ففي الفترة 2016-2017، تم تصنيفه كأحد العوامل الأساسية لنمو نيودلهي. أما بالنسبة لروسيا، فالمفهوم لا يزال حديث العهد، ولم يصبح بعد

من عبء الديون، ومستدامة بيئياً، وشفافة من حيث التكاليف، وتراعي الملكية المحلية. لكن لا تزال الهند تركز بشكل أساسي على ترابطها الداخلي، وتطوير بنيتها التحتية، ولا سيما في جوارها المباشر.

العقوبات على روسيا: مخاطر على الهند

رغم الفروقات المفاهيمية، فإن الرؤية الروسية والهندية للترابط تتقاطع من حيث الأدوات. فكلتا البلدين يركزان على ما يُسمى بـ «الترابط الصلب»: معالجة الاختناقات في البنية التحتية، وتحسين الطرق والسكك الحديدية والموانئ.

وقد أدى النزاع في أوروبا إلى إعاقة استخدام روسيا للطرق التجارية عبر السكك الحديدية نحو أوروبا. ولذلك، بدأت موسكو بالبحث عن بدائل جنوبية، لتبني الهند كشريك لا غنى عنه.

واستناداً إلى نموذج سابق ناجح تمثل بخط «فلاديفوستوك-تشييناى» في الحقبة السوفيتية، تعمل الدولتان على إعادة صياغة التعاون في مجال الترابط. ففي البيان المشترك «الهند وروسيا: شراكة دائمة ومتوسعة» الذي وقّعه الرئيس بوتين ورئيس الوزراء مودي في القمة الثنائية الثانية والعشرين في تموز 2024، خُصص جزء كامل لموضوع النقل والترابط. وشدد البيان على ضرورة إرساء معمارية جديدة للممرات المستقرة والفعالة في أوراسيا.

ومن هنا، يُعتبر ممر النقل الدولي شمال-جنوب INSTC نقطة الارتكاز لتوصيل روسيا والهند عبر دول أوراسية رئيسية مثل إيران وكازاخستان، مع دور محوري متوقع لأذربيجان. كما أن طريق البحر الشمالي NSR في منطقة القطب الشمالي يعد مجالاً جديداً للتعاون بين البلدين، خصوصاً وأن موسكو تحاول موازنة علاقاتها مع الدول الغربية غير الصديقة ومع تنامي نشاط «الصين» في تلك المنطقة.

تم تقديم مشروع ممر النقل الدولي شمال-جنوب INSTC لأول مرة عام 2000 خلال المؤتمر الأوروبي الآسيوي الثاني حول النقل في سانت بطرسبرغ، ويُعد هذا المشروع فرصة حقيقية لموسكو ونيودلهي لإثبات قدرتهما على تنفيذ مشاريع طموحة في مجال الترابط، وتسريع تحقيق شراكة أوراسية

كبرى أكثر تنوعاً. باعتباره ممراً متعدد الوسائط، يتضمن هذا المشروع ثلاثة مسارات: الغربي، والشرقي، وعبر بحر قزوين، ويُفترض أن يشمل استخدام السكك الحديدية، والطرق السريعة، وخطوط الشحن البحري في وقت واحد.

وهذا يفتح المجال لأكثر من مئة مشروع بنية تحتية في سبع دول على الأقل: روسيا، إيران، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، كازاخستان، وتركمانيستان. ومنذ دخول الاتفاق الثلاثي بين روسيا والهند وإيران حيز التنفيذ عام 2002، انضمت إحدى عشرة دولة أخرى للمشروع.

ورغم أهمية المشروع، فإن تنفيذه ظل لفترة طويلة أقرب إلى الطابع الإعلاني منه إلى الواقعي. فقد أعاقه ارتفاع التكاليف وتعقيدات البنية التحتية الناقصة، بالإضافة إلى التردد في تحديد أولويات الاستثمارات بناءً على اعتبارات جيوسياسية.

لكن بعد عام 2022، ضاعفت روسيا جهودها لدفع بناء هذا الممر، وحصلت على دعم سياسي من إيران ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ولا سيما كازاخستان. كما ساهم الارتفاع المفاجئ في حجم التجارة الثنائية بين روسيا والهند في إعادة إحياء المشروع.

بذور التغيير: دور الهند في الأمن الغذائي العالمي

نال المسار الغربي اهتماماً خاصاً، إذ يحمل الآن أكثر من 70% من مجمل شحنات الممر. يمر هذا المسار عبر نقاط الحدود: سامور روسيا، ويالاما أذربيجان، وأستارا أذربيجان-إيران، ومن ثم شبكة السكك الحديدية الإيرانية إلى ميناء بندر عباس، ومن هناك إلى الهند.

ويعد المقطع الرابط بين أستارا ورشت -بطول 165 كيلومتراً- أحد أكبر العوائق في هذا المسار، حيث يفرض على الناقلين إعادة شحن البضائع مرتين. وقد تعهدت روسيا في أيار 2023 باقراض إيران مبلغ 1.3 مليار يورو من أصل 1.6 مليار يورو المطلوبة لاستكمال هذا المقطع، ما يعكس جدية موسكو في إزالة هذا الاختناق. ووفقاً للجانج الإيراني، فإن هذا الجزء يمكن إنجازه بحلول عام 2029 «مع توفر التمويل المناسب»، مما سيزيد القدرة

في الرؤية الروسية والهندية لأوراسيا



يمكن أن يبدأ في العمل بفعالية واستقرار. مثل عام 2022 نقطة تحول في التعاون الدولي داخل منطقة القطب الشمالي. فبعد أن كانت روسيا تفضل التنسيق مع دول المنطقة، باتت تتبع سياسة متعددة الاتجاهات في ظل الظروف الجديدة. فمن جهة، تبقى منفتحة على الحوار ضمن مجلس القطب الشمالي، رغم تعثره. ومن جهة أخرى، تتجه نحو توثيق التعاون مع دول غير إقليمية، أبرزها «الصين» والهند.

تشارك الهند بالفعل في عدد من المشاريع الروسية في القطب الشمالي على أساس ثنائي. ويُعد تطوير طريق البحر الشمالي من أبرز هذه المشاريع، حيث تسعى روسيا إلى تفعيل الملاحة فيه على مدار العام. ورغم إصرار موسكو على سيادتها الكاملة على الطريق، فإن حجم المشروع يتطلب شركات دولية وتدفقات استثمارية كبيرة، مما يجعل من «الصين» والهند شريكين طبيعيين.

وأبدت الهند اهتماماً واضحاً بهذا الطريق، لكنها لا تنظر إليه كمجرد طريق مختصر إلى أوروبا، بل كطريق بديل يوازي في الأهمية طريقها البحري التقليدي جنوباً. وهذا ما يمنح NSR مكانة خاصة في تصور الهند الاستراتيجي.

يندر القطب الشمالي ضمن سياسة الهند الهادفة إلى توسيع نفوذها الجغرافي والقطاعي. فمنذ نيلها صفة «مراقب» في مجلس القطب الشمالي عام 2013، أصدرت نيودلهي عام 2022 وثيقة استراتيجيتها القطبية بعنوان «سياسة الهند في القطب الشمالي: بناء شراكة من أجل تنمية مستدامة».

وتقوم على ستة ركائز: البحث العلمي، حماية البيئة، التنمية الاقتصادية والبشرية، النقل والترابط، الحوكمة والتعاون الدولي، وبناء القدرات الوطنية.

وتستند رؤية الهند إلى مصالحها الاقتصادية، وحاجتها إلى دراسة آثار تغير المناخ على موسم الرياح فيها، فضلاً عن التنافس الجيوسياسي مع «الصين»، التي تتقدم بخطوات في مشاريع البحث والعلوم في القطب الشمالي.

الهند أكثر من استخدامها لنقل الصادرات منها إلى دول أخرى.

الأمن الأوراسي كممارسة تواصلية

مع ذلك، فإن الممر يتيح للهند فرصة توسيع حضورها في أسواق جديدة. فحتى الآن، كانت التجارة الهندية مع آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز محدودة، ولكنها قد تشهد نمواً ملحوظاً إذا تم استكمال البنية التحتية اللازمة في إطار هذا المشروع. وينطبق الأمر ذاته على تعزيز التجارة الروسية-الهندية. إذ إن تحسين البنية التحتية للممر سيسمح للهند بزيادة صادراتها إلى روسيا، مما قد يقلص فجوة التبادل التجاري بينهما.

إلا أن بعض الخبراء يشيرون إلى «دائرة مغلقة» تربط بين جودة البنية التحتية وتعقد التجارة الثنائية، ويتساءلون: هل تُعد التجارة سبباً لتحسين البنية التحتية أم نتيجة لها؟

تركز مشاركة الهند حالياً على ميناء تشابهار الإيراني، وهو الميناء الذي ترى فيه نيودلهي ركيزة استراتيجية ضمن رؤيتها للترابط الإقليمي. وفي أيار 2024، وقّعت الهند وإيران اتفاقية تمنح نيودلهي حق تشغيل الميناء، إلى جانب استثمار 370 مليون دولار في تطوير بنيتها التحتية.

وبالنظر إلى موقعه على سواحل المحيط الهندي، فإن إدراج ميناء تشابهار في شبكة INSTC سيقلل التكاليف ويسرع عمليات الشحن، خاصة وأن طاقته التشغيلية تتفوق على ميناء بندر عباس. ويمكن أن يصبح تشابهار نقطة النهاية لجميع فروع الممر، ولا سيما الفرع الشرقي، ما يزيد من الضغوط لتحديث شبكات السكك الحديدية المرتبطة به.

فرغم محاولة روسيا الانخراط في مشروع «الحزام والطريق»، فإن الهند تبنت مساراً بديلاً نحو الغرب يتمثل في مشروع ممر «الهند-الشرق الأوسط-أوروبا الاقتصادي» المعروف اختصاراً بـ IMEC. ونتيجة لذلك، فإن انخراط البلدين في مشاريع متباينة قد يحد من حجم الاستثمارات المخصصة للممر، وبالتالي يبطئ من وتيرة تقدمه.

يتطلب تنفيذ هذا المشروع إرادة سياسية واضحة من جميع الأطراف، وعندها فقط

أما مسار بحر قزوين، فيربط الموانئ الروسية الواقعة على شواطئ البحر بموانئ إيران مثل أنزلي، ونوشهر، وأمير أباد، ومنها تنقل الشحنات إلى بندر عباس. يمكن استخدام هذا المسار لنقل الأخشاب والأسمدة والمعادن والحبوب. غير أنه يفرض إعادة شحن مزدوجة في الموانئ الروسية والإيرانية، مما يطيل وقت النقل. كما أن موانئ أستراخان وأوليا تتجمد شتاءً، ما يتطلب استخدام كاسحات جليده، وهو ما يزيد التكاليف ومدة التوصيل. وتحتاج الموانئ إلى تحديث طرق السكك المؤدية إليها، وبناء مجمعات لوجستية متعددة الأغراض.

ويضاف إلى ذلك تهالك أسطول النقل في بحر قزوين ونُدرة السفن المتاحة.

ورغم هذه التحديات، فإن روسيا ترى في هذا المسار إمكانية واعدة، وقد استثمرت ما يقارب 100 مليون دولار لتحديث قناة فولغا-قزوين في الفترة 2023-2024. لكن عبء التمويل سيبقى محصوراً بروسيا وإيران، ما لم تتضمن دول ثالثة للاستفادة من هذا الخط.

ورغم التحديات كافة، فإن الممر كسب زخماً جديداً في ظل التوترات المتزايدة بين روسيا والغرب. ومع ازدياد أهمية هذا الممر للتجارة الأوراسية، والتي تجلّت في ارتفاع حجم النقل عبره بنسبة 27% بين عامي 2021 و2023، فإن الحاجة إلى الاستثمار ستستمر. وتقدّر التكلفة اللازمة للتغلب على الاختناقات الأساسية بـ 17,7 مليار دولار إضافي. وهنا تتوقع مساهمة الهند كلاعب طبيعي في استكمال البنية التحتية للممر.

بالنظر إلى الهند، فإن مشروع ممر النقل الدولي شمال-جنوب يحظى بأهمية سياسية، كما ذكر آنفاً، إلا أن انخراطها المباشر في تطوير أقسام البنية التحتية للممر لا يزال محدوداً نسبياً. فعلى الرغم من كون الهند الطرف النهائي في هذا الممر، إلا أنها لم تتخرط فعلياً في أعمال البناء أو الاستثمار في بنيتها التحتية حتى الآن.

ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن النقل البحري عبر قناة السويس لا يزال يشكل أولوية للهند، كوسيلة رئيسية لتصدير بضائعها. فغالباً ما تُستخدم ممرات INSTC لنقل البضائع إلى

الاستيعابية للممر إلى 15 مليون طن سنوياً. وكان من المتوقع بدء أعمال البناء عام 2024، لكن تأجل ذلك إلى عام 2025 بسبب مشكلات فنية.

ومع ذلك، فإن هذا الاستثمار لا يعالج مشكلة اختلاف عرض السكك الحديدية [المسافة بين قضبي السكة] بين دول الاتحاد السوفييتي السابق (1520 مم، أي أكثر قليلاً من متر ونصف، وهو القياس العريض) وإيران (1435 مم، ويسمى القياسي وهو الأكثر انتشاراً عالمياً). ولهذا، فإن إنشاء بنية تحتية سلمية يتطلب بناء خط سكك حديدية جديد من القياس العريض (1520 مم) يصل إلى أحد الموانئ الجنوبية الإيرانية. ويجري حالياً بحث هذا الخيار بين موسكو وطهران، حيث ناقشتا إنشاء خط حديدي من بارساباد إلى بندر عباس بالعرض الروسي.

أما المسار الشرقي للممر، فهو أكثر تعقيداً من حيث عدد الأطراف المعنية، إذ يعتمد على البنى التحتية في روسيا وكازاخستان وتركمانستان وإيران. وقد شهد هذا المسار زخماً كبيراً في تموز 2022، مع إطلاق خدمة حاويات جديدة بين روسيا والهند، فاقت في حجمها التبادلات مع مسارات أخرى. ومنذ ذلك الحين، تضاعف حجم الشحنات مقارنة بعام 2021، ليصل إلى 1,2 مليون طن في عام 2023، في حين انخفضت تكاليف النقل إلى النصف تقريباً بحلول نهاية عام 2024.

يمثل هذا المسار فرصة ممتازة لنقل البضائع من سيبيريا الغربية ومنطقة الأورال إلى بندر عباس، ما يفتح أفقاً أمام مصنري المنتجات الزراعية والبتروكيميائية الروس. كما يعزز المسار من قدرات كازاخستان التصديرية. إلا أن التحدي يكمن في زمن التوصيل الطويل نسبياً «لا يقل عن 37 يوماً»، واستخدام سكك حديدية ذات مسار واحد وغير مكهربة في بعض المناطق، فضلاً عن القدرة المحدودة في كازاخستان وتركمانستان «11 مليون طن»، واختلاف عرض السكك مجدداً عند دخول الأراضي الإيرانية. وعليه، فإن هذا المسار بحاجة إلى تحديثات هيكلية أكثر عمقاً من المسار الغربي.

رغم محاولة روسيا الانخراط في مشروع الحزام والطريق، لكن الهند تبنت مساراً بديلاً نحو الغرب يتمثل في مشروع IMEC.

الانتقال التكنولوجي يتطلب عالماً جديداً



مجدداً، التناقض في الرأسمالية يفرض نفسه على جميع الدول، ليس كمنظومة نهب دولية فقط، بل كنظام إنتاج وتبادل ونمط حياة داخل كل دولة. وأحد عناصر هذا التناقض هو التطور التكنولوجي الذكي، ليس بمعناه الاقتصادي فقط، بل الثقافي والعقلي أيضاً، الذي يحتل حيزاً كبيراً اليوم.

د. محمد المعوش

أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

تساعد في السنوات الماضية عنوان «أخلاقيات الذكاء الاصطناعي» في الأكاديمية، بترابط شديد مع المستوى السياسي، بدءاً من الهيئات العلمية العليا في كل دولة يحتل فيها الذكاء الاصطناعي موقعاً مهماً، وصولاً إلى الهيئات السياسية في تلك الدول، وحتى الهيئات العلمية والسياسية الدولية والإقليمية في تعاون بين الدول لصياغة «أوراق بيضاء» لتنظيم قطاع الذكاء الاصطناعي المتوسع في تطبيقاته لكل ميادين المجتمع.

وهناك شبه إجماع بين هذه الهيئات على مستويات عامة يجب «تحقيقها» - كما يُزعم - بهدف «تقليل النتائج السلبية» للذكاء الاصطناعي على المجتمعات. من هذه المستويات: ضرورة حوكمة الذكاء الاصطناعي لصالح «الخير العام والتنمية المستدامة»، وجعل أدواته وخوارزمياته أكثر شفافية من حيث إمكانية شرح آلية عملها لصالح المستخدمين، بالإضافة إلى قضايا الحفاظ على السرية والخصوصية في التعامل مع بياناتهم. كما يجب تطوير سياسات ملزمة لمنتجات الذكاء الاصطناعي لضمان توظيفه في «التنمية والصحة»، والحد من أثاره العقلية والنفسية السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط عليه، حيث يحل محل العاملين في مختلف القطاعات أو يغير بنية العمل من حيث التعقيد أو عدم الكفاية المعرفية، ليس فقط في كيفية

استخدام الأدوات، بل أيضاً في تأثيرها على الهوية والفاعلية الفردية والارتباط بالواقع، والشعور بالعجز، وارتفاع معدلات الوحدة، وتراجع العلاقات الاجتماعية، وتأثيرها على القدرات العقلية، إلخ.

لذلك، يتم الحديث عن إشراك أكبر للمستخدمين، ليس فقط في «حلقة» وظيفية أدوات الذكاء الاصطناعي، بل وفي عملية إنتاجها وتصميمها أيضاً. وبشكل عام، يدور النقاش حول تناقض مركزي يمكن تعميم مختلف العوامل حوله: تعاضد فعالية الذكاء الاصطناعي على حساب مشاركة وفعالية القوى الاجتماعية، أي التناقض بين الإشراك/الإشراك والتهميش، وارتفاع القطبية في المجتمع.

خرافة الإصلاحية

كل الحديث عن إصلاح أثار الذكاء الاصطناعي في إطار الرأسمالية هو استمرار للعقلية الإصلاحية التي تنكر التناقضات العضوية في النظام الرأسمالي. ويبرز هنا موقف أكثر جذرية، وإن كان أقل حضوراً مقارنة بالتيار الإصلاحي المهيمن في الأكاديمية والعلم والسياسة. هذا الموقف يرى أن الذكاء الاصطناعي، مثل غيره من موجات التكنولوجيا، يعمل لصالح أليات الاقتصاد القائم وقوى الهيمنة السياسية التي تفرض قيمها وشروطها في النهاية.

وتراجع فعالية مشاركة القوى الاجتماعية لا يحدث لأن الذكاء الاصطناعي يزداد تأثيره، بل لأنه يعمل لصالح قوى اجتماعية مهيمنة.

كما يشير ويلسون وآخرون في مقال «علم النفس التطوري والذكاء الاصطناعي: تأثيره على السلوك البشري» (2020)، فإن الفاعلية التي تُفقد في جانب من القطبية الاجتماعية «الجماهير» تذهب لصالح الجانب الآخر «الأقلية المهيمنة»، عبر ما يسميه «إطفاء قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات».

هذا التحليل السياسي-الاجتماعي حاضر في العديد من الدراسات، وإن كان بشكل ضمني. فهناك تطور لعناوين في هذا المجال تصب مباشرة في فهم مادي تاريخي لبنية الاغتراب. من بينها أن التوظيف الواسع للذكاء الاصطناعي يضرب «المعنى»، أي قدرة الأفراد على إنتاج معنى لحياتهم، خاصة عبر تعطيل قدرتهم على «العمل» والتأثير في الواقع، كما يذكر نايلوم وروثر في مقال «معنى الحياة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: بعض الاتجاهات والآراء» (2023)، وكذلك سكريبتر في «حياة ذات معنى في عصر الذكاء الاصطناعي» (2022).

لذلك، يجب إعادة تعريف عملية العمل، وفقاً لهم، وتوكيل مهام جديدة للأفراد في سياق الذكاء الاصطناعي، أي فهم التعقيد الجديد في تقسيم العمل. وبعيداً عن الطابع الإصلاحي جزئياً في هذه المواد، فإن فكرة تهديد الذكاء الاصطناعي لمعنى الحياة تلقى نقاشاً واسعاً في سياق أزمة النظام الرأسمالي الحالي، خاصة أزمة نمط الحياة الاستهلاكي مع غياب بديل واضح. هذا الرأي يظهر حتى في تيار «مخادع» يتحدث عن أزمة الحياة بينما يحاول تفكيك أي بديل ذي معنى، مثل «الفيلسوف» «الإسرائيلي» الدعائي يوفال نوح هراري. إذن، ضرب المعنى لا يحدث «بسبب الذكاء الاصطناعي»، بل بسبب الاغتراب العضوي في الرأسمالية، ودور الذكاء الاصطناعي هنا يكشف هذا الاغتراب بقوة.

مؤشرات أخرى

في المناقشات العامة حول تأثيرات الذكاء الاصطناعي النفسية، تشير بعض الدراسات

إلى وجود فروق في هذه التأثيرات بناءً على «فاعلية» الأفراد، فكلما زادت مشاركتهم في العمليات الواقعية، قل التأثير السلبي للذكاء الاصطناعي عليهم. كما يختلف هذا التأثير بين المجتمعات حسب سياسة الدولة ودور الذكاء الاصطناعي فيها.

يذكر بارنز وآخرون (2024) أن البيئات «الفردانية» تشهد تأثيراً سلبياً أكبر للذكاء الاصطناعي، مع ارتفاع مخاوف الأفراد منه، مقارنة بالبيئات «الجماعية» حيث يكون الموقف أقل سلبية. هذا النقاش يتوافق مع مقال لجاكوب دراير في مجلة «نيتشر» (2025)، الذي يوضح أن الصين، على عكس الولايات المتحدة، توظف الذكاء الاصطناعي لصالح الاقتصاد الحقيقي والتنمية المشتركة عالمياً، خاصة للدول منخفضة الدخل. هذه الفروق جعلت الصينيين أقل قلقاً من الذكاء الاصطناعي مقارنة بالألمان، حيث يرون تأثيره الاجتماعي الإيجابي، كما ظهر في دراسة لبرونز وآخرين (2024).

خلاصات عامة

كما يظهر من المواد المختلفة، فإن تأثير الذكاء الاصطناعي لا يمكن فهمه إلا عبر التناقضات المركزية في الرأسمالية. وبسبب التوظيف الواسع للتكنولوجيا الحديثة في كل مناحي الحياة، يكشف الذكاء الاصطناعي هذه التناقضات بوضوح.

التعامل مع تداعيات التكنولوجيا الحديثة لا يمكن تخفيفه، لأن كل المستويات التي تعمل عبرها هي نفسها القطبية الاجتماعية التي تقضي فاعلية الغالبية، ليس فقط عملياً، بل ذهنياً أيضاً. خاصة أن الذكاء الاصطناعي يفرض إعادة تعريف الإنسان لنفسه وللعالم، بما في ذلك الجانب الفلسفي المتعلق بالوعي والذكاء والعقل، وبالتالي يمس قضية «إنتاج المعرفة»، التي لا يمكن حلها في ظل الرأسمالية، بل فقط في مجتمع بديل يتجاوز الاغتراب.

بين التخطيط والوضوح

ثمة تخطيط واضح اليوم في سورية، يظهر نفسه بأشكال مختلفة في مجالات عديدة، خاصة في المؤسسات الحكومية، فحيث لم يجز الإعلان عن برنامج حكومي واضح المعالم يعبر عن رؤية وتوجهات محددة توضع على أساسها خطط وتبين كيفية تنفيذها... إلخ، مما تسبب في مزيد من الارتجال والتجريب من ناحية والغموض وارتكاب المزيد من الأخطاء من ناحية ثانية.

■ إيمان الذباب

غالباً ما تمتد التأثيرات السلبية لحالة التخطيط هذه على المجتمع وقواه. يظهر انعكاس تأثيرها على المجتمع في بعض المجالات بشكل مباشر وواضح، بينما تأخذ مجالات أخرى وقتاً أكثر. ويمكن هنا تعداد الكثير من الأمثلة التي أدرك السوريون وجودها وأعلنوا عن مخاوفهم تجاهها بأشكال مختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر القرارات المرتجلة وغير المدروسة، والفوضى الناجمة عنها، سواء أقرت أو جرى التراجع عنها في بعض الأحيان، ووصل الأمر إلى التناقض مع بعضها البعض في أحيان أخرى.

يضمّر الإعلان عن المخاوف في أحد وجوهه عن وجود قضايا غامضة ومشاكل مقلقة تتطلب حلولاً، قد تكون أما جذرية أو مستدامة أو سريعة أو... إلخ، وقد تشترك في أكثر من صفة، كأن تكون حلولاً جذرية وسريعة بالوقت ذاته... تكمن الأهمية هنا في وجود إرادة حقيقية لإيجاد الحلول والسعي باتجاهها.

يدرك السوريون بتجربتهم أن التأجيل والتسويف لا يفاقم حجم المشاكل



المزيد من الوضوح، في البرامج والرؤى والتصورات... إلخ، وضوح ينهي حالة التخطيط، ويعترف بمن يطلب التوضيح ويستحقه، كما يستحق الحصول على إجابة، لتصبح مشاركته في بناء سورية الجديدة فعلية، يتحمل على أساسها المسؤولية أولاً، والمسئولة لاحقاً، كمواطن كامل الحقوق والواجبات. يستحق السوريون الاعتراف بوجودهم وحقوقهم في بلد يستحقهم ويستحقونه.

الاستسلام لما يحصل أو تدخل الآخرين في شؤوننا وغيرها الكثير من إجابات عديدة ومختلفة والبعض منها قد يكون صحيحاً.

يطرح السوريون أسئلتهم المحقة، ويطلبون إجابات صحيحة وحلولاً لمشاكلهم ومشاكل البلاد التي حلموا ببنائها، وما زالوا يلتمون ويريدون أن يشاركوا في هذا البناء مشاركة فعلية. تتطلب هكذا مشاركة من جميع الأطراف

التي يواجهونها في كل يوم ويزيد من تعقيدها فقط، بل ويرفع ضريبة وتكلفة معالجتها. وغالباً ما يدفع القلق بأصحابه إلى طرح أسئلة محقة: هل يراد لمشاكلنا بقرار محسوم أن تبقى معلقة، وإلى متى؟ ولماذا؟ ما الهدف والغاية من وراء ذلك؟ ثمة إجابات سريعة لدى البعض: من مثل: عدم الكفاية ومحاولات كسب الوقت، وإجبار الناس على التعود السلبي المؤدي إلى فقدان الأمل، أو

كانوا وكنا



شارك السوريون في الدفاع عن فلسطين خلال ثورة عام 1936، حيث قاد كل من الشيخ محمد الأشمر وفوزي القاوقجي العديد من قوات الثورة. والتحق السوريون بفصائلها. في الصورة: اجتماع للوطنيين في محافظة درعا من أجل إمداد الثورة الفلسطينية بالمال والسلاح عام 1937. نقلاً عن كتاب «صور مشرقة من نضال حوران» ص 328.



شعار «الذكرى الثمانين للنصر العظيم» يتصدر

أقيم في العاصمة الروسية موسكو يوم 17 نيسان الجاري حفل افتتاح الدورة السابعة والأربعين لمهرجان موسكو السينمائي الدولي الذي اعتبر موضوع الذكرى الثمانين للنصر في الحرب الوطنية العظمى أحد أبرز محاور المهرجان لهذا العام.

افتتح المهرجان بالفيلم الدرامي للمخرج سيرغي كوروتاييف «لم يدرج في القوائم»، المقتبس من رواية تحمل الاسم نفسه. ويسلط الفيلم الضوء على الأيام الأولى للحرب الوطنية العظمى (1941 - 1945) والدفاع البطولي للجيش الأحمر عن قلعة «بريست» الحدودية.

يقدم المهرجان العام الجاري برنامجاً متنوعاً يتضمن مسابقات للأفلام الروائية والوثائقية والقصيرة، بالإضافة إلى قسم «العروض الروسية الأولى». ويشارك في المسابقات الرسمية 200 فيلم من 50 دولة، منها 25 عرضاً عالمياً أول.

تتصدر الصين وإسبانيا وفرنسا والأرجنتين وإيران قائمة الدول الأكثر مشاركة بأعمال سينمائية إلى جانب الأعمال الروسية.

وافتح الحفل مساعد الرئيس الروسي فلاديمير ميدينسكي، حيث نقل تحيات الرئيس الروسي، مذكراً أن المهرجان يُقام العام الجاري تحت شعار «الذكرى الثمانين للنصر العظيم».

أخبار ثقافية



استبدال شخصيات بأخرى مشابهة؟؟

أثار قرار نقابة الفنانين السوريين بشطب قيد الفنانة سلاف فواخرجي من سجلاتها، سلسلة من الانتقادات بين إعلاميين وفنانين سوريين، اعتبروه خلطاً بين العمل النقابي والمواقف السياسية، ومساساً بحرية التعبير.

وبينما أكدت النقابة في بيان نشرته، إن القرار الموقع من نقيب الفنانين الحالي استند إلى قانون يجيز شطب الأعضاء في حال «الخروج عن أهداف النقابة»، وأنه جاء بسبب ما وصفه «بانكار الجرائم الأسيديّة» و«التنكر لآلام الشعب السوري»، أشارت إحدى الفنانة إلى أنه «سواء اتفقت مع الفنانة المفصولة أو اختلفنا معها فهذا ليس موضوعنا بل الموضوع أن نقابة الفنانين الجديدة التي نحلّم بها ألا تشبه أفرع المخابرات؟ ولا يجوز أن تقوم ثورة ليسقط النظام الاستبدادي، ونعيد ما كان موجوداً نفسه» أي تبدلت الأسماء والأدوار بين فنانين كانوا معارضة وأصبحوا موالية. وتساءلت أخرى عن «صوابية القرار، وعلاقته بمبدأ النقابة؟ خاصة أنه لم يطل إلا فنانة واحدة»!

وعلق آخر بأنه: «من الواضح أن كل ما حدث خلال الفترة الماضية هو استبدال شخصيات بشخصيات مشابهة فقط».

بيان من الإرادة الشعبية... من الجلاء... ونحو الاستقلال الكامل



حزب الإرادة الشعبية
People's Will Party

تقف بلادنا، مع حلول الذكرى 79 لتحررها من الاستعمار الفرنسي، أمام مفترق طرق تاريخي حاسم؛ فإما المضي نحو استعادة سيادتها ووحدتها، وإما الذهاب باتجاه المجهول؛ الاحتمالان كلاهما قائم، وكلاهما له ما يعزز ويدفع باتجاهه. على رأس العوامل التي تدفع باتجاه السلبي، ما يلي:

أولاً: الاعتداءات والتوغلات «الإسرائيلية» المتواصلة، والعمل الصهيوني التخريبي ضد وحدة الشعب السوري، ولدفع نحو الاقتتال على أسس طائفية وقومية ودينية. ثانياً: العقوبات الغربية، وخاصة الأمريكية، التي تحاصر البلاد وتسعى لخنقها، وتفاقم من الأوضاع المعيشية الكارثية التي يعيشها السوريون، ما يسهم في استمرار تجريف السوريين من أرضهم وفي إعاقة عودة اللاجئين خارجها.

ثالثاً: لم تبدأ السلطات الجديدة حتى الآن بمواجهة جدية للاستحقاقات الكبرى أمام البلاد، وعلى رأسها المؤتمر الوطني العام المفوضي إلى حكومة وحدة وطنية شاملة ووازنة، ناهيك عن تراكم ملفات خطيرة عديدة، بما فيها التحريض الطائفي وتهديد السلم الأهلي وحصر السلاح، وبناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية سورية قوامها الولاء للوطن لا للسلطة أو الفئة أو الجماعة.

بالمقابل، فإن العوامل التي تدفع إيجاباً هي عوامل عديدة، على رأسها: أولاً: التوازن الدولي الجديد الذي يتراجع فيه الأمريكي بشكل متسارع، ومعه مشروعه في منطقتنا برأسه الصهيوني.

ثانياً: مع تراجع الدور الأمريكي، بدأت تنحسر حالة الصراعات الداخلية والبينية التي عاشتها منطقتنا بتحريض أمريكي، ويشمل هذا كلاً من تركيا وإيران ودول الخليج العربي ومصر، وضمناً ما يتعلق بالقضية الكردية، ما يشكل علامة فارقة على احتمال انفتاح الأفق نحو التعاون والتكامل بدلاً عن الصراع والحروب. ثالثاً: الذاكرة السورية الحية، بما تختزنه من آلام ودماء، تشكل تريقاً مضاداً للاقتتال الداخلي؛ فرغم كل ما جرى ويجري من تحريض ومن جرائم ذات بعد طائفي، فإن الشعب السوري يعض على الجرح ويرفض الانجرار نحو اقتتال داخلي، ويظهر درجات

عالية من الوعي والحكمة والحرص على البلاد ووحدتها ودماء أهلها. رابعاً: الذاكرة نفسها، تختزن أيضاً مثال قادة الثورة السورية الكبرى، الذين وضعوا جانباً انتماءاتهم المحلية، ورفعوا عالياً انتماءهم الوطني الجامع، تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع»، فكانوا إخوة متعاونين متكافلين متضامنين في الدفاع عن كرامتهم وكرامة أهلهم ووحدة بلادهم، ونالوها في نهاية المطاف. تستحضر الشعوب تاريخها وإرثها لتبني عليه، وتستحضره في مواجهة المراحل الصعبة والمفصلية، كالتى نعيشها اليوم. وعيد الجلاء بهذا المعنى، هو واحد من أكثر

النقاط المضيئة برونزاً في تاريخنا الوطني، وهو منصة لا بد منها للانطلاق نحو استعادة الهوية الوطنية الجامعة واستكمال بنائها عبر مواجهة الاستحقاقات المختلفة التي تقف أمامنا، وهي استحقاقات يمكن التصدي لها عبر طريق واحد هو انخراط السوريين في درجة عالية من تنظيم قواهم المجتمعية والسياسية وتجميع طاقاتهم للانطلاق من منصة الجلاء العظيم، وصولاً إلى استقلال كامل وناجح، سياسياً واقتصادياً-اجتماعياً.

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 17 نيسان 2025

«فضيحة الماركات»... والغرب عالة على الكوكب!



والسيطرة، ليست في الحقيقة سوى سمسار لا ينتج شيئاً، ويبيع جهود الآخرين، بل ويبيعها بوقاحة منقطعة النظير، من حيث معدل النهب والنصب من جهة، ومن حيث التكبر والتعالي وتقديم نفسها بوصفها شركات عريقة والخ... في حين إنها مجرد سمسار يستثمر في الإعلانات والترويج وليس في الإنتاج، والله أعلم من يقوم بإنتاج الترويج الإعلاني لهذه الشركات، ربما الصين أيضاً!

إذا سرنا خطوة إضافية في معالجة المسألة، وانطلاقاً من أن الدول في الغرب باتت محكومة بالشركات منذ عدة عقود، فإن هذه الدول-الشركات، هي نفسها باتت عالة على البشرية ككل، لا تنتج، وإنما تسمس على تعب الآخرين وإنتاجهم، مستفيدة من موقعها ضمن النظام المالي والسياسي الدولي... وهذا أمر لا يمكن أن يطول، ونحن نشهد نهاياته بأب أعيننا...

ما تزال تداعيات «فضيحة الماركات» التي أطلقتها الصين في بداياتها فحسب. الكل بات يعرف القصة؛ مجموعة كبيرة من صناعات المصنوع الصيني، ينتجون فيديوهات من داخل مصانع صينية، تقوم بتصنيع كل البضائع التي تباعها الماركات الكبرى المشهورة في العالم؛ الماركات مسجلة باسم شركات غربية في الغالب. الفضيحة ليست فقط أن الصين هي من تصنع كل بضائع هذه الشركات، بل وأيضاً الفضيحة الأكبر هي الفرق بين التكاليف الحقيقية والأسعار التي تقوم هذه الماركات بالبيع بها... فروقات من نمط أن بضاعة تكلف 5 دولار يجري بيعها بـ 100 دولار، وأخرى تكلف 50 دولار يجري بيعها بـ 2000 دولار... وهكذا.

البعض يناقش الموضوع من باب السخرية من الأغنياء الذين لا يقبلون إلا باقتناء الماركات الغالية، ويعبرون من خلال امتلاكها عن ثرائهم الفاحش، وضمناً عن فراغهم وسطحيتهم وتفاهتهم. ولكن هذا ليس إلا جانباً واحداً من الأمور التي يمكن استنتاجها من «فضيحة الماركات»... الجانب الآخر الأكثر أهمية، هو أن الغرب وشركاته الكبرى التي تقدم نفسها بوصفها قمة الحضارة والتكنولوجيا